

# مسؤولية فاشلة : اللاجئين العراقيين في سوريا، الاردن ولبنان

تقرير الشرق الاوسط رقم 77 – 10 تموز 2008

## جدول المحتويات

i	ملخص تنفيذي وتوصيات
1	I. المقدمة
3	II. ازمة متحملة
3	أ. تقييم الارقام
4	ب. الظروف الانسانية والاجتماعية الكلية
5	ج. تأثير طاغي؟
6	د. التنبأ بالتوجهات المستقبلية
8	III. الاردن: التأثير والأستجابة
8	أ. وقف المد
9	ب. قلق امني وسياسي
10	ج. الاعباء الاقتصادية والفوائد
12	د. سياسة الحماية والمعونة
14	IV. سورية: ألتأثير و الأستجابة
14	أ. الازمة الغير مبررة
17	ب. منقطع سبتمبر 2007
20	ج. الموقف الحالي
21	د. معاملة اللاجئين
23	V. لبنان: ألتأثير و الأستجابة
23	أ. أقل عدداً ولكن تفاقم محتمل للمشكلة
24	ب. المساعدة الحكومية والاجتماعية
25	VI. الاثار المترتبة على العراق
25	أ. ازمة اللاجئين والصراع العراقي
26	ب. الحكومة العراقية: اللاكفاءة واللامبالاة
28	VII. الرد الدولي
28	أ. رد الفعل المتقهقر والمتأخر
30	ب. الحماية الدولية للاجئين
30	ج. التوطين في بلد ثالث
31	VIII. الاستنتاج
	ملاحق
33	أ. خارطة توضح تدفق اللاجئين العراقيين في المنطقة

## مسؤولية فاشلة : اللاجئين العراقيين في سوريا، الاردن ولبنان

### ملخص تنفيذي وتوصيات

قد يصبح اللاجئون متطرفين وعنيفين كنتيجة لفقدان الامل : مما قد يؤدي الى ارتفاع مستوى الجريمة والتي وصلت الى مستويات مقلقة في الدول المضيفة. أن تزايد الضغط على الامكانيات الاجتماعية والاقتصادية لهذه الدول سيولد عبئاً ثقيلاً ومنتزاعاً قد يؤدي الى زيادة التوتر بين السكان المضيفين واللاجئين.

اذا وضع اللوم على كل من سوريا والاردن ولبنان للمعاملة الغير ودودة للاجئين عند نقاط الحدود والمساعدة الفاترة عند دخولهم الى البلد فلا يمكن نكران دور هذه الدول باستقبالها لهذا العدد الكبير من العراقيين والسماح لهم بالبقاء على حساب مجتمعاتهم وهذه نقطة تذكر لهذه الدول على العكس من الحكومة العراقية التي تتعمد بنقود النفط ولم تتحمل مسؤولية مواطنيها في الخارج باية طريقة تذكر. ليس هناك شك ان هناك رموز رقيقة من النظام السابق بين اللاجئين ولكن هذا ليس سبباً للاهمال القاس لهذا العدد من الناس غير السياسيين والذين بالتاكيد خدموا العراق بكل اخلاص اكثر من اي نظام اخر.

اما معالجة المجتمع الدولي وبالاخص الدول التي شاركت في احتلال العراق فلها نفس الحصة من المشاكل. فالدول الغربية يسعدها ان تدع الدول المضيفة لتتحمل مسؤولية اللاجئين بدون تقديم مساعدات مالية وافية و رفض لأية فكرة لإعادة توطين اللاجئين على اراضيها. بالرغم من ان الولايات المتحدة التي تسببت سياساتها في الفوضى والنزوح قد تبرعت أكثر من الاخرين فأنها فشلت في مسؤولياتها من خلال : التقليل من اهمية المشكله، تقديم مساعدات شحيحة للدول المستضيفة ، وقبول عدد متواضع من هؤلاء اللاجئين على اراضيها بعد اجراءات تدقيق امني غير مسبوقه بالنسبة لطالبي اللجوء من دول أخرى.

التحسن الامني في العراق يدفع البعض للتقليل من الاهتمام بقضية اللاجئين بأفترض حتمية عودة أعداد كبيرة منهم ، أن هذا خاطئ . لانه حتى تحت الظروف الراهنة فان العودة ممكن ان تكون محفوفة بالمخاطر: الامن يبقى غير اكيد، الخدمات العامة غير مناسبة، وأن العديد من البيوت قد تكون مصادرة من الاخرين. مهدمة او موجوة في احياء او قرى مسيطر عليها من قبل ميليشيات من طائفة مخالفة. ليس هناك اي مؤشر لعودة العديد من للاجئين نتيجة للتحسن الامني. ان الاوضاع غير المحتملة في المهجر تشكل عاملاً أكبر من تحسين الاوضاع في العراق في موضوع عودة اللاجئين .

بعد غزو التحالف للعراق عام 2003 كان التخوف من ازمة للاجئين والتي حصلت بالفعل ولكنها جاءت متأخرة عكس المتوقع وبمقياس اكبر . لم تبدأ بسبب العمل العسكري ولكن بعد سنتين ومع تداعي الجهود الامريكية لبناء البلد، تصاعد العنف واصبح المدنيين هدفاً للجماعات المسلحة والميليشيات الطائفية. وفي حين ان الاعداد الدقيقة غير مؤكده ، فان حجم المشكلة ليس موضع نقاش. اليوم، فان مشكلة اللاجئين العراقيين - مليونين ونصف المليون خارج البلد ونفس العدد مهجر في الداخل - تأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد اللاجئين بعد افغانستان وقبل السودان. مع التحسن الامني في العراق، فان مشكلة اللاجئين ستحتل لبعض الوقت ومن الممكن ان تسوء اذا ما تلاشى هذا التحسن .

لمواجهة موجة اللاجئين التي اجتاحت كل من الاردن وسوريا (والى حد ادنى) لبنان وضغطت بشدة على المصادر الشحيحة لهذه البلدان، فشل المجتمع الدولي والحكومة العراقية في تحمل مسؤولياتهم . واجه اللاجئون ظروفًا قاهرة، جراء شحة المدخرات والسياسات القاسية للدول المضيفة والتي يتوجب عليها توفير الخدمات الاساسية والحماية. بينما تقع المسؤولية الاكبر على عاتق الدول المانحة والعراق في مساعدة كل من اللاجئين والدول المضيفة.

هجر مئات الالاف من العراقيين منذ عام 2005 وخاصة بعد تقجيرات اضرحة سامراء في شباط 2006 . حوالي خمسة ملايين عراقي - اي واحد لكل خمسة من السكان - يعتقد انهم تركوا منازلهم من اجل الامن والامان ، نصف أولئك أصبحوا أشخاص مهجرين داخلياً (IDPs) اما في اقليم كردستان واذي ينعم بالسلام او اي مكان اخر في البلد والذي بقي بعيداً عن العنف نسبياً ، اما النصف الاخر والذي باستطاعته تحمل تكاليف السفر والعيش فقد لجأ الى الدول المجاورة وخاصة سوريا والاردن.

الدول المجاورة رحبت في البداية بالاخوة العراقيين ولكنها سرعان ما قامت بوضع القيود القاسية للجوء اليها. و قامت يقصد أو بدون ذلك، بتوفير القليل من الخدمات الاساسية و الفرص، في العمل، الرعاية الصحية المناسبة أو تعليم الاطفال ... وبالرغم من البجوحه الظاهرة للجوء في عمان - والتي حركت الاحساس بالحسد والامتعاض بين السكان المحليين- فإن النتيجة كانت تزايد الفقر بين العراقيين الذين استنزفت مدخراتهم بينما تتضاءل فرص الحصول على مصادر اخرى للدخل سواء كان من ممتلكات العائلة او من وظائف محلية.

السامية لشؤون اللاجئين ( UNHCR ) وبرنامج الغذاء العالمي (WFP).

#### الى حكومة الولايات المتحدة :

8. القيام بمسؤوليتها تجاه المواطنين العراقيين اللاجئين نتيجة الصراع من خلال:

أ. الفصل بين مسألة اللاجئين والاعتبارات السياسية الاخرى ويجاد الدعم المالي للاجئين في سوريا بنفس مستوى الدعم للاجئين في الاردن.

ب. ممارسة الضغط و توفير المساعدة للحكومة العراقية لممارسة مسؤولياتها كما موضح انفا.

ج. تسريع اعادة توطين العراقيين الذين تمت مقابلتهم بنجاح من قبل دائرة الامن القومي وخاصة المهنيين وفقاً لضوابط المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وهؤلاء الذين اشتغلوا مع الجيش او الشركات الامريكية، كالمترجمين.

د. رفع الاحتياطات والمتطلبات الامنية للاجئين العراقيين وخاصة تلك التي تتجاوز على الاجراءات الاعتيادية الحالية وتوفير وتفعيل مكاتب اتصال امريكية لاجراء طلبات اللجوء في العراق او اينما يكون ممكن، و

هـ. البدء ببرامج تعاون مع الدول المضيفة بخصوص تدريب الخدمة المدنية، منح دراسية وموافقات للتبادل الثقافي مع الجامعات الاجنبية.

#### لاعضاء المجتمع الدولي، وبضمنهم الاتحاد الاوروبي ( EU ) والدول العربية الغنية:

9. تقديم الدعم المالي للدول المضيفة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ( UNHCR ) وجعل هذه المساعدة شفافة ومراقبة برنامج التطبيق، والتعبير عن الاستعداد لاعادة توطين عدد معين من العراقيين من قبل (UNHCR) وخاصة المهنيين منهم لمنع عودتهم الى منطقتي غير امنية في العراق بما يتطابق مع نصيحة (UNHCR) في عدم اعادة اللاجئين الى وطنهم.

#### الى الحكومات السورية، الاردنية واللبنانية:

10. اثناء الترحيل الاجباري والاعلان عن عدم الابعاد القسري للعراقيين الابرياء من افعال اجراميه ولديهم مخالفات تتعلق بالاقامة .

11. التعامل بروح متسامحة مع العراقيين الراغبين بدخول سوق العمل وخاصة الوظائف المكتتبية.

12. اتخاذ التدابير اللازمة لوقف امتهان النساء والاطفال وخاصة فيما يتعلق بالعدارة.

13. بذل الجهود لتأكيد التحاق الاطفال العراقيين الى المدارس من خلال:

أ. التأكيد وباستمرار بان هذه القضية من اولويات الدولة.

أن من التهور تشجيع العراقيين على العودة قبل تأمين التحسن الاكيد والدائم. ان الحل الوحيد القابل للتطبيق لأغلبية اللاجئين هو العودة الى بلدهم ولكن هذا لن يحصل قريباً. وفي هذه الاثناء فعلى المجتمع الدولي وخاصة الدول التي لعبت دور في خلق الفوضى في الحرب ومرحلة مابعد الحرب ان تتحمل مسؤولية اللاجئين من خلال مساعدة اللاجئين في الدول المضيفة لهم وقبول اعداد اضافية من اللاجئين العراقيين لارضها.

ان هذه لمأساة انسانية لا بل تتجاوز ذلك. أن العراق غني بالنفط، ولكنه اليوم مفلس من الموارد البشرية وسيحتاج الى عقود للشفاء واعداد البناء. أن معظم هؤلاء اللاجئين يمثلون ما كان يعرف بالطبقة الوسطى ( العلمانية غالباً) فان نزوحهم يمثل افقار للعراق وحرمانه من امكانياته من الطبقة المحترفة لعقد من الزمن او اكثر. ينبغي أستعمال فترة التهجير في تعليم هؤلاء اللاجئين مهارات جديدة لتسهيل العملية النهائية لاندماجهم المجتمعي ومساهماتهم. وهذا بحد ذاته سبب كاف لمساعدة الدول المضيفة.

#### التوصيات:

##### الى الحكومة العراقية:

1. القيام بمسؤولياتها تجاه المواطنين اللاجئين من خلال الدعم المالي المباشر او غير المباشر ( من خلال قوات الامم المتحدة او الدول المضيفة )، التعاون مع منظمات الامم المتحدة التي تقدم الغذاء والعناية الصحية ، ومساعدة الدول المضيفة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ( UNHCR ) بتوفير الزبي المدرسي والمواد المدرسية الاساسية.

2. الزيادة المطردة في دعمها للدول المضيفة المجاورة، وبضمنها تخصيص الايرادات من فائض الميزانيات سابقة.

3. وضع ميكانكية لدعم اللاجئين الراغبين في العودة من خلال:

أ. التأكيد على السفارات العراقية بتوفير تقييم امني موضوعي محدث لمناطق معينة بالاضافة الى النصائح بخصوص ملائمة الظروف للعودة.

ب. ايجاد لجان محلية يرجع لها العائد للحصول على دعم الدولة أو التدخل (بخصوص اعادة الملكية او التوظيف).

ج. تحديد حصة من الوظائف الحكوميه للاجئين الراغبين بالعودة ، والاعلان عنها من خلال السفارات العراقية.

4. الامتناع عن تشجيع عودة أعداد كبيرة من اللاجئين قبل التأكد من سماح الظروف الامنية وفعالية الميكانكية الانفة الذكر.

5. السماح وتسهيل مشاركة اللاجئين في انتخابات مجالس المحافظات.

6. السماح وتسهيل أنتقال الاموال المخصصة لاغراض التقاعد والاستحقاقات الاخرى لموظفي الدولة السابقين المقيمين في الخارج.

7. التقييم النقدي لنظام الحصة الغذائية وبما يسهل وصولها للمستحقين داخل العراق أو خارجه بالتعاون مع المفوضية

### الى الحكومة الاردنية:

17. قوتنة وضع الموجودين حالياً في الاردن والمعرضين للتهديد في العراق.
18. تنظيم إجراءات فحص على المداخل الحدودية للعراقيين طالبي اللجوء بغض النظر عن خلفياتهم وحماية حقوقهم لمثل هذه الاجراءات.
19. السماح للعراقيين بإنشاء جمعيات خيرية لخدمة اخوانهم العراقيين متبعين التجربة اللبنانية.

الى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR), برنامج الغذاء العالمي (WFP), بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) ومنظمة الهجرة العالمية (IMO) :

20. تعيين صندوق للامم المتحدة للتمويل العراقي لـ UNHCR لمساعدة اللاجئين العراقيين.
21. تسهيل التقييم النقدي لنظام الحصص الغذائية العراقي بتزويد العراقيين ببطاقات سحب نقدي (ATM) او في حالة عدم الامكانية من ذلك, انشاء مكاتب صرف التخصيصات في العراق وفي خارجه.
22. توفير تقييم محدث عن الحالة الامنية للعراقيين في الخارج عن مناطق معينة في العراق بالاضافة الى تقديم النصائح بشأن ملائمة ظروف العودة.

عمان, بغداد, بيروت, دمشق, بروكسل. 10 تموز 2008

ب. البدء بحملة توعية حول حقوق اللاجئين وفرصهم للتعليم والعناية الصحية

ج. فتح اماكن مخصصة للعراقيين للحصول على معلومات وتكمن السلطات المحليه من ادارة تسجيل ونقل الاطفال الملتحقين بالمدارس خارج المناطق التي تعتبر بنيتها التحتية التعليمية مكتظة.

د. الابتعاد عن أية اجراءات لانهاء اقامة الابوين خلال العطلة الصيفية.

14. ايصال خدمات العناية الصحية لكل العراقيين وخاصة أولئك الاكثر حاجة والذين يعانون من امراض مستعصية ومزمنة.

### الى الحكومة السورية:

15. وضع سياسة خاصة للاجئين تتماشى مع الحاجة للحماية وتقديم الوضع القانوني للمهجرين والاكثر حاجة من خلال:

أ. أستحداث حاله خاصه للعراقيين المؤهلين للحصول على تأشيرة على اساس تقييم تعرضهم للتهديد واتخاذ التدابير اللازمة سواء في سفارتها في بغداد او على المداخل الحدوديه للنظر في هذه الحالات باسرع وقت ممكن للحصول على تأشيرته محدودة المدة وخاضعة للتدقيق لاحقاً, و

ب. قوتنة وضع الموجودين حالياً في سوريا والمعرضين للتهديد في العراق.

16. تسهيل الدخول وتسريع الاجراءات للمنظمات الغير حكومية الدولية ذات الخبرة بمشاريع التسليم الجاهز و بالتعاون مع جمعية الهلال الاحمر المحلية.

## مسؤولية فاشلة : اللاجئين العراقيين في سوريا، الاردن ولبنان

### I. المقدمة

والمهجرين داخلياً (IDPs) الثانيه في العالم عددياً بعد افغانستان وقبل السودان.<sup>5</sup>

خلال التحضيرات للحرب في 2003، حذرت المنظمات الانسانية الدولية والمراقبين الاجانب من احتمالية حدوث نزوح هائل للاجئين. توقيتهم كان خاطئاً - لان النزوح جاء متاخر اكثر من توقعاتهم. ولكن تخمينهم كان صحيحا وتقييمهم اعتبر نوعا ما متفانلا. ان هذا النزوح لم يحصل كنتيجة مباشرة للغزو الامريكي ولكن بعد بضعة سنوات من الاحتلال وخاصة بعد تفجيرات الامام العسكري في سامراء سنة 2006 والذي اشعل فتيل الحرب الاهلية الطائفية والتي تجاوزت توقعات معظم المحللين.<sup>6</sup>

ان حجم ازمة المهجرين داخليا واللاجئين تعكس الفشل المستمر لاعادة الامن اللازم لعودة عدد كبير من العراقيين. بالطبع ليس جميع المهجرين داخليا او اللاجئين كانوا هدفا للعنف. البعض ارتكب مخالفات ضد حقوق الانسان، والبعض الاخر هاجر لاسباب اقتصادية او لاجاد فرص عمل. أن العديد من القصاص المأساوية الموثقة، توضح بان الاغلبية فرت نتيجة للصراع الذي جعلهم شأواً ام ابوا، ضحايا لمذهبهم او هويتهم الدينية او عملهم مع القوات الامريكية او اية قوات اجنبية او لمجرد ثروتهم الخاصة.

في النصف الثاني من عام 2007، استقر العنف نسبيا نتيجة لتعاون التعزيز العسكري الامريكي... ورد الفعل السنوي العربي ضد القاعدة في العراق ووقف اطلاق النار الاحادي الجانب لمقتدى الصدر.<sup>7</sup> هذا التطور المرحب به صاحبه عودة بعض اللاجئين ليس بالضرورة الى بيوتهم بل ليصبحوا اشخاص مهجرين داخليا. وبطريقة مماثلة فان عدد المهجرين داخليا بدأ

يعتقد ان خمسة ملايين عراقي - واحد لكل خمسة من السكان - قد هجروا بيوتهم بحثاً عن ماوى امن بعيدا عن العنف الذي اجتاح البلد.<sup>1</sup> من بينهم تقريبا النصف اصبحوا اشخاصاً مهجرين داخليا (IDPs<sup>2</sup>) اي الذين غيروا مكان اقامتهم داخل العراق بالانضمام الى اقارب لهم في مناطق اقل عنفا نسبيا او تغيير مكان اقامتهم بالعيش في بنايات حكومية مهجورة او مخيمات عشوائية.<sup>3</sup> النصف الاخر ترك البلد من اجل ايجاد الامان المؤقت كلاجئين، وفي الوقت نفسه مواجهة الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية في الدول المجاورة.<sup>4</sup> اليوم، ووفقا للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، تعتبر أزمة اللاجئين العراقيين

<sup>1</sup> احصائيات العراقيين المهجرين حول العالم، نظرة شاملة، UNHCR سبتمبر at [www.unhcr.org/cgi-bin/2007texas/vtx/home/openssl.pdf?tbl=SUBSITES&id=470387fc2](http://www.unhcr.org/cgi-bin/2007texas/vtx/home/openssl.pdf?tbl=SUBSITES&id=470387fc2).

<sup>2</sup> في ابريل 2008، قدرت منظمة الهجرة العالمية (IOM) بان هناك حوالي 2.7 مليون شخص مهجر داخليا: 1.2 مليون قبل تفجيرات سامراء في فبراير 2006 و 1.504000 منذ ذلك الحين. " تقييم الحاجات الطارئة لمنظمة الهجرة العالمية: التهجير في العراق ما بعد فبراير 2006"، 15 ابريل 2008. ولقد اكد مسؤول للامم المتحدة هذه الاحصائيات مضيقاً من بين الـ 1.2 مليون مهجر داخليا ما قبل فبراير 2006، 190000 اصبحوا مهجرين بين ابريل 2003 وشباط 2006، اما الباقين فهم مهجرين من قبل حرب العراق في 2003، والغالبية داخل اقليم كردستان والاهوار الجنوبية. مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول الامم المتحدة، عمان 4 مايو 2008

<sup>3</sup> اعداد الاشخاص المهجرين داخليا تستمر بالزيادة ولكن هذه الزيادة لم تكن لاضافات وانما لتسجيل اكثر دقة. مثلاً، تقرير عن الاشخاص المهجرين داخليا في مارس 2008 ينص على: " الفرق الكبير بين التقدير الحالي و السابق ( 31 اكتوبر 2007) للعدد الكامل للاشخاص المهجرين داخليا في البلد ( تقريبا 300.000 شخص او اكثر) وهذا يعود الى تحسن تسجيل المعلومات السابقة عن الاشخاص المهجرين داخليا في قاعدة المعلومات المركزية في كل من بغداد ونيوى بالاضافة الى حالات تشريد جديدة". " الاشخاص المهجرين داخليا في العراق" و مجموعة عمل الاشخاص المهجرين داخليا المحدثه، 24 مارس 2008. وقد اكد مسؤول الامم المتحدة: " لقد ازداد عدد الاشخاص المهجرين داخليا منذ اكتوبر 2007 وذلك مبدئياً نتيجة لتحسن التسجيل. الاعداد المتزايد ليست بالضرورة نتيجة لحالات تشريد جديدة، بالرغم من ان هناك حالات اخرى جديدة". المقابلة التلفزيونية لمجموعة الازمات، مسؤول الامم المتحدة، عمان 30 ابريل 2008

<sup>4</sup> في تقرير غير مؤرخ، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين قدرت حوالي 4 ملايين عراقي بقي مشرد من بيته: " 2.2 مليون كاشخاص مهجرين داخليا" و "لحد 2 مليون" لاجئين. انظر " الطلب الاضافي لوضع العراق لسنة 2008"، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

<sup>5</sup> التقديرات قابلة للنقاش بشدة وغير قابلة للتأكد، هناك شك قليل بان ازمة اللاجئين تعتبر الاكثر جدية من حيث الارقام والعواقب الانسانية.

<sup>6</sup> مذكرة سرية للامم المتحدة بتاريخ 10 ديسمبر 2002 تم التقدير بان الغزو سيسبب 900.000 شخص مهجر داخليا و 1.45 مليون لاجئ. وفي ذلك الوقت اعتبرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بان هناك امكانية نزوح 600.000 شخص خارج العراق. انظر تقرير الشرق الاوسط لمجموعة الازمات رقم 12، الحرب في العراق: ادارة الغوث الانساني، 27 مارس 2003، صفحة 3

<sup>7</sup> انظر تقرير الشرق الاوسط لمجموعة الازمات رقم 72، الحرب الاهلية العراقية، الصدرين والحشد العسكري، 7 فبراير 2008، تقرير الشرق الاوسط لمجموعة الازمات رقم 74، العراق بعد الحشد العسكري 1 الواقع الجديد للسنة، 30 ابريل 2008، تقرير الشرق الاوسط لمجموعة الازمات رقم 75، العراق بعد الحشد العسكري 2، الحاجة الى استراتيجية سياسية جديدة 30 ابريل 2008.

بالمدارس يدعو الى القلق ويعاني الآباء والشباب النسيان والاهمال . في حين يعتبر هؤلاء ثروة لا يستغنى عنها بالنسبة للعراق وهم قد سلب منهم بقوة نظامهم التعليمي وقام أجتثاث البعث بإبعاد طبقات كامله من الادارات الخبيرة .

العراق اليوم الغني بالنفط يفتقر الى الموارد البشرية وبحاجة الى عقود من الزمن لاعادة البناء. ان فترة النفي يجب ان تستغل في تعليم اللاجئين مهارات جديدة لتسهيل اندماجهم الاجتماعي. وهذا كاف لمساعدة الدول المضيفة بكل الطرق الممكنة.

هذا التقرير يركز على اللاجئين العراقيين ومعاملتهم في الدول المضيفة. ولا يتعامل مع قضية الاشخاص المهجرين داخليا والتي خلقت لنفس ظرف الحرب الطائفية ولكنها اثارت مجموعة مشاكل مختلفة والتي الحكومة العراقية وحدها بإمكانها حلها.

بالانخفاض نوعا ما نتيجة لغلق المحافظات العراقية لحدودها وقيام عدد محدد من المهجرين داخليا بالعودة الى بيوتهم.

بالرغم من ذلك فان الوضع يبقى بعيدا عن الوضع الطبيعي المستدام . على كل حال فليس هناك مؤشر الى اعداد كبيرة من اللاجئين قد عادت نتيجة لاعادة تقييم ايجابي لتحسن الوضع الامني.<sup>8</sup> من بين العائدين هناك من تأثر بظروف اللجوء القاسية اكثر من الظروف المتحسنة في بيوتهم. في الظروف الحالية فان العودة تعتبر محفوفة بالمخاطر بعدة طرق: الامن يبقى غير اكيد والخدمات العامة غير مناسبة، مصادرة البيوت من اناس اخرين او ان تكون قد هدمت او موجودة ضمن احياء او قرى محكومة من قبل ميليشيات من مذهب مختلف. بالاضافة الى ذلك فان بعض العائدين يتخوفون من العودة لسبب عدم امكانية السماح لهم بالعودة الى ملاذهم الامن اذا ما تدهور الوضع الامني مرة اخرى حيث أن الدول المضيفة التي رحبت بهم فيما مضى قد اغلقت حدودها. في ضوء ما سبق فان من التهور تشجيع العراقيين على العودة قبل التأكد ان من تحسن الوضع الاكيد والدائم.

باختصار فان مشكلة اللاجئين من الممكن ان تطول ولكنها من الممكن ان تسوء ايضا. هذه تمثل تحديات مخيفة. مدخرات اللاجئين مهددة بالتلاشي سواء كانت من وظيفة محلية ام من مدخرات العائلة فكلها معرضة للانتهاء. بالاحساس بان ليس هناك ما يمكن ان يخسر وفقدان الامل بالمستقبل فان اللاجئين ممكن ان يصبحوا متطرفين او عنيفيين. من الممكن ان ترتفع معدلات الجريمة التي وصلت الى درجات مقلقة في دول مثل سوريا. تعرضت القدرات الاجتماعية والاقتصادية للدول المضيفة الاساسية لضغط كبير وهي تتحمل عبئ ثقيل ومتزايد، هذا بدوره سيؤدي الى زيادة التوتر بين السكان المضيفين واللاجئين.

والاكثر تشائما هو ان هذه الدول المضيفة المضغوطة القدرات والتي لم تلقى تجاوبا ملائما من قبل الولايات المتحدة والمجتمع الدولي سوف لن تمنح حق اللجوء اليها اذا ما زاد العنف مرة اخرى . لحد الان فقد لعبت سوريا وبدرجة اقل الاردن دور المستوعب لأكبر ما امكن من التدفق الى الخارج. هذا الموقف يجب ان لا يعتبر امراً مسلماً به ولا يفترض على ان الوضع في العراق لن يسوء اكثر. ان من الضروري اعادة النظر فيما لو قامت كل من سوريا والاردن باغلاق حدودها في قمة الصراع الطائفي وما يمكن ان يحدث اذا ما عاد العنف مجدداً. الاحتمال الاكثر هو انشاء مخيمات لاجئين على طول الحدود او ازمة مفاجئة لاشخاص مهجرين داخليا.

بالرغم من أهمية إعطاء الأولوية الى المعاناة الحالية للاجئي ، فإن من الضروري أخذ الاعتبارات البعيدة المدى بنظر الاعتبار ، ايضاً ان مسألة اللاجئين هي جزء من صورة اكبر لاستثمار واعادة المصادر البشرية للعراق، والتي تعرضت للاستنزاف خلال سنوات الحصار، وسوء الادارة خلال الحرب وبعدها. يعتبر عدد كبير من اللاجئين من الطبقة الوسطى و قد هربوا لانهم لم يكونوا طائفيين او منتمين الى اية ميليشيات مما يجعلهم يفتقدون الحماية . ان معظم الطبقة الوسطى المحترفة تعيش الان في المنفى في ركود احترافي. أن التحاق عدد قليل من الاطفال

<sup>8</sup> "الاشخاص المهجرين داخليا في العراق"، نفس المصدر السابق

## II. ازمة متحملة

### أ. تقييم الارقام

سلبية مفضلين البقاء "زوار مؤقتين" باستطاعتهم الاعتناء بانفسهم وبعوائلهم.<sup>17</sup> في حين تفتقر الحكومات المضيفة والمنظمات الدولية الى القابلية المؤسساتية لتتبع القادمين والمغادرين. ان سلطات الهجرة في كل من سوريا، الاردن ولبنان قد تمتلك الارقام المحددة لدخول العراقيين سواء من حدود البلد البرية او من المطارات ولكنها لوقت طويل فشلت في الاحاطة الشاملة بها وذلك اما لفشل اداري او لعدم كفاءة أو تجانس النظام الحاسوبي لهذه المداخل.<sup>18</sup> ان الانتقال والهجرة الغير شرعية تمثل مشكلة اخرى وخاصة في لبنان واول منها في سوريا. ان تستخدم ادارات مختلفة طرق متباينة للحساب مما يؤدي الى نتائج غير متماثلة فمثلاً بعض من السلطات الاردنية الحدودية تقوم بتسجيل جواز عراقي واحد بغض النظر عن عدد الاطفال المسجلين في الجواز.<sup>19</sup> ان عملية احصاء المغادرين ليست على درجة عالية من الدقة بمعنى ان في اي وقت عدد العراقيين المقيمين في البلد المضيف مضافا اليه عدد القادمين الجدد قد يتضخم.<sup>20</sup> واخيراً، فان الحكومات تتلاعب في تقديراتها لمراعاة مصالحها. ان الادعاء باعداد للاجئين اكثر من الواقع يؤدي الى مساعدة خارجية قيمة فان في نفس الوقت قد يؤدي الى ايقاد قلق محلي كبير.<sup>21</sup>

يعتبر ارقام المفوضية السامية لشؤون اللاجئين – والتي تتضمن "اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين من قبل المفوضية" – فقط اقل بكثير من التخمينات التي تزودها المنظمة بصورة غير رسمية. حسب تسجيلات آذار 2008، فقد سجل كلاجئ او طالب لجوء 182.701 عراقي في سوريا، 52.758 في الاردن، 10.020 في لبنان.<sup>22</sup>

للبحث المستقل معوقاته. فقد رفضت سوريا باستمرار مقترحات اجنبية للتحقق من اعداد اللاجئين وذكر عن ايقاف مسح محدود للظروف المعيشية،<sup>23</sup> وبدلاً من ذلك فقد وافقت على البدء ببرامج متواضع للامم المتحدة الانمائي UNDP لدراسة احتياجات اللاجئين ويتوقع ان تنشر النتائج.<sup>24</sup> وقد قال أحد عمال اغاثة للاجئين العراقيين في سوريا:

<sup>17</sup> مقابلة مجموعة الازمات، "العراقيين المنفيين"، دمشق، عمان وبيروت سبتمبر - نوفمبر 2007.

<sup>18</sup> مقابلة مجموعة الازمات، مسؤولين اردنيين، لبنانيين وسوريين، عمان، بيروت ودمشق، تشرين الاول – تشرين الثاني 2007، قامت سوريا بتطوير نظام حاسوب مركزي يمكنها من التعداد اليومي للمغادرين والقادمين. مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول رفيع في وزارة الداخلية، والذي اطلعنا على معلومات محدثة، دمشق، ابريل 2008.

<sup>19</sup> مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول اردني، عمان، 18 اكتوبر 2007.  
<sup>20</sup> مثلاً، لحين اكتوبر 2007 فان متطلبات الإقامة السورية كانت تلزم العراقيين بالخروج والدخول مرة ثانية من الحدود العراقية السورية بصورة دورية من اجل تمديد اقامتهم. ونتيجة لهذا فان العراقيين كانوا يخرجون ويدخلون مباشرة وبصورة دورية. هذا ادى الى تضخيم العدد.

<sup>21</sup> مقابلة مجموعة الازمات، عمال اغاثة ومسؤولين حكوميين، عمان، اكتوبر 2007.

<sup>22</sup> بتتابع: " سوريا بلمحة"، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ابريل 2008، "الوقائع الاردنية"، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ابريل 2008، "الوقائع اللبنانية"، 14 مارس 2008.

<sup>23</sup> مقابلة مجموعة الازمات، مسؤولين اغاثة، دمشق نوفمبر - ديسمبر 2007.

<sup>24</sup> مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، دمشق، اكتوبر 2007 بالاضافة الى ان المفوضية قامت تكليف

ان التقديرات لاعداد اللاجئين واسعة الاختلاف.<sup>9</sup> من بين اكبر الدول المضيفة فان سوريا قد رحبت بـ 1.5 مليون<sup>10</sup> بالرغم من ان بعض المراقبين الغربيين يعتقدون ان الرقم اقل من هذا بكثير. وتوجد نفس الملاحظات بالنسبة للاردن لان الحكومة تستخدم ارقاماً عالية لاغراض العمليات والتخطيط اكثر من تلك التي توصل اليها معهد بحوث مستقل.<sup>11</sup> حسب تقديرات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين فان ما بين 20.000 و 50.000 عراقي يعيشون في لبنان<sup>12</sup> بينما تدعي السلطات اللبنانية ان هناك ما بين 60.000 الى 100.000.<sup>13</sup> هناك 70.000 موجودين في مصر<sup>14</sup> وتقريباً 57.000 في ايران.<sup>15</sup>

هناك عدة تفسيرات نتيجة لعدم الدقة والاختلافات الواسعة.<sup>16</sup> البعض من اللاجئين مازالوا مترددين في التسجيل خوفاً من ردود فعل الحكومات المضيفة وغير مرتاحين من اية ملاحظات

<sup>9</sup> هناك نقطتان يجب التركيز عليهما الاولى هي ان تعبير "اللاجئ" مستخدم بمطاطية، لانه فنياً الشخص يعتبر لاجئ اذا ما حدد من قبل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بان لديه مخاوف اكدية من ملاحظته لاسباب تتعلق بالعرف، الدين، الجنسية، عضوية في مجموعة اجتماعية معينة او لرأي سياسي. بالاضافة الى ذلك فان هذه الارقام تشمل الـ 500.000 عراقي الذين هربوا من نظام صدام قبل حرب 2003؛ اشخاص هاجروا للايجاد فرص عمل او اعمال حرة، او زوجات العرب او اخريين. فمثلاً في ايران فان معظم القادمين قبل الغزو الامريكي. انظر "الحاجات الانسانية للاشخاص المهجرين داخل العراق وعبر حدود البلد: الجواب الدولي" UNHCR 30 مارس 2007. حسب مسؤول اردني فان العراقيين لم يأتوا الى الاردن بعد 2003 فقط، البداية الحقيقية لهذا النزوح هي عام 1991 (خلال وبعد حرب الخليج). وبعدها جاءت عملية تلعب الصحراء (عام 1998 والتي استهدفت خلالها القوات الامريكية اهداف كان يعتقد انها تخفي اسلحة الدمار الشامل) والتي ادت الى الموجة الثانية من العراقيين القادمين الى الاردن. مقابلة مجموعة الازمات، عمان 18 اكتوبر 2007. اما في سوريا فان عدد العراقيين قد ازداد خلال التسعينات وازداد الى مستويات غير مسبوقة في 2001 عندما فتح كل من البلدين حدودهما. مقابلة مجموعة الازمات لمسؤول سوري، دمشق 27 اكتوبر 2007.

<sup>10</sup> ان المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والحكومة السورية تقدر هذا العدد دائماً ولكن التخمينات تبقى غير واضحة. مقابلة مجموعة الازمات، دمشق اكتوبر 2007.

<sup>11</sup> "العراقيين في الاردن: عددهم ومواصفاتهم"، FAFO صنوق السكان النولي والحكومة الاردنية نوفمبر 2007 at [www.faf.no/ais/middest/jordan/IJ.pdf](http://www.faf.no/ais/middest/jordan/IJ.pdf). مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول انساني، عمان اكتوبر 2007. البريد الالكتروني لمجموعة الازمات، مسؤول في وزارة الخارجية الاردنية، 9 مايو 2008 لمناقشة المتناقضات انظر الاتي.

<sup>12</sup> مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، بيروت، اكتوبر 2007، راجع ايضاً

[www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/home/openssl.pdf?tbl=SUBSITES&id=470387fc2](http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/home/openssl.pdf?tbl=SUBSITES&id=470387fc2)

<sup>13</sup> مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول لبناني، بيروت 10 و 22 اكتوبر 2007.

<sup>14</sup> "احصائيات العراقيين المهجرين" المصدر السابق

<sup>15</sup> المصدر السابق

<sup>16</sup> ان تقرير الـ FAFO صفحة 7-8 اشار الى صعوبات منهجية في الوصول الى احصائيات معتمدة.



## ب. الظروف الانسانية والاجتماعية الكلية

الاجلبية من اللاجئين يعتمدون بصورة اساسية على مدخراتهم الشخصية وتحولات عوائلهم من العراق او من مكان اخر، لعدم قدرتهم على كسب العيش<sup>30</sup> - او نتيجة لقيود التوظيف في البلد المضيف - ولذلك فانهم يواجهون خطر استنزاف مواردهم تدريجياً. حسب مسح اجري في تشرين الثاني 2007، 37% من المقيمين في سوريا يعتمدون على مدخراتهم<sup>31</sup>، بينما اكثر من 75% يستلمون دعم من عوائلهم في العراق<sup>32</sup> اما في الاردن فقد بين تقرير فافو ما يلي:

اجلبية العراقيين يعيشون على مدخرات او حوالات: 42% يستلمون الحوالات من العراق. هذا يجعل طبقة كبيرة من العراقيين في الاردن مهددة باضمحلال مدخراتها او ان اي تدهور للامن في العراق قد يهدد هذه التحولات والتي تدعم جزء مهم من المجتمع العراقي في الاردن.<sup>33</sup>

أن الذين قاموا في بادئ الامر باستئجار سكن في الاحياء الغالية في كل من عمان ودمشق وبيروت الجنوبية اضطروا الى تغيير اماكن سكنهم نتيجة لارتفاع اسعار الايجار جراء زيادة الطلب عليها مما اضطرهم الى الانتقال الى الضواحي. ولكن عدد لا يستهان به انتهى به الامر في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين او الى احياء فقيرة ومتداعية بما فيها تلك التي تقع في محيط دمشق مثل ( اليرموك، فلسطين، طبالا، الحجر الاسود، عايدين، قدسية، عرتوز و جديدة) في المنطقة الشمالية الشرقية من عمان (الزرقاء والوحدات) اما في بيروت (برج البراجنة) وفي صيدا (عين الحلوة).

لم يتم اثناء اية مخيمات لحد الان باستثناء بعض الحالات وذلك اما للسمعة الاجتماعية او لان حكومات الدول المضيفة لا تشجع انشائها. الاستثناءات هي مخيمات التنف والوليد والتي تنوي لاجئين فلسطينيين من العراق على الحدود السورية العراقية، مخيم الرويشد الواقع على الحدود الصحراوية الشرقية للاردن والذي تم اغلاقه في تشرين الثاني 2007، ومخيم مؤقت يئوي للاجئين الايرانيين - الاكراد. ومع ذلك اذا ما ساءت الامور واستنزفت الموارد وانتقل اجلبية العراقيين للايجار في احياء اشد فقراً فان امكانية اقامة مخيمات للاجئين تصبح واردة. واذا ما ساءت الظروف في العراق فان الدول المجاورة تفضل ان تقيم مخيمات على طول حدودها البرية على ان تدع اللاجئين الدخول الى اراضيها مع بقية العراقيين.<sup>34</sup>

ان الصعوبات المالية تقاس بالمشاكل الصحية والغذائية والتعليمية. يصعب على اللاجئين الحصول على علاج الحالات المزمنة (والتي يعاني منها 57% في سوريا و 11% في الاردن)، ضمنها السل الرئوي وداء السكري. توفر العناية الصحية في سوريا مجاناً

<sup>30</sup> 23% من مجمل العوائل العراقية فقط في الاردن بوسعها الاعتماد على دخل استثماري وهو بشكل اساسي يعتمد على العقارات. نفس المصدر السابق  
<sup>31</sup> مسح IPSOS عن اللاجئين العراقيين، النتائج التمهيدية، دمشق، نوفمبر 2007.  
<sup>32</sup> تقييم سريع للاحتياجات الاساسية للعراقيين المشردين في سوريا" الهلال الاحمر السوري، دمشق مارس 2007.  
<sup>33</sup> "العراقيين في الاردن" كما ورد سابقاً صفحة 3-4.  
<sup>34</sup> مقابلات مجموعة الازمات، عمال اغاثة، عمان، بيروت ودمشق، اكتوبر - نوفمبر 2007

السلطات ببساطة ترفض السماح للخارجيين النظر الى مطابخهم. وقد ازداد هذا التوجه سوءاً نتيجة للضغوط الخارجية على سوريا بخصوص قضايا تشمل لبنان، المحكمة التي تنظر في مقتل رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري والضربة العسكرية الاسرائيلية في ايلول 2007.<sup>25</sup>

بالرغم من قيام الاردن بالطلب من المعهد النرويجي للعمل والبحث الاجتماعي (FAFO) للقيام بمسح حول اعداد وتركيبية العراقيين الموجودين في البلد، ظهر التناقض حين تبين أن الاعداد اقل من المتوقع. اورد الملخص التنفيذي لدراسة الـ FAFO بان هناك 450.000-500.000 (من المقيمين العراقيين) في الاردن في ايار 2007. بالرغم من ذلك فان الفصل عن "عدد العراقيين في الاردن" اورد: " ان المسح النموذجي الذي اجراه المعهد النرويجي فافو بالتعاون مع دائرة الاحصانات قدر عدد العراقيين بـ 161.000 " واستنتج ما يلي:

نتيجة للتناقض بالاعداد، فان الفريق الفني للحكومة الاردنية قد اعطي مهمة تسوية الاختلاف والتناقض في تقديرات اعداد العراقيين وتوصلت الى ان عدد العراقيين في الاردن يقدر بـ 450,000 الى 500,000.

بمعنى اخر، فان الحكومة الاردنية جاءت برقم أكبر من ذلك الذي وافق عليه "فافو" لاحقاً، برغم التقديرات الأدنى.<sup>26</sup>

وبغض النظر عن عدم الدقة والاختلافات الاحصائية، فان الرقم هائل ويمثل واحدة من اكبر الهجرات البشرية الناتجة عن الصراع في العالم.<sup>27</sup> ان التدفق الهم حصل بعد تفجيرات الامام العسكري في سامراء في شباط 2006 والذي غمر العراق في مزيج من الصراع الطائفي الدموي، حرب تمرد وجرائم. ومنذ ذلك الحين فان عدد العراقيين الذين هربوا من العنف، الملاحقة، وانعدام الامان زاد بشكل كبير. وفي تشرين الثاني 2007 فان اكثر من 70% من العراقيين موجودين في سوريا منذ أقل من عام،<sup>28</sup> وفي الاردن 77% من العراقيين وصلوا بين عام 2003 و 2007، والاجلبية جاءت بعد 2006.<sup>29</sup>

الشركة الفرنسية IPSOS لادارة مسوحات محددة بين اللاجئين العراقيين في سوريا وهناك مقتطفات منها في هذا التقرير.

<sup>25</sup> المقابلة التليفونية لمجموعة الازمات، عامل اغاثة، 20 نوفمبر 2007.  
<sup>26</sup> انظر " مسؤول اردني يعترض على منهجية معهد فافو - فافو يدافع عن خياراته المنهجية" [www.fafu.no/ais/middeast/jordan/IJ\\_7Q.pdf](http://www.fafu.no/ais/middeast/jordan/IJ_7Q.pdf)  
p. 8،، مقابلة مجموعة الازمات، عمال اغاثة اردنيين واجانب، عمان، اكتوبر 2007. بالرغم من ان العقد كان بين المعهد النرويجي فافو والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، فان الحكومة الاردنية تدخلت واخذت دور منظمة الامم المتحدة.

<sup>27</sup> المفوض السامي للاجئين أونيو كوتيريش كتب في مادونا موكيل، " اللاجئين في ورطة: معاناة العراقيين في الدول الحدودية". تقرير الشرق الاوسط رقم 244 سبتمبر 2007.

<sup>28</sup> المسح الثاني لـ IPSOS عن اللاجئين العراقيين، دمشق، نوفمبر 2007.  
<sup>29</sup> "العراقيين في الاردن" كما ورد سابقاً

للتعبير عن حياتهم وماضيهم. هل سبق وسمعت ان احدهم قتل لاسباب طائفية في عمان او ان هناك تحشيد وتأييب من مجموعة على أخرى؟<sup>41</sup>

وفي حالات اخرى فان اللاجئين يسكنون المناطق التي تعيش فيها الاغلبية من نفس المذهب. السيدة زينب في الضواحي الجنوبية الشرقية من دمشق حيث المزار الشيوعي يجذب الغالبية الشيعية، على العكس من جرمانا وصحنايا في الغرب من دمشق فهناك نسبة كبيرة من السنة اما المسيحيين والاقليات الاخرى فيفضلون ضواحي دمشق في جرمانا، صيدنايا و مساكن برزا وكشكول في بيروت، اما الشيعة فيسكنون الضاحية الجنوبية من بيروت، بينما يسكن المسيحيون في المتن والسنة في طرابلس، جونية والشوف<sup>42</sup>. اما في الاردن فان الاغلبية الطائفية هم من السنة.

هذا المثال يعود قبل كل شئ الى اعتبارات عملية، اللاجئين الجدد القادمين للبحث عن وسائل اقامة في بيئة غير مالوفة سوف يعتمدون على الروابط العائلية والقبلية<sup>43</sup>. العديد من الذين عانوا العنف في العراق ابلغوا مجموعة الازمات انهم يحاولون تجنب العراقيين الاخرين، وخاصة اذا ما كانوا من مذهب مختلف. هذه الملاحظة ترد صداهما بين عمال الاغاثة ايضا الذي يحاولون جاهدين خلق علاقات اجتماعية اقوى بين اللاجئين من اجل تسهيل عملية توصيل المساعدات<sup>44</sup>.

ان التركيبة الديموغرافية للاجئين العراقيين تعطي تفسير اخر لعدم وقوع اية تأثير طائفي. باستثناء الذين فروا الى لبنان، فان النساء والاطفال تحت سن الثامنة عشر، وكبار السن يمثلون الاقل امكانية في الدخول في صراع، وهم متوزعين بشكل غير منتظم، وهناك ايضا عدد كبير من الطبقة الوسطى المحترفة (اكاديميين، اطباء، الخبزة)، والذين لايميلون الى الصراع الطائفي المتطرف والاغلبية منهم لم يرتكبوا العنف وانما وقعوا ضحايا له<sup>45</sup> احد

للمواطنين والوافدين، اما في الاردن فهي ليست كذلك وان 10% من العراقيين المقيمين فقط يتمتعون بتأمين صحي<sup>35</sup>. الافتقار الى الموارد هي احد الاسباب المهمة لعدم الالتحاق بالدراسة الاساسية بين اللاجئين في كل من سوريا، الاردن ولبنان<sup>36</sup>. بينما سوء التغذية اقل تفشيًا، ولكن من الواضح انها بدأت تصيب عدد متزايد من اللاجئين الفقراء في سوريا. في شباط 2008، قام برنامج الغذاء العالمي والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بتسليم حصص غذائية الى 145.000 من اللاجئين الاكثر تضرراً هناك، والمتوقع زيادة هذا العدد خلال العام الحالي بعشرات الالاف<sup>37</sup>.

### ج. تأثير طائفي؟:

عند دخول العراقيين كلاجئين الى الدول المجاورة، فان بعض المراقبين تخوفوا من ان تنقل معهم خلافاتهم الطائفية والعنف<sup>38</sup>. لحد الان هذه المخاوف لم تحصل. واي دليل على اي تأثير طائفي يعتبر ضئيل، وهناك حوادث قليلة للاجئين في كل سوريا والاردن ولبنان، حتى بين هؤلاء الذين يسكنون في مناطق متعددة الانتماءات. وكما سيذكر لاحقاً فان للدول المضيفة سياساتها الصارمة والاشرف الدقيق دوراً كبيراً في ذلك، ولكن ايضا هناك اسباب اخرى.

لعل الالم من هذا كله ان الصراع العراقي في حقيقته صراع على السلطة والثروة اكثر مما هو صراع طائفي، وان الاحزاب تقوم باستغلال الاعراق وهوية الانتماء لتحقيق مصالحها<sup>39</sup>. اللاجئين الذين قابلتهم مجموعة الازمات عبروا بما يقرب من الاجماع عن ضجرهم واشمئزازهم للصراع الطائفي، اضافة الى خيبة املهم بالاحزاب العراقية ورؤسائهم من كل الطوائف<sup>40</sup>. مؤرخ عراقي في عمان قال:

"لقد التقيت بشيعة، اكراد، سنة، او اية طائفة اخرى... وانا سني عربي. الناس يقولون لي ان السنة فعلوا هذا وذلك ويدعونني لشرب القهوة. بالطبع يتحدثون بصخب عن المشاكل السنوية - الشيعية امامك ولكن هذا كل شئ، هذه طريقتهم

<sup>41</sup> مقابلات مجموعة الازمات، مؤرخ عراقي، 13 اكتوبر 2007

<sup>42</sup> مقابلات مجموعة الازمات، عمال اغاثة ولاجئين عراقيين، بيروت اكتوبر - نوفمبر 2007، كذلك راجع " مسح السكان العراقيين في لبنان"،

مجلس اللاجئين الدانماركي، بيروت نوفمبر 2007 و صفحة 27، 49-50

<sup>43</sup> مقابلات مجموعة الازمات، فالح عبد الجبار، المعهد العراقي للدراسات الاستراتيجية، بيروت، 10 اكتوبر 2007

<sup>44</sup> مقابلات مجموعة الازمات، عمال اغاثة ولاجئين عراقيين، عمان وبيروت، اكتوبر - نوفمبر 2007

<sup>45</sup> اغلب العراقيون في لبنان هم رجال غير متزوجين، 60% بين سن 29 او اصغر. 68% من الذكور غير متزوجين. راجع مجلس اللاجئين

الدانماركي، كما ورد سابقاً، صفحة 31، 58، 8.6% فقط من العراقيين في لبنان من حملة شهادات جامعية، نفس المصدر السابق، جدول 3، 2، صفحة

93. نوفمبر 2006، الاردن قامت بمنع دخول الذكور بين عمر 17 الى

35 "Backgrounder": الاردن " Human Wright Watch ابريل 2007. منذ 2003، 40% من الطيفة المحترفة العراقية تركت البلد، هذا

يشمل اكثر من 3000 اساتذة جامعات. اشرف الخالدي، صوفيا هوفمان و فكتور تانر. " صورة مأخوذة من الواقع"، معهد بروكنز، يونيو 2007.

تقريباً 50% من 34.000 طبيب عراقي مسجل ترك العراق منذ تلك السنة، "الوصول الى التحدي الانساني في العراق"، اوكسفام و لجنة

التنسيق بي المنظمات الغير حكومية في العراق"، يوليو 2007، صفحة 12. وفقاً لمسح واحد، 31% من السكان اللاجئين في سوريا هم من حملة

الشهادات الجامعية، "مسح IPSOS عن العراقيين اللاجئين" قرابة نصف العراقيين البالغين في الاردن يحملون شهادات جامعية او ما يعادلها، " العراقيين في الاردن". ويقال ان من بين الساكنين في كل من الاردن

<sup>35</sup> "العراقيين في الاردن" كما ورد سابقاً، صفحة 20

<sup>36</sup> المصدر السابق IPSOS، "مسح عن اللاجئين العراقيين"، كما ورد سابقاً، بالرغم من التعليم في سوريا مجاني حتى للعراقيين، فان العديد من

الاباء لايمكثهم تحمل مصاريف النقل والقرطاسية (الزي المدرسي والكتب).

<sup>37</sup> "تقوم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بدور كبير في عملية توزيع واسعة في سوريا." شبكات المعلومات الاقليمية المتكاملة، 12 فبراير 2008.

<sup>38</sup> انظر Daniel L. Byman and Kenneth M. Pollack، "اللاجئين العراقيين: المسيرة والصراع"، الاثلاثتك الشهرية، نوفمبر

2006 و "نظرية الدومينو في الشرق الاوسط": ماذا بعد؟ الواشنطن بوست 23 اغسطس 2006، "تقرير مجموعة دراسة العراق"، مجموعة

دراسة العراق باشرف جيمس بيكر ولي هاملتون، 2006، التوصيات 65 و 66، اليزابيث فيريس، "الامن، التهجير والعراق: توافق مميت"، معهد

بوكينز، 27 اغسطس 2007، رودا ماركيسون، جيريمي م. شارب، اندورا برونو، "اللاجئين العراقيين والاشخاص المهجرين داخلياً": ازمة

انسانية عميقة؟"، تقرير جلسات خدمات البحث للكونغرس، 3 اكتوبر 2007، ح. 8 وموكل، "اللاجئين في ورطة" كما ورد سابقاً.

<sup>39</sup> انظر تقرير مجموعة الازمات للشرق الاوسط رقم 52، "الحرب العراقية القادمة" الطائفية والحرب الاهلية، 27 فبراير 2006.

<sup>40</sup> مقابلات مجموعة الازمات، اللاجئين العراقيين، عمان، دمشق وبيروت اكتوبر - نوفمبر 2007.

العاديين من رجال الاعمال العراقيين، سواق شاحنات وموظفين ، بينت مقابلات مجموعة الازمات ان بعض اللاجئين استغلوا هذا الهدوء النسبي في بغداد من اجل زيارة اقاربهم او التأكد من املاكهم من غير التفكير في العودة النهائية في الوقت الحاضر.

لقد قام الهلال الاحمر العراقي بتخمينات اقل بكثير.<sup>51</sup> بينت الاحصائيات الرسمية السورية، ان 365.093 لاجئي غادرسوريا بينما دخلها 286.145 ما بين 1 تشرين الاول 2007 و 23 نيسان 2008،<sup>52</sup> وهو ما يوحي ان صافي الذين عادوا الى العراق اقل من 80.000. مقابلة مجموعة الازمات في نوفمبر 2007 لعدد من سكان بغداد بينت ان القليل منهم قد عادوا او لم يعودوا على الاطلاق، ما يوضح ان الكثير من الذين رجعوا الى بغداد لم يعودوا الى مكان سكنهم الاصلي.<sup>53</sup>

وبرغم أنخفاض العنف المرحب به فلاينبغي المبالغة بالدعوة الى العودة. فان البلد مازال يعتبر خطير جدا باستمرار الطائفية و معادة قوات التحالف، الجريمة واشكال اخرى من العنف والتي تساهم كلها بالاحساس العام بالهشاشة. ان الاغلبية الغالبة من اللاجئين الذين تمت مقابلتهم في كل من سوريا، الاردن ولبنان اكدوا ان عودتهم مرتبطة باستتباب الامن بالرغم من انهم غير متأكدين متى سيكون هذا.<sup>54</sup> احدى المؤشرات على استمرار انعدام الامن، وهو زيادة أعداد المهجرين داخليا ببطء الاف خلال الاشهر الاخيرة من 2007<sup>55</sup> وزيادتها ثانية في بغداد خلال احداث العنف في مدينة الصدر في ابريل 2008.<sup>56</sup> في فبراير 2008، نصح أغلبية العراقيين اللذين أستفتوا في داخل العراق بعدم العودة بسبب الظروف الامنية.<sup>57</sup>

ميزات الحرب الاهلية العراقية هي استهداف الاشخاص المثقفين من قبل قادة الميليشيات ومن كل الاطراف - وبضمنهم طائفتهم- لاسباب مالية، او بدافع الحقد لاختدام اي منافسة محتملة لتفوقهم السياسي.<sup>46</sup> ومن السخرية (والالام) ان فئات كبيرة من الطبقة الوسطى التي كانت تمثل الامل الذي سيعتمد عليه في بداية الاحتلال، أصبحت الان خارج العراق.

هذا لايعني ان ليس هناك سببا للقلق فالخبراء والمحللين لاحظوا وجود علاقة متبادلة بين التطرف والعنف بين اللاجئين من جهة والعوامل الاجتماعية والديموغرافية ومن أهمها الفقر ووجود للبطالة بين الذكور الشباب.<sup>47</sup> ان زيادة البطالة والعوز بين اللاجئين تعتبر من العوامل المقلقة وقد حذر المراقبين من امكانية انضمام الشباب الذكور من اللاجئين الى مجموعات مسلحة مثل القاعدة.<sup>48</sup> ومع ذلك فقد بين أحد العاملين في المجال الانساني :

اننا لسنا في منطقة البحيرات الكبرى حيث يعتبر اللاجئين عامل اطلاق وحيث لا يوجد احد يحكم السيطرة والاهم من ذلك أحتوائهم مسلحون او مبيدون للبشرية، لا تنطبق أي من هذه العوامل على هذه الحالة.<sup>49</sup>

#### د. التنبأ بالتوجهات المستقبلية

قرار العراقيين في ترك بلادهم، او عودة اللذين قد غادروها أصلاً يعتمد على عوامل مختلفة، ولكن العاملين الاكثر اهمية هما الظروف في العراق والظروف في الدول المضيفة: اي ان كلما ساءت الظروف في العراق، نزوح السكان سيكون اكبر، وكلما تحسنت الظروف كلما زادت احتمالية عودتهم. ونفس الحال يمكن تطبيقه على الظروف في كل من الاردن وسوريا ولبنان.

<sup>51</sup> حسب الهلال الاحمر العراقي، عاد 50.000 عراقي تقريبا بين اواسط سبتمبر 2007 وواخر كانون الثاني 2008. "العراقيين العائدين من سوريا"، 19 فبراير 2008، على الموقع [www.iraqredcrescent.org/Returnees\\_update\\_3\\_EN.pdf](http://www.iraqredcrescent.org/Returnees_update_3_EN.pdf). اما عدد العائدين من الاردن فيبدو مهملاً، البريد الالكتروني، مسؤول الامم المتحدة، عمان، فبراير 2008.<sup>52</sup> مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول اقدم في وزارة الداخلية، دمشق، ابريل 2008.

<sup>53</sup> افادت منظمة الهجرة الدولية في آذار 2008 بان اكثر من 13.000 عائلة عادة الى امكانها الاصلية في انحاء العراق (اي ما يقدر بـ78.000 شخص)، 17% منهم يعتبرون لاجئين عائدين، اما البقية فهم اشخاص مهجرين داخليا وكذلك فان 59% منهم عادوا الى بيوتهم في بغداد. ورغم ذلك فقد بينت منظمة الهجرة الدولية ان "العودة لم تنهي المعاناة من الازمة الانسانية التي عاشوها في المهجر، فان العديد عاد ليجد بيوتهم مدمرة واسباب عيشهم مفقودة فالأغلبية تفتقد الى الطعام، الوقود، مواد اخرى ضرورية للحاجات الانسانية". "تقييم عودة العراقيين"، مراقبة منظمة الهجرة الدولية وتقييم الحاجات، مارس 2008.

<sup>54</sup> مقابلة مجموعة الازمات، اللاجئين العراقيين، عمان وبيروت، اكتوبر - نوفمبر 2007، ودمشق، ابريل - مايو 2008.

<sup>55</sup> المتحدثة باسم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، جنيفر باكونيس في المؤتمر الصحفي، "العراق: تحفظات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين حول العودة"، جنيف، 23 نوفمبر 2007.

<sup>56</sup> افادت منظمة الهجرة الدولية ان حوالي 500 عائلة كانت قد هجرت من الاحياء الفقيرة لمدينة الصدر خلال احداث العنف هناك "التهجير مابعد فبراير 2006 في العراق"، تقييم الحاجات الطارئة لمنظمة الهجرة الدولية، 1 مايو 2008.

<sup>57</sup> "استفتاء العراق لمارس 2008"، اخبار ABC، BBC، ARD، NHK، على الموقع

ان انحسار العنف بعض الشيء في بعض اجزاء العراق في 2007 قد ساهم في عودة البعض منهم. وفقاً لارقام غير مؤكدة من سلطات الحدود، فان اكثر من 200.000 عراقي عادوا من سوريا بين آب وتشرين الثاني 2007.<sup>50</sup> ورغم ذلك يجب التعامل مع المعلومات بحذر فبافتراض أن الارقام صحيحة فانها تشمل عابري الحدود

وسوريا عدد كبير منهم بعثيين سابقين، عسكريين، وضباط مخابرات. البعض منهم لديهم سوابق عنيفة والبعض الاخر لديهم المعرفة والمظالم لاثارة العنف. ولحد الان فانهم فضلوا التخفي في البلدان المضيفة لان لب الصراع هو داخل العراق وليس في الخارج، وخوفا من ردود افعال حكومات الدول المضيفة تجاههم.

<sup>46</sup> مقابلة مجموعة الازمات، ناشط عراقي، عمان، تشرين الاول 2007. وكذلك المسيحيين غير موزعين بالتساوي بين اللاجئين العراقيين ولايملكون ميليشيات مسلحة في العراق ويشكلون 3% من مجموع السكان. "The world fact book" وكالة المخابرات الامريكية 19 يونيو 2007 <sup>47</sup> للمقابلة، راجع بيث اليس وبتهاكر، "اللاجئين وانتشار النزاع: حالات متناقضة في افريقيا الوسطى" جريدة الدراسات الافريقية والآسيوية، الجزء 38، 2-3 2003 هاورد ادلمان، " لماذا المحاربين اللاجئين يشكلون خطراً" رويتس: جريدة العمل والبحث السلمي" رقم 4- 1996. <sup>48</sup> مقابلة مجموعة الازمات، عمال اغاثة اجانب ومسؤولين حكوميين،

دمشق، عمان وبيروت، اكتوبر - نوفمبر 2007 <sup>49</sup> مقابلة مجموعة الازمات، عمال اغاثة عمان، 21 اكتوبر 2007. <sup>50</sup> حسب المتحدثة باسم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وليام سيندلر في المؤتمر الصحفي، "تحديث عن العائدين الى العراق"، جنيف، 7 اكتوبر 2007.

الدخول الى الدول المجاورة هو زيادة التزوير والتهرب للوثائق المطلوبة لتأشيرات الدخول الى الدول المجاورة.<sup>65</sup>

ان هذه الصورة بكل تعقيداتها تفسر امتعاض بعض اللاجئين من تصريحات المسؤولين العراقيين والذين يروجون تقارير العودة كدليل على التحسن الامني،<sup>66</sup> وخاصة ان هؤلاء المسؤولين أنفسهم ونظرائهم الامريكان فشلوا في ذكر تدفق اللاجئين سابقا نتيجة لتدهور الوضع الامني.<sup>67</sup>

بصورة عامة، يجب القيام بثلاثة اتجاهات وسيناريوهات واسعة:

□ أن ترافق التدفق المحدود للاجئين نتيجة لتحسن الوضع الامني وصرامة تقييدات الدخول في الدول المضيفة مع العدد المحدود للعائدين نتيجة لعدم التأكد من دوام التحسن الامني والتخوف من عدم السماح بالدخول مرة اخرى الى الدول المضيفة. في ضوء هذا السيناريو فان فشل المجتمع الدولي في مد يد المساعدة الى الدول المضيفة سيجعلها مترددة في لعب دور الملاذ الآمن اذا ما تدهور الوضع الامني في العراق مرة اخرى.

□ تدهور الظروف الانسانية للمهجرين داخليا والراغبين في المغادرة، والاغلاق التقريبي للحدود العراقية وتقييد الحركة ما بين المحافظات. فان مصادر الامم المتحدة الانسانية توقعت زيادة الاشخاص المهجرين داخليا الاضافيين بعشرات الالاف اذا ما تدهور الوضع الامني.<sup>68</sup>

□ احتمالية تمركز اللاجئين على الحدود العراقية. لعدم تمكنهم للخروج من بلدهم او ايجاد ملاذ آمن داخله سيؤدي الى زيادة العراقيين المتجمعين على الحدود املا في الحصول على دخول الى كل من سوريا او لبنان او الحصول على مساعدة انسانية دولية. بينما مازال يعتبر بعيدا (نتيجة لفقدان الامن، المسافة البعيدة للطريق البري بين بغداد والحدود الغربية، ووجود الجماعات المسلحة على الحدود ومقاومة

لقد قامت احدى عشر من الثمانية عشر محافظة عراقية باغلاق حدودها في بداية 2007 لمنع دخول اشخاص جدد من المهجرين داخليا،<sup>58</sup> مما دفع العديد من العراقيين الى اللجوء الى الخارج. بالاضافة الى ان العديد من اللاجئين قد هجروا من بيوتهم في المناطق المختلطة في بغداد، لانها في الوقت الحاضر غالبا ما تكون محتلة من قبل اشخاص مهجرين داخليا او مجموعات مسلحة ولذلك فليس لديهم مكان يعودون اليه. بعض اللاجئين يوزون بشكل كبير تراجع العنف الى ما قامت به الجماعات المسلحة من تطهير للمناطق المختلطة الاقليات وهذا ما يجعل العودة اصعب.<sup>59</sup> حسب قول عراقي مقيم بصورة مؤقتة في الاردن وعاد من بغداد في تشرين الثاني 2007. "ان الوضع الامني في بغداد يبقى على الحافة. فان العديد من اللاجئين لا يمكنهم العودة خاصة هؤلاء الذين تقع بيوتهم في مناطق مختلطة الاقليات، لان بغداد اصبحت الان مقسمة الى احياء طائفية"<sup>60</sup> ان الهجرة الجماعية للمتقنين امتدت آثارها الى الاخرين نتيجة لانهايار البنية التحتية الاساسية للبلد بالاضافة الى الرعاية الصحية والنظام التعليمي.<sup>61</sup>

العديد من بين العائدين أرجع ذلك الى صعوبات الاقامة في الدول المضيفة بدلا من تحسن الظروف الامنية في العراق، بما في ذلك شحة المدخرات او نتيجة لعداء حقيقي او وهمي من الحكومات الدول المضيفة او مواطنيها.<sup>62</sup> من بين العراقيين العائدين من سوريا بعد ان قامت الاخيرة بتصعيب شروط الاقامة فيها، اقلية اخبروا المفوضية السامية لشؤون اللاجئين انهم عادوا لتحسن الوضع الامني العراقي.<sup>63</sup> بعض اللاجئين المقيمين بصورة غير شرعية في سوريا والاردن صاروا لصرامة قيود الدخول الى الدول المجاورة، يصرون على التأكيد على ضمان تحسن امني اكبر قبل التفكير بالعودة.<sup>64</sup> ومن الآثار الجانبية الاخرى لصرامة

[http://news.bbc.co.uk/1/shared/bsp/hi/pdfs/14\\_03\\_08iraqq2007.pdf](http://news.bbc.co.uk/1/shared/bsp/hi/pdfs/14_03_08iraqq2007.pdf)

<sup>58</sup> انظر، "مازال اعادت توطين اللاجئين العراقيين بعيدا عن الهدف"، اللاجئين الدوليين، 4 فبراير 2008، و"الاشخاص المشردين دوليا في العراق-التحديث"، جماعة ف ( UNHCR, IOM, UNICEF, WHO, WFP, UNAMI, UNOPS, UN-Habitat, UNFPA, UNDP, ILO, and UNIDO)، 19 سبتمبر 2007.

<sup>59</sup> مقابلة مجموعة الازمات، عمان ودمشق، اكتوبر 2007. عدد من عمال الاغاثة رددوا هذه التقديرات، مقابلة مجموعة الازمات، دمشق، اكتوبر 2007.

<sup>60</sup> مقابلة مجموعة الازمات عبر البريد الالكتروني، عراقي في الاردن، 16 نوفمبر 2007، بالرغم من هناك درجة معينة من التجانس الطائفي للاحياء بغداد مما جعل الحياة صعبة لبعض المقيمين وخاصة هؤلاء من المذهب الاخر.

<sup>61</sup> قامت سوريا وبصرحة بتصعيب اجراءات تأشيرة الدخول للعراقيين ماعدا ذوي العلاج الطبي. فقد وزعت سوريا استمارات التأشيرة وشروط الدخول الى اراضيها، ارسيف مجموعة الازمات، اكتوبر 2007. ان العراقيين الذين دخلوا الى سوريا لهذا الغرض بقوا فيها حتى بعد تجاوز مدة التأشيرة الممنوحة لهم. مقابلة مجموعة الازمات، عمال اغاثة اجانب، دمشق، نوفمبر 2007.

<sup>62</sup> مقابلة مجموعة الازمات، اللاجئين العراقيين، عمال اغاثة اجانب، دمشق وعمان، اكتوبر 2007.

<sup>63</sup> المتحدثة باسم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، جنيف باكونيس في المؤتمر الصحفي، المصدر نفسه.

<sup>64</sup> مقابلة مجموعة الازمات، اللاجئين العراقيين، دمشق وعمان، اكتوبر - نوفمبر 2007

<sup>65</sup> مقابلة مجموعة الازمات، عاملين في المجال الانساني و موظفين حكوميين، دمشق وعمان، اكتوبر - نوفمبر 2007

<sup>66</sup> استشهدا باللاجئين العراقيين العائدين، قال مسؤول عراقي "اننا بكل بساطة نعيش في وضع امني احسن وواضح"، مقتبس من السي ان ان "مسؤولون عراقيون يقولون ان الالاف من اللاجئين العراقيين يعود الى بيوتهم"، 7 نوفمبر 2007. بالرغم من الادعاء بالتقدم القوي في الظروف الامنية، فان مسؤولين الولايات المتحدة يتوخون الحذر في تصوير عودة العراقيين كدليل على ذلك.

<sup>67</sup> مقابلة مجموعة الازمات التلقونية، اللاجئين العراقيين، عمان ودمشق، اكتوبر 2007. شهادة الجنرال ديفيد بربوس، القائد الامريكي الاعلى في العراق، امام الكونغرس الامريكي في سبتمبر 2007. لم يذكر تدفق اللاجئين في تقييمه للوضع الامني. ولكن حذر من تهجير عراقي واثنى وتدفق للاجئين في المستقبل "في حال انسحاب امريكي سريع من العراق". انظر الجنرال ديفيد بربوس، قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق، "التقرير الى الكونغرس حول الوضع في العراق"، واشنطن دي سي، 10-11 اكتوبر 2007، ص8

<sup>68</sup> مقابلة مجموعة الازمات، مسؤولي الامم المتحدة، عمان ودمشق، اكتوبر 2007.

### III. الاردن: التأثير والأستجابة

العيش في مخيمات للاجئين)، وبرغم كل ذلك فان هذه الاحتمالية تقلق مسؤوليين الامم المتحدة والدول المجاورة.<sup>69</sup>

#### أ. وقف المد

لطالما كانت الاردن المكان المفضل للعراقيين خلال وبعد حكم صدام. لقد كان العراقيون يأتون لزيارات مؤقتة او اقامة مطولة، ولاسباب سياسية او عمل ومؤخرا من اجل الهروب من العنف في بلدهم. وكنتيجة لهذا التقليد القديم فان التدفق الذي بدأ في 2003 وازداد في 2005 لم يقلق اي من المسؤولين الاردنيين ولا الناس في بادئ الامر.<sup>70</sup>

ولكن ضيافة الاردن لها حدودها. حتى العراقيين الهاربين من العنف لم يتم اعطائهم صفة اللاجئين، وبدلا من ذلك تم الإشارة اليهم "كضيوف" وفي اوقات معينة تمت معاملتهم اسوء من ذلك بكثير. بصورة عامة فان العراقيين الاغنياء (المستثمرين والمهنيين) باستطاعتهم الحصول على اقامة تجدد سنويا ولكن الاقلية منهم يحصلون على اقامات طويلة الامد. البقية الباقية وهم الاغلبية فانهم يحصلون على ثلاثة الى ستة اشهر اقامة قابلة للتديد ولكن بدون تصريح عمل. بعد 2005، اصبح تجديد الاقامات المؤقتة تقريبا مستحيل. وكنتيجة لذلك، سمحت الاردن للعراقيين الذين باستطاعتهم توفير اقصى شروط الاقامة بالبقاء - مثل امتلاك استثمارات كبيرة او ايداع 150.000 دولار في مصرف محلي - بالاضافة الى عدد محدود من المسؤولين واخرين مدعويين او مشاركين في برامج تدريبية او مؤتمرات ممولة من قبل الامم المتحدة ومنظمات دولية اخرى. بمعنى اخر فان هذه الاجراءات بالنسبة لعموم اللاجئين تعني سياسة الباب المغلق.

لقد واجه العراقيون عقبات اخرى. في تشرين الثاني 2006، منع الاردن من دخول الرجال الغير متزوجين ما بين 17 و35 سنة.<sup>71</sup> بالاضافة الى ذلك قامت سلطات الحدود على التأكيد على طلب الجواز العراقي من فئة (ج) والذي يعتبر صعب الحصول عليه وباهض الثمن، ومن الواضح ان هذا الطلب جاء لمواجهة مشكلة وثائق السفر المزورة.<sup>72</sup> حتى العراقيين الذين ليهم دعوات رسمية من الامم المتحدة اصبح دخولهم صعب.<sup>73</sup>

<sup>70</sup> مقابلة مجموعة الازمات، مسؤولين اردنيين، عمان، اكتوبر 2007.

<sup>71</sup> "وثيقة معلومات اساسية: الاردن"، المصدر نفسه.

<sup>72</sup> منذ 2007، توجب على العراقيين الحصول على جواز سفر عراقي من فئة (ج) من اجل السفر الى بعض الدول العربية والاروبية من اجل التصدي لظاهرة التزوير. مقابلة مجموعة الازمات، عمال اغائة دوليين، عمان، 13 اكتوبر 2007.

<sup>73</sup> مقابلة مجموعة الازمات، ناشطين عراقيين في منظمات غير حكومية ومسؤوليين امم متحدة، عمان، تشرين الاول 2007. "دوائر الهجرة الاردنية قامت بصد العراقيين اكثر فاكثر عند الحدود، حتى ولو كان لديهم دعوات لورش عمل او برامج تدريبية. احد العراقيين جاء برسالة مدعيا انه تمت دعوته من قبل ملكة الاردن، وبالرغم من ذلك تم رفض دخوله من قبل احد ضباط الكمارك بقوله وبكل بساطة " انا الملكة!"، مقابلة مجموعة الازمات، عمال اغائة دوليين، عمان، 13 اكتوبر 2007. مستشار من مجموعة الازمات كان مسافرا من العراق الى دولة اوروبية حيث انه يقيم جزئيا هناك تمت اعادته من قبل السلطات الاردنية في المطار من منطقة الترانزيت بالرغم من انه لم يكن ينوي الدخول الى الاراضي الاردنية. تم حبسه مع

<sup>69</sup> مقابلة مجموعة الازمات، مسؤولي الامم المتحدة، مسؤوليين حكوميين، عمان ودمشق، اكتوبر 2007.

شركة TNT في العراق<sup>79</sup> والتي ستقوم بارسال طلباتهم الى الحكومة الاردنية.<sup>80</sup>

## ب. قلق امني وسياسي

ان المسؤولين الاردنيين يبررون سياستهم في تقييد تأشيرات الدخول على أسس امنية. احداث 9 تشرين الثاني 2005 في تفجير ثلاثة فنادق في عمان والتي ادعى مسؤوليتها ابو مصعب الزرقاوي من القاعدة في العراق.<sup>81</sup> ادت الى تدمير كبير وقتل 60 شخصا. وغالبا ما توصف هذه الاحداث على انها نقطة تحول فاصلة سببت المخاوف من تكرار مثل هذه التفجيرات الارهابية من قبل العراقيين والتي على ضوءها فرضت الاردن قيود مشددة على حدودها.

يعتبر التدفق الكبير للعراقيين أجهادا للتركيبة الديموغرافية والسياسية الهشة للبلد مع 1.78 مليون لاجئ فلسطيني موجودين اساسا والاعلبيية من سكانه من اصل فلسطيني اساسا<sup>82</sup> ان الاردنيين الاصليين المكافحون من اجل الدفاع عن امتيازاتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يقلقهم العبئ المادي المتمثل بالعدد الجديد من اللاجئين.<sup>83</sup> وتتشابك أحيانا الاعتبارات الامنية والديموغرافية مع الاشارات الى المواجهة العنيفة مع المسلحين الفلسطينيين خلال "ايلول الاسود" 1970. يقول ناشط عراقي:

ان الحكومة الاردنية تنظر الى اللاجئين العراقيين من خلال منظار تجربتها السابقة مع الفلسطينيين. فقد اكتفوا منذ 1948 الى 1967 بالتعامل مع وفود وفود من اللاجئين الفلسطينيين. لذلك لايسمح للعراقيين بالتجمعات السياسية مثلما يحدث مع الفلسطينيين فالاغنياء منهم يسمح لهم بتمويل البنى التحتية للبلد بينما لا يسمح للفقراء منهم بالاستفادة من الموارد ناهيك عن النشاط السياسي.<sup>84</sup>

بعض الاردنيين قلقين من وجود الشيعة العراقيين (بالرغم من انهم لايشكلون اكثر من 17% من العراقيين القادمين الى الاردن)<sup>85</sup> في الوقت الذي يتزايد القلق بشأن ايران وتأثيرها الاقليمي وبرز ما يسمى بالهلال الشيعي الذي يهدد العالم السني.<sup>86</sup> الخوف اثير

أوردت عدد من التقارير الجدية عن العراقيين الذين يتم ارجاعهم دون النظر في تقرير وضعهم كلاجئين سواء على الحدود البرية او في مطار الملكة علياء وبما يمثل انتهاك لمبدأ عدم الطرد.<sup>74</sup> ويزعم ان بعض العراقيين يتم ترحيلهم بالقوة لاسباب الاقامه غير الشرعية<sup>75</sup> بالرغم من ان المسؤولين يوضحون انهم غالبا ما يعضون النظر لهؤلاء للمقيمين غير الشرعيين<sup>76</sup>. وكذلك اوضحوا انه منذ بدايات ايلول 2007 لم يتم الطلب من الاطفال العراقيين ابراز أقامات قانونية للقبول في المدارس الاردنية.<sup>77</sup>

في 2007, كررت الاردن وعدها بتقديم الاجراءات اللازمة للعراقيين من اجل الحصول على تأشيرات دخول الى الاردن من الخارج. وبرر المسؤولين هذه الخطوة على انها من اجل تجنب عناء السفر الى احد المنافذ من بلدهم ليتم اعادتهم لعدم الحصول على شروط تأشيرة الدخول الصعبة.<sup>78</sup> واخيرا في اواسط نيسان 2008 اعلنت الاردن ان على كل عراقي راغب بدخول الاردن الحصول على تأشيرة دخول ومنذ الاول من ايار 2008 ويتم ارسال استمارات التأشيرة عن طريق البريد من خلال مكاتب

عراقيين اخرين ينتظرون ترحيلهم الى العراق ولم يتم السماح له بالدخول الا بعد تدخل على مستوى عالي من قبل مجموعة الازمات.<sup>74</sup> المادة 33 (1) لسنة 1951 من ميثاق الامم المتحدة بخصوص وضع اللاجئين ينص على : "لايحق لاي دولة طرد او ارجاع لاجئ باي طريقة الى حدود الاراضي التي تهدد حياته او حريته على حساب عرقه، دينه، جنسيته، عضويته في جماعة اجتماعية معينة او اريه السياسي". بالرغم من ان الاردن ليست عضو في الميثاق وبروتوكوله لعام 1967، ولكنه مجبر بالالتزام بمبدأ عدم الطرد تحت القانون الدولي العام. لتطبيق هذا المبدأ انظر استنتاجان المفوضية السامية لشؤون اللاجئين 99 (LV) ، "الاستنتاجات العامة للحماية الدولية"، 8 اكتوبر 2004، على الموقع [www.unhcr.org/excom/EXCOM/41750ef74.html](http://www.unhcr.org/excom/EXCOM/41750ef74.html) للمناقشة المفصلة انظر ن. كولمان. "مراجعة عدم الطرد: اعادة مراجعة وضع مبدأ عدم الطرد كقانون دولي عام"، الجريدة الاوروبية للهجرة والقانون، الجزء 5، رقم 1 (يناير 2003). لتطبيقه على اللاجئين العراقيين عند وصولهم الى الحدود الاردنية، انظر "المعاملة الصامتة: الهروب من العراق، والبقاء على قيد الحياة في الاردن"، هيومن رايتس واتش، يناير 2006، ص 24-30.<sup>75</sup> في 2004 قام الاردن بترحيل المئات من العراقيين شهريا. انظر "الاردن"، اللجنة الامريكية للاجئين والمهاجرين، 2004، على الموقع [www.refugees.org/](http://www.refugees.org/).

<sup>76</sup> مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول اردني، عمان، اكتوبر 2007  
<sup>77</sup> اعتبر اكثر من العراقيين الخطوة لانكفي حسب تعليق احد العراقيين، "جيد يستطيع الان ابني ان يذهب الى المدرسة ولكن كيف ساطعمه اذا ليس من حقي العمل، وكيف سالاخذ من المدرسة اذا كنت معرضا للترحيل في طريقي اليها؟" مقابلة مجموعة الازمات، 14 اكتوبر 2007.  
<sup>78</sup> مقابلة مجموعة الازمات، مسؤولين اردنيين، عمان اكتوبر 2007. احد السواق العراقيين الذين يقومون بنقل المواطنين العراقيين الى الحدود الاردنية وصف ضباط الجوازات الاردنيين على الحدود و "بشاعة المعاملة": "ان المعاملة غالبا ماتكون غير وودعة، استفزازية ومذلة. اي علامة عدم رضا او اي اعتراض ممكن ان يعرض الجواز للختم بالرفض للدخول". مقابلة مجموعة الازمات، عمان، 15 اكتوبر 2007. طاقم مجموعة الازمات شهدوا حالات من اساءة معاملة بعض العراقيين من خلال الالهانات الكلامية من قبل ضباط الجوازات الاردنيين. مثال على ذلك قامت امرأة بسؤال احد الضباط عن شروط التأشيرة لوالدتها المريضة التي بإمكانها الحصول على العلاج في الاردن جاء الجواب : "ستحصل على يومين فقط"، وعندما حاولت ان تشرح له ان العلاج لا يمكن اتمامه في 48 ساعة ، اجابها بحدة: "ان اليومين في بلادنا تعتبر بركة بالنسبة لناس من امثالك".

<sup>79</sup> TNT Post B.V. شركة بريد هولندية دولية

<sup>80</sup> JORDAN TIMES, 15 ابريل 2008

<sup>81</sup> راجع لقطات من شريط الفيديو للزرقاوي مدعيا مسؤوليته عن التفجيرات: MSNBC News, 18 نوفمبر 2005 على الموقع [www.msnbc.msn.com/id/10097871/](http://www.msnbc.msn.com/id/10097871/).

<sup>82</sup> النشرة الاحصائية والتسجيلية لـ UNRWA، دائرة الاغاثة والخدمات الاجتماعية، عمان، 2006. ان نسبة السكان الفلسطينيين في الاردن عالية جدا تصل الى حوالي 60%. انظر تقرير الشرق الاوسط لمجموعة الازمات رقم 10. تحدي الاصلاح السياسي: الديمقراطية الاردنية والاستقرار الاقليمي، 8 اكتوبر 2003، ص 8.

<sup>83</sup> مقابلة مجموعة الازمات، مسؤولين اردنيين، عمان، اكتوبر 2008.

<sup>84</sup> مقابلة مجموعة الازمات، لاجئ عراقي، عمان، 13 اكتوبر 2007

<sup>85</sup> انظر "العراقيين في الاردن"، المصدر نفسه. من بين اللاجئين المسجلين فان النسبة اقرب الى اربع. انظر "العراقيين المسجلين في UNHCR BO Amman, UNHCR, 18 اكتوبر 2007.

<sup>86</sup> الملك عبد الله الثاني دعى في ديسمبر 2004 الى ان نتيجة التدخل الايراني في العراق يمكن الاحساس به عبر الاقليم ويمكن ان يؤدي نشوء هلال للحركات او الحكومات الشيعية تمتد من العراق والى كل من سوريا

باستدعاء العراقيين للاستجواب<sup>91</sup> اما الذين ترفض طلبات اقاماتهم فعادة لا يتم اخبارهم بالسبب وتركهم في حيرة من امرهم. بالاضافة الى ذلك فالعراقيين ممنوعين من القيام بانشاء جمعيات خيرية، او تقديم اية مساعدة للاجئين اخرين او حتى القيام باي نشاط سياسي.<sup>92</sup>

لا ينبغي أستصغار قلق الاردن . ان امكانية تدفق اللاجئين مع الاخذ بنظر الاعتبار تجربة تفجير الفنادق، وتزامن ازمة العنف في العراق واسرائيل \ فلسطين والتركيب الديموغرافية غير اليسيرة ، كل هذا يدعو الى تفهم التصعيد في الاجراءات الامنية الصارمة. ان الاجراءات التي اتخذت بعد التفجيرات من الممكن ان تكون قد منعت هجمات اخرى. والصدمات بين العراقيين او بينهم وبين السكان المحليين.<sup>93</sup> ومع هذا، فان تقييد الدخول والمراقبة المكثفة للعراقيين المهاجرين والاجراءات الثقيلة الاخرى كلها عرضة لاثارة استياء السكان الذين لا يمكن اعتبار انصياعهم دائم. أن التخوف من التغلغل الايراني والميليشيات الشيعية يبدو مبالغاً فيه، حيث أن الشيعة في الاردن يعتبرون اقلية عراقية ذات اغلبية علمانية وظهور منخفض.

احيانا فان وجود تمثيل واسع للعراقيين الذين لديهم ارتباطات بعوائل متنفذة او العشائر او حتى بعض مجموعات المتمردين، ممكن الاستفادة منه سياسياً . فمن الممكن ان يوسع تأثير ونفوذ الاردن لكونهم وسطاء محتملين وموفري المعلومات. لقد استفاد النظام من التحول الامريكي في دعم العرب السنة العراقيين من خلال الادعاء بالوساطة مع قادة الانبار الذين يقومون بزيارات دائمة الى عمان او الذين تمتد عشائرهم على طول الحدود.<sup>94</sup> بالاضافة الى ذلك ألتقى المسؤولين الامريكان والبريطانيين قادة المتمردين في العاصمة الاردنية.<sup>95</sup>

### ج. الاعباء الاقتصادية والفوائد

ان التأثير الاقتصادي والمالي لوجود اللاجئين مختلف. وطلباً لمساعدات دولية اكبر فان النظام يؤكد على التبعات ومن ضمنها ضغوطات التضخم الناتج من كثرة الطلب (معدل التضخم وصل

<sup>91</sup> مقابلة مجموعة الازمات، عمال الاغاثة الاجانب وناشطى حقوق الانسان، عمان، اكتوبر 2007.

<sup>92</sup> مقابلة مجموعة الازمات، اللاجئين العراقيين، عمان، اكتوبر 2007. ردا على ماسبق، قال مسؤول اردني، "نظرياً، يسمح لهم باقامة جمعيات خيرية او منظمات اغاثة غير حكومية بعد تسجيلها في وزارة التطوير الاجتماعي. وينصحون بالاتصال بالجمعية الخيرية الهاشمية من اجل توجيه نشاطاتهم. هذان هما طريقان يجب ان يمروا منهما من اجل تنسيق جهودهم. مادمت لاتخلق بنى متوازية في الاردن فسيتم لك بانشاء منظمة غير حكومية، لان البنى المتوازية بصورة عامة تميل الى البقاء دائماً. ومرة اخرى يجب التذكر باننا لانتعامل مع دولة ذات مؤسساتية فاشلة". مقابلة مجموعة الازمات، عمان، 21 اكتوبر 2007. في نفس الوقت فقد سمحت الحكومة بتواجد المتمردين او المتعاطفين معهم لكن بمراقبتهم عن كثب.

<sup>93</sup> افترح مسؤول اردني بان غياب العنف ضد العراقيين بعد تفجيرات الفنادق يعزى الى تنفيذ القانون الصارم جداً، مقابلة مجموعة الازمات، عمان 18 اكتوبر 2007.

<sup>94</sup> مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول اردني، عمان، اكتوبر 2007.

<sup>95</sup> انظر صحيفة الدستور، 13 تشرين الثاني 2007، الصنادي تليغراف، 11 نوفمبر 2007.

اول مرة في كانون الثاني 2005 خلال الانتخابات العراقية والتي فازت بها الاحزاب الاسلامية الشيعية وسيطرت في اعقاب حرب 2006 في لبنان والتي عززت من وقفة حزب الله وجددت التخوف من الميليشيات الشيعية حتى على الارض الاردنية.<sup>87</sup>

لقد جاء رد فعل الحكومة متوتراً بعض الشيء بخصوص الهوية الشيعية. حيث زعم أن السلطات منعت العراقيين من مقام كل من الامام علي بن ابي طالب وجعفر الطيار والذين يعتبرون من الرموز الشيعية التاريخية من خلال منع شركة الباصات من نقلهم الى الضريحين.<sup>88</sup> وقد طلب كل من العراقيين والاردنيين الذين تمت مقابلتهم من مجموعة الازمات بان لا يتم اقتباس كلامهم بخصوص الشيعة العراقيين. ان الدلائل المتاحة تبين اشكال من التمييز والمضايقة الرسمية وغير رسمية: منع فتح الحسينيات (بيوت العبادة للشيعة): تعليم المعلمين للاطفال بان الاطفال الشيعة ليسوا مسلمين بحق، مساندة خطباء الجوامع في خطب الجمعة للمجاهدين في العراق (في الوقت الذي كانوا هؤلاء يستهدفون الشيعة)، تعميم استخدام تعبير (الرافضة) بشكل ازدرائي لوصف الشيعة، والسؤال الغالب على الحدود من قبل الضباط: هل انت سني ام شيعي؟<sup>89</sup>

لقد أستجاب الاردن بالنظر الى مسألة اللاجئين من الزاوية الامنية بشكل اساسي ، فقد قامت بدعم قوات الشرطة والامن من خلال توظيف 15.000 عنصر منذ 2005.<sup>90</sup> بالرغم من ان المسؤولين يدعون ان "ملف العراقيين في الاردن" يدار من قبل وزارات التخطيط والتطوير الاجتماعي، ولكن عمال الاغاثة الاجانب وناشطى حقوق الانسان اكدوا ان القرارات الرئيسية - بخصوص التأثيرات والحصول على مساعدة- تقع ضمن صلاحيات وزارة الداخلية والامن الخاص، والتي تقوم عادة

ولبنان والخليج، مما قد يؤدي الى تغيير ميزان القوى الطائفي التقليدي. "اذما تغير النظام الحاكم في العراق الى جمهورية اسلامية .. فان سنفتح على انفسنا باب للمشاكل الجديدة والتي لن تكون حكر على الحدود العراقية .. على المخططين الاستراتيجيين ان يكونوا واعين لمثل هذا الاحتمال".  
الواشنطن بوست، 8 ديسمبر 2004. ان الاحساس بزيادة تحول الحكومة العراقية الى حكومة طائفية " لم يعد هناك اي نفوذ للسياسيين السنة وان الطائفة السنية في بغداد يتم طردها. نحن قلقون بشأن خسارة العناصر التي كونت الدولة، اذا ما استقبلنا كل هؤلاء اللاجئين فسوف ننهي بشئ اخر في العراق. ونحن نتخوف من ذلك الشيء. وهناك ايضا تخوفنا من دور الهيمنة الايرانية". مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول اردني، 18 اكتوبر 2007.

<sup>87</sup> مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول اردني، 18 اكتوبر 2007.

<sup>88</sup> مقابلة مجموعة الازمات، ناشط عراقي، 13 اكتوبر 2007.

<sup>89</sup> كل هذه الامثلة مبنية على اساس المقابلات التي اجرتها مجموعة الازمات مع اللاجئين العراقيين، عمان، 2006-2007. وافيد ايضا على قيام البعض من ضباط الجوازات بتأسيس طائفية العراقيين على اساس الاسماء، والذي يعيتر مقياس لا يمكن الاعتماد عليه مثلاً، الكثير من العراقيين باسم علي هم من الشيعة ولكن ليس كلهم والعكس صحيح بالنسبة لعمر. مقابلة مجموعة الازمات لعراقي سني اسمه علي وعراقي شيعي اسمه عمر كلاهما تعرضوا للاستجواب بخصوص اسمائهم عند الدخول الى الاردن، عمان، نهاية 2006.

<sup>90</sup> مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول اردني، عمان، 21 اكتوبر 2007، بلا شك فهناك عوامل أخرى لعبت دور في هذا القرار. ولكن الناشطين الاردنيين في حقوق الانسان والمسؤولين قالوا لمجموعة الازمات بان هذه الزيادة ترتبط بشكل مباشر بتدفق اللاجئين العراقيين. مقابلة مجموعة الازمات، عمان، اكتوبر 2007.

وفشلون في اخذ الفوائد بعين الاعتبار. ومن جهتهم، فإن العراقيين يبالبغون ايضا بخصوص هذه الفوائد. ولذلك فكنا الاسطورتين.<sup>103</sup>

من بين المزايا المخفية كون كثير من العراقيين المتعلمين يعملون الآن في المستشفيات والجامعات، ويقدمون المعرفة القيمة للأعمال المحلية.<sup>104</sup> كما قام العراقيون بضخ مبالغ نقدية كبيرة في الاقتصاد وذلك باستخدام مدخراتهم، وفي بعض الحالات، استمرار التحويلات من العراق والتحويلات المالية للأسر والمعاشات. وعلى الرغم من صعوبة تقييم هذه المبالغ والتي هي في العادة غير رسمية وغير مسجلة فانهم ساعدوا بتمويل العجز التجاري مع الأردن وإنعاش الطلب المحلي.<sup>105</sup> أدامة ذلك أمر مختلف، ويتوقف على قدرة العراقيين لاستكمال مدخراتهم عن طريق الاستثمار أو الوظائف براتب أو سهولة الوصول الى الموارد المالية في العراق.

بوضع التأثير الكلي على جانب، لا ريب أن الفوائد و الأعباء لم توزع بشكل متكافئ. وهذا واقع لا محالة يفوق التصورات. فزيادة أسعار المساكن ساعدت عدد صغير من العقاريين والمقاولين أو ملاك العقارات؛ وبالمقابل فقد تضرر بشكل كبير عدد أكبر من المستأجرين، والآخرين الذين يدخلون سوق الإسكان<sup>106</sup>. وبالمثل، فإن ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية استفاد منه بعض المنتجين المحليين والمستوردين، بينما تضرر اصحاب برواتب القليلة والطبقات المتوسطة التي تواجه ارتفاع الأسعار.<sup>107</sup> وباختصار، فإن تدفق اللاجئين زاد سوءا عدم التوازن في توزيع الدخل والذي كان مسبقا بتفاقم الوضع بسبب الإصلاحات الاقتصادية المرتكزة على الخصخصة، وتقليص الخدمات الاجتماعية، وتخفيض الاعانات.<sup>108</sup>

القراية 7.5% في بداية 2007 بالمقارنة مع 3% في 2006)، بالإضافة الى ارتفاع كلفة الخدمات الاجتماعية ودعم الدولة للمواد الاستهلاكية الأساسية.<sup>96</sup> وفقا لمصادر حكومية فإن تدفق اللاجئين يكلف الدولة بليون دولار سنويا،<sup>97</sup> ويقلل من توفير الحاجيات للاردنيين الذين يعانون اساسا من شحة الموارد مثل الماء.<sup>98</sup>

المواطنون العاديون يضعون اللوم على العراقيين لعدة مشاكل، من ارتفاع اسعار العقار الى اسعار الوقود وحتى صفوف المدارس المزدهمة. حسب قول مواطن اردني، "حتى خلال جلوسنا هنا فان المشروبات ارتفعت اسعارها، اهلا بكم مخيم اللاجئين الاردني!"<sup>99</sup> وعلى اساس هذه الخلفية فان التقييمات الايجابية اصبحت نادرة.<sup>100</sup>

إن سجل الموازنة الفعلي أدق بكثير. وواضح ان اللاجئين يشكلون عبئا على الميزانية، لكن التأثير الاقتصادي الكلي يبدو ضئيل نسبيا. ابراهيم سيف، اقتصادي في الجامعة الأردنية، ويقول ان الزيادة في تكاليف الوقود والغذاء والمسكن لها أسباب رئيسية أخرى، مثل فقدان المزايا التفضيلية والدعم في الحصول على النفط العراقي<sup>101</sup>، الزيادة الفلكية في اسعار النفط العالمية، صادرات المواد الغذائية المحلية إلى العراق، وارتفاع تكاليف الواردات الغذائية و اسعار الصرف السينة.<sup>102</sup> حسب قول سيف:

المفهوم العام في الاردن هو ان العراقيين مسؤولون عن كل هموم أوضاعنا الاقتصادية في السنتين أو الثلاث الماضية. من جهة أخرى، فإن العراقيين يقولون إنهم مسؤولون عن النمو الاقتصادي في الأردن نتيجة زيادة الاستثمارات. ونحن نحاج كلا المنطقتين. الأردنيون يبالبغون بوصف الأعباء

<sup>96</sup> انظر "الاردن: مناقشات حول انتهاء برنامج المراقبة الخامس، على الموقع [www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2007/cr07284.pdf](http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2007/cr07284.pdf).

<sup>97</sup> وقال إن الحكومة لم تقدم بيانا تفصيليا أو تشرح فيه المنهجية في بلوغ هذا الرقم. وحسب مسؤول، إنما هو حساب تقريبي وهو 4.5 مليار دولار ميزانية سنوية لخدمة المواطنين الأردنيين 5.5 مليون و 750 ألف عراقي. مجموعة الأزمات المقابلة، عمان، اكتوبر 2007. وفي فبراير 2008 سهر العلي، وزير التخطيط الاردني وزيادة التعاون الدولي، وخفض الميزانية المقدره تكلفة أزمة اللاجئين الى 2.2 مليار دولار للاعوام 2005 - 2007. كلفة استضافة العراقيين تقدر بحوالي 1.6 مليار دينار أردني، الحكومة الأردنية، عمان، 13 فبراير 2008. ما قد يعكس خفض الحكومة لتقديراتها للعراقيين داخل البلاد، بعد نشر بحث معهد فافو في نوفمبر عام 2007 (انظر أعلاه).

<sup>98</sup> مجموعة الأزمات، لقاء مع المسؤولين الاردنيين، عمان، اكتوبر 2007. الأردن من ضمن عشرة دول من أكثر البلدان فقرا بالمياه في العالم، انظر، "المملكة الأردنية الهاشمية - برنامج الدولة للفرص الاستراتيجية"، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية روما / نوفمبر 2007 ص 1.

<sup>99</sup> مقابلة مجموعة الأزمات، مواطن اردني، عمان، 15 اكتوبر 2007. <sup>100</sup> وقال مسؤول ومع ذلك، قال: "الذي وصول العراقيين كان له الأثر الإيجابي في رفع مستوى التسامح. ان العراقيون جعلوا عمان تبدو مثل بيروت؛ وهي تتحول أكثر عالمية، مدينة حقيقية، فالناس بدؤو بتقبل أكثر لتقاليد واللهجات الأخرى" مقابلة مجموعة الأزمات، عمان، 18 اكتوبر 2007 <sup>101</sup> في التسعينات، كان العراق يبيع النفط الى الاردن بشروط تفضيلية على نحو استثنائي، وتقبل الدفع بالبضائع مما شجع الانتاج المحلي. مقابلة مجموعة الأزمات، ابراهيم سيف، عمان 21 اكتوبر 2007.

<sup>102</sup> انظر كل من ابراهيم سيف و ديفيد م. ديبارتولو، "تأثير حرب العراق على النمو والتضخم في الأردن"، ومركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة الأردنية عام 2007، على الموقع [www.jcss-org/uploadevents/83.pdf](http://www.jcss-org/uploadevents/83.pdf).

<sup>103</sup> مقابلة مجموعة الأزمات ابراهيم سيف، عمان، 21 اكتوبر 2007. المسؤولين الأردنيين يطعنون بالنتائج التي توصل إليها سيف، متهمينا إياه بالاستخفاف بالصعوبات الاقتصادية لمصدر السابق؛ أيضا لقاءات مجموعة الأزمات مع المسؤولين الاردنيين، عمان- اكتوبر عام 2007. كانت حسابات بعض وسائل الاعلام معادية، انظر، مثلا، و "دراسة تقال من أثر العراقيين بشأن التضخم والنمو في الأردن"، جوردان تايمز، 6 يوليو 2007. وهناك آخرون أكثر ملائمة. انظر مثلا، و "اللاجئون العراقيون و الاقتصاد"، جوردان تايمز 2 اكتوبر 2007. <sup>104</sup> مقابلة مجموعة الأزمات، مسؤول اغاثة، عمان، اكتوبر 2007. <sup>105</sup> الجانب الآخر هو ان تحويلات العملة الصعبة من العراق قد ساهمت الى حد ما في خفض قيمة الدينار الأردني <sup>106</sup> والجدير بالذكر أن العديد من الشباب لم يستطيعوا شراء او استئجار شقة أو على الأقل التفكير بالشراء أو التأجير في احيائهم- وبسبب قفز أسعار المساكن. وبذلك عامل مهم في التقدم للزواج، إذا لم يتمكن من توفير السكن بالنسبة لزوجة المستقبل فإن ذلك بلا شك يقلل تقبله من اسرة العروس. لقاءات مجموعة الأزمات مع مواطنين أردنيين، عمان خلال عام 2007. <sup>107</sup> وبقدر ما يسبب التضخم ارتفاع أسعار الفائدة فإنه يقلل المخاطر للبنوك والمودعين بينما يجعل النقد أعلى كلفة، لانهم يتلقون أجورا أقل من نظرائهم الاردنيين. المهنيون العراقيون قللوا المصروفات من الرواتب في المستشفيات والجامعات بينما قللوا من فرص العمل للاردنيين. العدد القليل نسبيا من الأطفال العراقيين الذين يلتحقون بمدارس خاصة يولدون دخلا الى أصحابها، معظمهم يذهبون الى المدارس الحكومية، ومن ثم الاعتماد على الدولة في الميزانية، مما أدى إلى ازدهام الصفوف. <sup>108</sup> وعلى الرغم من عدم توفر بيانات موثوق بها، يوجد دليل مهم على تزايد معدلات الفقر وعدم المساواة في الدخل. بينت دراسة أجراها البنك الدولي على ان 14.2 في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر.



## د. سياسة الحماية والمعونة

"لاجئين الوهلة الاولى"،<sup>115</sup> أشعل ذلك الغضب والاحتجاجات من الحكومة الأردنية، والتي اعتبرته طريقة للتحايل على المفهوم (وضع اللاجئ يستند على الفرد)، ويمثل حافزا قويا للعراقيين للقدوم إلى الأردن.<sup>116</sup> المسألة المثيرة للجدل خففت بعض الشيء في فبراير 2007 باستبدال ممثل المفوضية الرئيسي في الأردن والوصول الى تسوية تحتفظ بموجبها المفوضية بسياستها من حيث المبدأ ولكن قيامها عمليا بإجراء مقابلات منفردة لكل العراقيين.<sup>117</sup> وفي المقابل، لقد اتبع الأردن "سياسة متسامحة للغاية تجاه فشل المفوضية على إعادة توطين اللاجئين خلال فترة ستة أشهر".<sup>118</sup> ظل معنى ذلك وتطبيقاته بالنسبة للعراقيين الساعين للحصول على صفة اللاجئ غامضاً ويسبب الكثير من الارباك بين المسؤولين.<sup>119</sup>

مستويات المساعدات المقدمة للاجئين تمثل مشكلة أخرى. لا شك بأن مساعدة المجتمع الدولي ليست كافية، وكما يؤكد المسؤولون الاردنيين أفقار العراقيين الرسميين للكرم.<sup>120</sup> وعلاوة على ذلك فإن القيود الحكومية نفسها تقوم بدور كبير. الأردن لا تشجع العراقيين من عرض مساعدات خيرية لإخوانهم العراقيين، على الأرجح خشية ان يصطبغ ذلك سياسياً.<sup>121</sup> المنظمات غير الحكومية الأردنية أيضا ممنوعة من تقديم مساعدات واسعة النطاق، وذلك انعكاسا للقيود العامة على النشاطات الخيرية.<sup>122</sup> المنظمات الدولية الإنسانية، وبضمنها فروعها التي تتخذ من الأردن مقرا لها مع الشركاء المنفذين للمفوضية يواجهون عقبات تنظيمية صعبة.<sup>123</sup> ومما يزيد الأمور تعقيدا، فإن الحكومة قد جعلت من الواضح انها لن تتسامح مع "هيكلية متوازية" في

للاردن علاقة غير سلسلة بالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومنذ زمن طويل. قامت الوكالة في العام 1980 بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع الحكومة للسماح لها بمقابلة، وتحديد اللاجئين، وفي المقابل، كانت المفوضية تعيد توطين اي لاجئ الى بلد من العالم الثالث خلال ستة أشهر.<sup>109</sup> وبموجب هذه المذكرة، اتفق الأردن أيضا على الالتزام بمبدأ عدم الطرد، منع ذلك، ووفقاً لما ورد في اتفاقية 1951 للامم المتحدة المتعلقة بوضع اللاجئين، والعودة للارادية الى "ان حدود الأراضي التي فيها - تهديد للحق في الحياة أو الحرية بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء الى فئة اجتماعية معينة أو الرأي السياسي". ومنذ ذلك العام وحتى 31 مارس 2008، قامت المفوضية بتحديد 52,758 لاجئ عراقي (أغليبتهم بسبب الأزمة الراهنة).<sup>110</sup> ما دام الأردن يرفض إعادة توطينهم بصورة دائمة، فانهم رسمياً يعتبرون مجرد "طالب اللجوء"، "في انتظار إعادة التوطين في بلد ثالث.. أعيد توطين 1.594 فقط في عام 2007 و 1.037 عام 2008 حتى 15 ابريل.<sup>111</sup> اما بالنسبة للاخرين وحسب قول مسؤول اردني:

إذا كان شخص ما يقدم ورقة تبين انه من المسجلين لطلب اللجوء مع المفوضية، فإننا قد نسمح له بتمديد اقامته. كما أننا نضمن ذلك لهذا الشخص اذا لم يشارك في مسائل تعتبر تهديدا مباشرا لأمننا الوطني أو شارك في نشاط إجرامي. وعموما فإن أي طالب لجوء مسجل يمكنه البقاء الى حين البت النهائي. ولم تقوم الحكومة الاردنية بابعاد اي شخص يتمتع بهذه الحالة.<sup>112</sup>

وعلى الرغم من أن المفوضية ما زالت تجري مقابلات مع عراقيين فان المسؤولين الاردنيين يستبعدون احتمالية ازدياد عدد اللاجئين.<sup>113</sup> وبنقاشون بأنه مادام حوالي 50 ألف عراقي فقط حتى الآن قد وصلوا الى مفوضية الامم المتحدة (الاغلبية منذ نهاية عام 2006) فإن ذلك يعني احساس الاغلبية المتبقية بأنهم لا يستطيعون الادعاء المقنع بالخوف من الاضطهاد.<sup>114</sup>

أن تباطؤ عملية التسجيل أعطى للاردن تظلمات إضافية في ضوء مهلة الستة أشهر المنصوص عليها في مذكرة التفاهم. وعليه، فإن قرار المفوضية في ديسمبر 2006 بأعلان جميع العراقيين، ما عدا أولئك القادمين من منطقة كردستان، يعتبرون

<sup>115</sup> "الاستشارة بالعودة، والموقف من احتياجات العراقيين للحماية الدولية خارج العراق"، فقد قامت المفوضية 18 ديسمبر 2006. للوهلة الأولى لتحديد هوية اللاجئين تعني أن العراقيين جميعا ما عدا أولئك القادمين من منطقة كردستان، بالنظر إلى الوضع الأمني وانتهاكات حقوق الانسان بشكل منهجي في العراق، سينظر فيها على اساس "لاجئين" دون التعمق بوضعية وحالة كل منهم.

<sup>116</sup> مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول اردني، عمان، 21 اكتوبر 2007.  
<sup>117</sup> عامل الإغاثة قال: "رغم أن المفوضية بالفعل تعتبر العراقيين المتعاملين معها على انهم لاجئين، فأنها تقوم بإجراء مقابلات معهم من أجل الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الحكومة الاردنية". مقابلة مجموعة الازمات، عمان، 21 اكتوبر 2007  
<sup>118</sup> المصدر السابق.

<sup>119</sup> وأصر مسؤول كبير "ليس هناك اي لاجئ عراقي في الأردن"، مبيناً التشكيك في الحاجة الى وجود وكالة اللاجئين والاقتراض وراء مذكرة التفاهم. مجموعة الازمات المقابلة، عمان، 16 اكتوبر 2007  
<sup>120</sup> "اننا لا نرى اثرياء العراقيين يساهمون في تلبية الاحتياجات الأساسية للعراقيين القادمين الى الاردن رغم الظروف التي يعيشون فيها. وهذا أمر غريب، ومسألة كثيرا ما طرحت". مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول اردني، عمان، 18 اكتوبر 2007.

<sup>121</sup> ووفقا لما ذكره عمال الإغاثة العراقيون فان عدة مبادرات خيرية عراقية أوقفت من قبل السلطات. مقابلات مجموعة الازمات، العراقيين والأجانب العاملين في وكالات الإغاثة، عمان، اكتوبر 2007.  
<sup>122</sup> استثناء بارزا وهي "الميزان" وهي منظمة غير حكومية أردنية موالية للمساعدة القانونية الى العراقيين. وبعض الكنائس المسيحية الخيرية لديها فروع أيضا لمساعدة اللاجئين العراقيين.

<sup>123</sup> مقابلة مجموعة الازمات لممثلي لمنظمات غير حكومية أجنبية، عمان، اكتوبر 2007

تصاعد معامل "جيني" في الاردن (قياس التفاوت في الدخل). انظر: "استراتيجية المساعدة الوطنية في المملكة الأردنية الهاشمية في الاردن للعام المالي 2006-2010" البنك الدولي، سبتمبر 2006؛ "تقييم الفقر في الاردن"، المملكة الأردنية الهاشمية والبنك الدولي، ديسمبر 2004.

<sup>109</sup> مذكرة تفاهم بين الحكومة الأردنية و المفوضية، ابريل عام 1998، مشار إليها في "المعالجة الصامتة"، المصدر نفسه، ص 42.  
<sup>110</sup> "الوقائع الأردنية"، المفوضية، ابريل 2008.

<sup>111</sup> المكاملة التلغوية لمجموعة الازمات، مسؤول الامم المتحدة، عمان، 4 مايو 2008.

<sup>112</sup> وحسب المصدر نفسه، فان الأردن قام بترحيل اثنين او ثلاثة عراقيين ممن يندرجون تحت توصيف هذه الوكالة الخاصة باللاجئين أو حالة "طالب اللجوء". مقابلة مجموعة الازمات، عمان، 21 اكتوبر 2007

<sup>113</sup> مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول اردني، عمان، 21 اكتوبر 2007.  
<sup>114</sup> المصدر السابق

الاردن , و لا يمكنهم كسب قوتهم فان ضبط النفس قد يتلاشى. وهذا من شأنه أن يولد كل أنواع المشاكل الأمنية<sup>130</sup> وعلى الرغم من أن الأجهزة الأمنية قد نجحت بتقليل الاضطرابات في الماضي, وذلك من خلال عملهم غالبا التواجد داخل الأسرة, والقبيلة والطوائف, ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين, إلا أنها قد تكون غير مهياة للتعامل مع الجرائم أو اضطرابات بين اللاجئين العراقيين الذين يفتقرون إلى القاعدة الاجتماعية, ولا ينتمون إلى الشبكات الاجتماعية للسكان الأصليين.

اطار المنظمات غير الحكومية التي تساعد العراقيين على حساب استبعاد من هم أقل حظا من الاردنيين.<sup>124</sup>

بذلت الحكومة بعض الجهود المرحب بها . ففي إطار السياسة المعكوسة صارت تسمح للعراقيين بتسجيل اولادهم في المدارس العامة من غير الاستفسار عن وثائق الإقامة. لكن هذه الأمور وغيرها من الخطوات الايجابية, على الرغم من الوصول الى بعض المرافق الأساسية ما زالت غير كافية, بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية, و سوق العمل.<sup>125</sup> ومع مرور الزمن, من المرجح أن تواجه الحكومة الضغوط المتصاعدة للسماح للعراقيين من معدومي الدخل بالعمل.<sup>126</sup>

الأردن يواجه ثلاث معضلات. أولا, ميل الحكومة الى التقليل من نطاق مشكلة اللاجئين لأسباب داخلية, وتصعيدها في ذات الوقت من اجل جذب المعونات الدولية. وهذا يتضح من المطالبات الرسمية المتضاربة حول عدد اللاجئين: في 2005-2006, عمان كانت مفعمه بالشائعات بأن العراقيين الذين دخلوا الى البلد يصل عددهم الى مليون أو أكثر; لم تقلل الحكومة من شأن هذه الشائعات وفي بعض الاحيان شجعت عليها. ولكن منذ 2006 فما بعد, قامت الحكومة بتهدئة الازمة بتقدير الاعداد اقل من تقديرات المفوضية<sup>127</sup> ان العامل المسرع ربما يكون تقرير حقوق الإنسان الذي انتقد الحكومة لعدم رعاية اللاجئين.<sup>128</sup> عندما بدأت الجهات المانحة تبرز المشكلة, خاصة في أعقاب شهر نيسان/أبريل 2007 في مؤتمر المانحين بشأن اللاجئين العراقيين في جنيف<sup>129</sup> تصاعدت تقديرات الحكومة بشكل دراماتيكي مرة ثانية. انخفضت هذه مرة أخرى بعد الانتهاء من مسح معهد فافو مشيرا الى ان العراقيين المقيمين في الأردن أقل بكثير.

ثانيا, إن الحكومة حريصة على المعونة الدولية وفي نفس الوقت متخوفة من تزويد اللاجئين بالخدمات التي قد تشجع التوطين الطويل الأمد والأسوأ من هذا إقناع الذين مازالوا في العراق بالعبور الى الاردن. ثالثا, ان قيود الاردن على حماية اللاجئين والمساعدة على مر الزمن قد تؤدي الى ذات المخاطر على الاستقرار والتي وضعت تلك السياسات لتفاديها. حسب قول عامل الإغاثة , اضاف "اذا ما استنفذت خيارات "العراقيين" في

<sup>124</sup> مقابلة مجموعة الأزمات لمسؤول اردني, عمان, 21 اكتوبر 2007  
<sup>125</sup> في اتفاقية نوفمبر 2007 بين وزارة الصحة الاردنية والمفوضية , تعهدت الاخيرة بتوفير المعدات والأدوية للأردن لدعم الرعاية الصحية الأولية. وبالمقابل سيحصل العراقيون وبغض النظر عن وضعهم القانوني في الاردن, على الرعاية الصحية الأولية كالتالي بحصل عليها الاردنيين غير المؤمنين بمعنى 30 في المائة من الكلفة (الباقى تغطيها الحكومة. في المقابل يدفع المؤمن الأردنيين 20 في المائة من تكاليف رعايتهم الصحية). التلقيح مجاني. المكاملة التلقونية لمجموعة الأزمات مع مسؤول في الامم المتحدة, عمان, 4 أيار 2008.

<sup>126</sup> المسؤولون يرفضون مناقشة هذا الخيار, رافضين فكرة اعتبار العراقيين شبه مقيمين في البلاد متذرعين بمعدلات البطالة العالية في البلاد المصدر السابق

<sup>127</sup> مقابلة مجموعة الأزمات, مسؤول الامم المتحدة, اكتوبر 2007.

<sup>128</sup> مقابلة مجموعة الأزمات, مسؤول انساني في عمان, اكتوبر 2007. وكان التقرير المذكور هو من مرصد حقوق الإنسان. انظر "المعاملة الصامتة", المصدر نفسه.

<sup>129</sup> انظر

## IV. سورية: التأثير و الاستجابة

بالذات تلك التي تزداد صعوبة في التحمل الى جانب تزايد التوترات الداخلية.

### أ. الازمة الغير مبررة

حتى عام 2007، كان النهج المعتمد لسوريا تجاه اللاجئين هادئاً، ويتميز بالحمول بدل من المبادرة. تقليدياً، كان النظام يسمح لأي زائر عربي، بضمنهم العراقيين، الدخول الى سوريا. ولاحظ مسؤول سوري ان هذا المبدأ أستمر حتى خلال الصراع المهدد للنظام مع حركة الإخوان المسلمين في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات.<sup>134</sup>

قبل قبول العراقيين، فان سورية رحبت بعدة موجات من اللاجئين. بدءاً من أواخر الأربعينات، دخل أكثر من 400 ألف فلسطيني الى البلاد؛ وعاشوا منذ ذلك الحين في ظروف أفضل من معظم البلدان المضيفة.<sup>135</sup> أكثر من 100 ألف لبناني فروا خلال الحرب عام 2006 مستغلين سياسة الباب المفتوح ومن ثم عادوا الى منازلهم بعد انتهاء القتال.<sup>136</sup> وعلى نفس المنوال، عبر عدد كبير من العراقيين الحدود من وطنهم أثناء احتدام الحرب الأهلية.

كثير من المراقبين يصرون على أن سياسة سورية تعكس الحسابات السياسية، فإن وجود اللاجئين استخدم كنفوذ لردع الولايات المتحدة من زعزعة استقرار النظام بأجبارها التحاور مع دمشق حول قضايا سياسية أخرى؛ جذب التبرعات الدولية؛ ترسيخ نفوذها في العراق، أو حتى عرض الإنكشاف الباهظة للنمط العراقي على الشعب السوري.<sup>137</sup>

وهناك حقيقة في هذا، فالمتقنين والناشطين السوريين المؤيدين للديمقراطية يقولون ان الفشل الأمريكي في العراق المتمثل بمشكلة اللاجئين، خففت الى حد كبير من هامش المناورة والتأثير السياسي لديهم.<sup>138</sup> إن سورية بذلت كل جهد ممكن لكي تتناول موضوع اللاجئين في تفاوضها مع الولايات المتحدة من خلال الإطار الثنائي العام، والاعراب عن الإحباط العميق اذا لم ينجح

وفي ايلول/سبتمبر 2007، عرضت سورية اجراءات الحصول على تأشيرة الدخول (الفيزا) للعراقيين بطريقة حادة ومثيرة للجدل في الخروج عن سياستها القديمة تجاه المواطنين العرب. إن القرار يعكس عمق أزمة اللاجئين. قامت السلطات السورية، منظمات الاغاثة الدولية والمنظمات غير الحكومية وسواهم بعرض ارقامهم الخاصة بهم والمختلفة للغاية ولا يمكن التحقق من أي منها في هذه المرحلة. بينما يدعي كل من الحكومة والمفوضية ان هناك 1.5 مليون لاجئ عراقي، ترى جهات اخرى ان العدد لايزيد على 300.000.<sup>131</sup> هناك ضرورة لدراسات أكثر موثوقة وعلمية، ولكن وبوضع الجدل حول الاعداد جانباً، ليس هناك أي شك بأن سورية تواجه مشكلة خطيرة، وان الإجابات لحد الان ليست كافية.<sup>132</sup>

ان شرط الحصول على التأشيرة كان تحولاً كبيراً في مظهر من مظاهر التقييم السوري. وكما يظهر أدناه فإن الكثير من المراقبين يرون ذلك أساساً لحيلة ساخرة، ففي حين ينبه الى عدم الترحيب باللاجئين، يهدف النظام إلى زيادة الضغط على الولايات المتحدة والحكومة العراقية لتحمل مسؤولياتهم. هذا قد يشكل جزءاً من التفسير.<sup>133</sup> ولكن هناك عوامل مسببة أخرى أكثر أهمية ومنها

<sup>131</sup> بين مراقب أوروبي أن نقطة البدء ينبغي أن تكون عدد الأطفال العراقيين الذين حضروا الى المدارس السورية. "ان العدد الرسمي السوري يقدر بنحو 50.000 طفل. وفي ضوء هذا العدد، وحتى لو افترضنا أن جميع الأطفال لا ينتظمون في المدارس فان الرقم مبالغاً فيه جداً ويبدو 1.5 مليون غير واقعي". حديث مجموعة الأزمات دمشق، فبراير 2008. بينما أشار وفد آخر الى عدد العراقيين الذين تزعم سوريا أنها دخلت في نزوة الأزمة. "حتى لو جاء 20.000 عراقياً في كل شهر، فسيتحتاج ستة سنوات للوصول الى 1.5 مليون - هذا من غير احتساب الذين يغادرون خلال هذه الفترة. مقابلة مجموعة الازمات، المراقب الاوروبي، دمشق، شباط 2008، وفي آذار/مارس 2007، وكان الهلال الاحمر السوري يقدر بنحو 20.00 - 30.000 عراقيين قادمين في كل شهر، و "تقييم الاحتياجات الطارئة السريعة للعراقيين المهجرين في سورية"، مارس عام 2007. سلطات الحدود السورية توصلت إلى نفس التقدير في فترة تصل الى اكتوبر عام 2007. انظر الى الوطن، 11 نوفمبر 2007.

<sup>132</sup> هذه اللحظة لا نستطيع التعامل مع حوالي مليون عراقي. لماذا يكون من المهم معرفة ما إذا كان هناك المزيد من بضع مئات الآلاف؟ وما زلنا مع ذلك لا نكون قادرين على التعامل معهم". مقابلة مجموعة الازمات لمسؤول في الامم المتحدة، دمشق، 25 اكتوبر 2007. هذه الحجّة مقبولة تماماً من بعض المانحين. مقابلة مجموعة الازمات، وعضو وفد لجنة الإنقاذ الدولية دمشق، 21 فبراير 2008. مسؤول سوري رسمي عبر عن غضبه من المحاولات للتقليل من شأن المشكلة: "ان المملكة المتحدة شهدت مؤخراً أزمة وهي : اشاعة بان حوالي 500 ألف أجنبي عاش في البلاد. 500 ألف من اصل مجموع السكان البالغ عددهم 60 مليوناً، مما أدى إلى الضجة! ان الناس قاموا بإثارة ضجة بان مجتمعاتهم لن تصمد أمام الأعباء. شعبنا هو أصغر بكثير، وتقبلنا جميع العراقيين في هذه الفترة الزمنية القصيرة ألافقة للأنظار. كان لزاماً علينا أن نفتح المجال لـ 60 ألف عراقي في مدارسنا. هل تعلمون أنهم يعملون حالياً بنظام الفترتين في بعض مدارسنا لاستيعابهم؟ مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول سوري رفيع، دمشق، 28 نوفمبر 2007.<sup>133</sup> ان محنة الفلسطينيين بالهرب من العراق، ومنعهم من دخول الأراضي السورية، وبقائهم في مخيمات التنف في وسط صحراء هو بالتأكيد أسلوب ساخر لعمل بيان سياسي بمعنى ان الفلسطينيين يجب ان يحصلوا على ملجأ في فلسطين فقط.

<sup>134</sup> "أن سياسة حدودنا ليست امراً جديداً، ونحن دفعنا الثمن له في الماضي. كان لدينا "القاعدة" الخاصة بنا قبل غيرنا منذ فترة طويلة، شهدنا القتال و أقتل الطائفي على أرضنا بسبب حركة الإخوان المسلمين. في حماة، وجدنا كل أنواع الأسلحة الأبدى من الدبابات: رشاشات ثقيلة، وقاذفات قنابل ومتفجرات الخ. وكل هذه تم تهريبها. واجهنا المشاكل في لسيطرة على الحدود حينئذ، ولكننا لا نزال نرفض أن نغير سياستنا". مقابلات مجموعة الازمات مسؤول سوري، دمشق، 25 سبتمبر 2007.

<sup>135</sup> انظر تقرير الشرق الاوسط لمجموعة الازمات رقم 22، سياسة صنع السلام واللاجئين الفلسطينيين، 5 فبراير 2004.

<sup>136</sup> انظر [www.unicef.org/emerg/index\\_35381.html](http://www.unicef.org/emerg/index_35381.html) مقابلة مجموعة الازمات، الدبلوماسيون الغربيون، دمشق، سبتمبر - اكتوبر 2007. ناشط سوري في حقوق الإنسان قال: "من المؤكد ان العروبة ليست سبب لسياسة الباب المفتوح الرئيسي للحكومة السورية. هناك العديد من الأسباب مثل ارضاء الولايات المتحدة و استقطاب الاوروبيين إلى كسر عزلة سوريا، جذب معونات خارجية، وتوسيع شبكته في العراق بالسيطرة على العراقيين هنا. أرى أنه من الحسابات السياسية". حديث مجموعة الازمات دمشق، 26 سبتمبر 2007.

<sup>138</sup> مقابلة مجموعة الازمات، المتقنين السوريين، دمشق، ايلول 2007

وبشكل عام، بدت سورية، ومنذ زمن طويل، بانها لم تطور سياسة واضحة تجاه العراق سوى الحرب الكلامية، واستنكار الاحتلال والحكومة العراقية، رفض الانتخابات والعملية السياسية وكأنهما لم يحصلن؛ التراخي في مراقبة الحدود؛ والدعم الهادئ نسبياً للتمرد. في الواقع وبسبب الشق التاريخي الى حد كبير بين حزب البعث السوري والعراقي فان معرفة المسؤولين السوريين بالعراق تعتبر سطحية الى حد ما. فعلى مدى عقود ارتكز فهمهم على أساس التفاعل مع المعارضة المنفيين ما قبل 2003 وما بعد ذلك<sup>144</sup>. وعلى النقيض تماما من الملفات الفلسطينية واللبنانية، أو بعبارة أخرى، فان النظام كان والى حد كبير غير متألف مع العراق. وحتى وقت قريب لم يكن واضحا في توزيع المسؤوليات بين المسؤولين المتعاملين مع القضية.<sup>145</sup> وحسب مسؤول سوري رفيع:

ليس واضحا حتى أن لدينا سياسة شاملة للعراق. كان لدينا بعض النهج الرومانسي الذي يقوم بشكل يكاد يكون كليا على ارتياحنا لحقيقة ان الولايات المتحدة فشلت، وهو الفشل الذي يثبت صحة جميع مطالبنا والتنبؤات والتحذيرات، وخفض التهديد الذي تمثله ادارة الرئيس جورج بوش في سياساتها العدوانية. وبمرور الوقت الذي شكل الدعامة البناءة في نهجنا والمتمثلة في الحاجة الملحة للحفاظ على وحدة العراق والتي تهيم وترسم سياستنا<sup>146</sup>.

وأخيرا ظهرت بين 2006 و 2007 سياسة أكثر اتساقا، لكنها لم تكن نتيجة للضغوط الامريكية المترتبة على ردة فعل للصراع العراقي ورمزيته وما يصاحبه من تحول وادراك لمنظور التهديد للنظام السوري. وفي حين كان اهتمامه منصبا خلال المراحل الأولى للحرب على التواجد الكثيف للقوات الاميركية، فقد تغير هذا مع التدهور الحاد في الوضع في العراق وتزايد خطر التقسيم، وتصاعد التوترات الاقليمية عرقياً وطائفيًا، إلى جانب انتشار وتفانم التطرف الجهادي وتدهور ازمة اللاجئين.

تغيرت اولويات سوريا تبعا لذلك. فهي لم تعد تتصرف اساسا بدافع الرغبة في إحراج وتفويض الولايات المتحدة وحلفائها. وبدلا من ذلك أصبح من المهم حفظ وحدة العراق وحماية النظام

الحكومة السورية لم تستخدم أزمة اللاجئين للتأكيد على الفشل الأمريكي في العراق، أو بصفته البقرة التي تدر مالا. وكان رد الفعل الأولي كان باننا سنعامل مع الوضع بانفسنا" مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول الامم المتحدة، دمشق، 25 اكتوبر 2007.

<sup>144</sup> "قراءة ثلاثة عقود، كان التفاعل بين السوريين والعراقيين ضئيل إلى ادنى حد ممكن فقد اقتصر على السياسيين المتهمين الهاربين يقيم كل منهم في بغداد ودمشق، فكل شخص اصبح شخصية مهمة في العراق اليوم كان مقيم في العاصمة السورية، وهذا يشمل نوري المالكي، جلال الطالبناني ومسعود البرزاني، وإبراهيم الجعفري. لكن لم يكن هناك تمثيل دبلوماسي. ولم تكن هناك زيارات رسمية، ولاتبادل ثقافي ولا توجد خطوط هاتفية تربط بين البلدين، والسوريين الراغبين بالسفر يختم جوازهم بـ "كل الدول ماعدا العراق"، سامي مبيعد، "اللاجئين العراقيين ... الطريق الى دمشق"، الحياة، 30 سبتمبر 2007.

<sup>145</sup> كما قال مسؤول سوري ان "لطالما لم يكن لسوريا سياسة عن العراق. وانما كانت تنتظر لترى. غالبا ما لم يكن هناك آلية لصنع القرار. وبدلا من ذلك الدوائر المختلفة تقوم بجر سياستنا في اتجاهات مختلفة، و في النهاية كان الرئيس يتصرف كحكم". حديث مجموعة الازمات دمشق، 19 سبتمبر 2007.

<sup>146</sup> مقابلات مجموعة الازمات-مسؤول سوري، دمشق، 10 سبتمبر 2007

هذا الأمر.<sup>139</sup> و املا في انتزاع امتيازات أخرى، قامت دمشق ولفترة من الزمن بحجب تأشيرات الدخول عن مسؤولين من إدارة الامن الوطني (DHS) في الولايات المتحدة لمقابلة العراقيين طالبي اللجوء.<sup>140</sup>

ومع أن سوريا تسعى بوضوح إلى استغلال أزمة اللاجئين لدفع واشنطن نحو التعامل مجدداً،<sup>141</sup> إلا أن هذا ليس شرحا وافيا. لم يكن لسورية، وحتى وقت قريب، سياسة حقيقية للاجئين؛ قبل ابريل عام 2007، بدا المسؤولون غير مباشرين بعدد العراقيين الذين عبروا الحدود، أين استقروا، وماهي التحديات التي سيواجهونها او الى متى سيبقون. أولئك الذين يبدو نوعا من الاهتمام ليسو بقادرين على الإقتراح، ناهيك عن تنفيذ الحلول العملية، وقد فكر بعضهم في احتمالية بقاء هؤلاء لفترة طويلة.<sup>142</sup> وبالنسبة للمسؤولين فانهم ينظرون للعراقيين بنفس الطريقة التي نظروا الى اللاجئين اللبنانيين في 2006: الاستيعاب مؤقتاً ثم المغادرة بنفس السرعة التي أتوا فيها. وفي وقت سابق اعرب كل من السوريين والمراقبين الاجانب عن دهشته لخمول النظام، مجادلين بإمكانية السلطات السورية أن تفعل أكثر بكثير في مجال جذب اهتمام المجتمع الدولي وبالتالي المساعدة للاجئين.<sup>143</sup>

<sup>139</sup> في منتصف آذار/مارس 2007 كانت سوريا مستاءة بسبب زيارة إيلن ساورييري، مساعد وزير الدولة لشؤون السكان واللاجئين والهجرة الامريكية، من التركيز على أزمة اللاجئين، ولم تتطور لتصبح حوارا أكثر شمولية. لقاءات مجموعة الازمات مع المسؤولين والصحفيين السوريين - دمشق اكتوبر عام 2007. " بالنسبة للعراق، فنحن نشعر بخيبة أمل شديدة. والولايات المتحدة لم تأخذ جهودنا بنظر الاعتبار بأية طريقة كانت لا فيما يخص الحدود ولا بشأن اللاجئين. انهم يعرفون كم سهلنا لهم مقابلات اللاجئين مع وزارة الامن الوطني. وعوضا عن ذلك استمروا بمهاجمة سوريا، ورغم أننا تعاوننا 100% ولكننا لم نحض بنتائج 100%، ولو الاعتراف باي نتائج توصلنا اليها على الاقل" مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول سوري اقدم، دمشق 2 ابريل 2008.

<sup>140</sup> "السوريون اعترضوا على تأشيرات لوزارة الامن القومي، بحجة أنه ينقصنا المظلة السياسية الأخرى لمعالجة كل القضايا الثنائية". مقابلة مجموعة الازمات- مسؤول أمريكي، 28 اكتوبر 2007. وافيد ان السوريين تجاهل تركيز الولايات المتحدة على العراقيين ممن "تعاونوا" مع الاحتلال، المقابلات الرسمية لمجموعة الازمات للامم المتحدة، دمشق، 25 اكتوبر 2007.

<sup>141</sup> في فبراير عام 2005 قامت ادارة بوش باستدعاء سفيرها في سوريا، وتجنب المسؤولين الاميركان السفير السوري لدى الولايات المتحدة. ورفضت هذه الحجة بقوة حسب قول مسؤول سوري "الروح التي رحبنا بالعراقيين مستمدة من الايمان بالعروبة. ولم يخطر على بالنا أبدا أن نميز حسب الجنس، السن، العرقية، الطائفية، الخلفية أو الثراء. تصرفنا أولا وقبل كل شيء ومن منطلق التضامن و الإنسانية وكواجب عربي". مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول رفيع في وزارة الداخلية، دمشق، 24 ابريل 2008.

<sup>142</sup> لقد بدا المسؤول الكبير في طريقه لحضور اجتماع حول هذه القضية مندهشا عندما أبلغته مجموعة الازمات ان من المرجح أن يبقى اللاجئين لعدة سنوات. حديث مجموعة الازمات دمشق، 26 يونيو 2007. ومعظم المسؤولين يستبعدون السيناريو الذي بموجبه يستقر اللاجئين الى مدى بعيد. حسب قول خبير اقتصادي: " أنه من المطمئن الاعتقاد بأن لا أحدا من هؤلاء اللاجئين حقا يريدون البقاء في سورية. فهم يأملون في العودة الى العراق في يوم من الأيام او ينطلقون الى السفر الى الغرب ". مقابلة مجموعة الازمات، اقتصادي سوري، دمشق 10 سبتمبر 2008.

<sup>143</sup> "ان الحكومة لا تقوم بتسويق هذا كما ينبغي. لا توجد لدينا حملة عالمية لاعلان بان لدينا أكثر من مليون شخص لاجئ". مقابلة مجموعة الازمات، اقتصادي سوري، دمشق، 1 نوفمبر 2007. "أنا مندهش ان

إن فكرة بقاء العراقيين مثل الفلسطينيين يشكل كابوسا بالنسبة للقيادة والشعب السوري. نتمنى رؤية حل للمشكلة في المستقبل القريب، ولكن بدون توهّم. فقد لا يكون ذلك في الغد أو ما بعده. لقد عملنا مع الحكومة العراقية حول عدد من المسارات لإيجاد حل. من بينها المصالحة الوطنية. وتشتمل كذلك التعاون الأمني، وهو ميدان حققنا فيه نجاحا كبيرا في أعقاب عقد اجتماعات بين العراق وسورية على المستوى الوزاري والأمني. القينا القبض على كثير من المشتبهين فيهم وسلمناهم لبلدانهم. أما المسار الثالث المسار فهو تحسين الرقابة على الحدود وفي المداخل. هذا ينطبق على كلا البلدين، حيث أننا قلقون كذلك الآن من عمليات التسلّل والتهريب إلى داخل سوريا.<sup>150</sup>

يمكن مشاهدة هذا التأخر في ظهور هذه الهواجس في نهج سوريا الذي تتبعه أراء أزمة اللاجئين. وقد استغرق النظام حتى ابريل نيسان 2007 على تعيين مسؤول رفيع المستوى - فيصل مقداد نائب وزير الخارجية- للإشراف على الملف.<sup>151</sup> تم تطوير نظام حاسوبي مركزي شامل لتتبع الدخول والخروج على الحدود، ودخل مرحلة التشغيل الكامل في وقت لاحق من تلك السنة.<sup>152</sup>

وفي نفس الوقت، أصبح المواطنين السوريين أكثر عدائية تجاه اللاجئين. أما من النواحي الاقتصادية فكان للعراقيون تأثير إيجابي في تحفيز وتنشيط الاستهلاك<sup>153</sup> وسوق الإسكان.<sup>154</sup>

لكن هناك أيضا بعض الجوانب السلبية. فمن النادر أن يستثمروا في مشاريع أنتاجية ومفيدة. زيادة الطلب على السلع المدعومة (مثل البنزين والغاز والكهرباء والماء) و التي تلقي بثقلها على

<sup>150</sup> مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول سوري اقدم دمشق، 14 نوفمبر، 2007.  
<sup>151</sup> مسؤول الأمم المتحدة قال، "لقد عانينا من غياب السلطة المركزية في سوريا بشأن التعامل مع او التنسيق بشأن أوضاعها لمساءلة اللاجئين. اذا ما اردنا القيام بأي شيء، توجب علينا الاتصال ببعثة وزارات: التعليم، الصحة، دائرة الهجرة، وزارة شؤون الهلال الأحمر وهكذا"، مقابلة مجموعة الازمات، دمشق، 25 اكتوبر، 2007.

<sup>152</sup> الآن، كل المغادرة والدخول يتم تعقبها من خلال نظام محوسب يقوم بتركيز المعلومات المتوفرة من قبل نقاط الحدود. ولذلك فاستطيع ابلاغك بأنه منذ الاول من اكتوبر 2007 الى حد يوم امس، 286.145 عراقي دخلوا الى الاراضي السورية وتمت مغادرة 365.093. من الواضح اننا قمنا بتوسيع طاقمنا وبرامجنا. كنا نتبع النظام القديم وقد قمنا بتطويره. ومازلنا نفتقد الى التكنولوجيا ولكنك ستفاجئ بكفائتنا. مثلا، ليس لدينا نظام لتحديد وثائق السفر المزورة، ولكن موظفينا قاموا بكشف العديد من الحالات بكل بساطة لاننا نعرف الامور على الارض". مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول رفيع في وزارة الداخلية، 24 ابريل 2008.

<sup>153</sup> من منظور اقتصادي محدد، ان لتدفق اللاجئين بعض التأثيرات الايجابية. ان المسؤولين يحاولون باستمرار دعم السياحة. هؤلاء العراقيين قدموا الى هنا وباستجروا الشقق، صرفوا النقود، وبعد ذلك سيرحلون. لماذا لاتعتبرهم سياح؟" مقابلة مجموعة الازمات، اقتصادي سوري، 10 سبتمبر، 2007.

<sup>154</sup> حسب صندوق النقد الدولي "ان الانتعاش الاقتصادي الجاري منذ 2004 اكتسب زخماً، استفاد من تدفق اللاجئين العراقيين ومن وفرة السيولة في منطقة الخليج. أندفع النمو جزئياً بتدفق اللاجئين العراقيين، وهو ما يرجح أن يوفر تأثيراً أولياً على الطلب الكلي الذي تضخم جراء التراء المرتبط بالفورة في قطاع العقار والابحار". متوفر على الموقع الاتي: <http://imf.org/> external/pubs/ft/scr/ /CR 07288 عام 2007.pdf.

من الحرب والهزات المحتملة التي تتبعها. نتيجة لذلك فان من أهم قرارات سوريا هو تنويع وموازنة علاقاتها مع عدد من القوى السياسية العراقية. وحسب قول رجل اعمال سوري:

لقد أصبحت سورية محكوم عليها بايجاد تنوع وتوازن بين مختلف مكونات العراق. حيث ان النسبة الكبرى من سكانها هم من الطائفة السنية والمتعاطفين بشكل عام مع المقاومة العراقية، والتي في حين توجد الرغبة بكبح الدعم لها، لا يمكن ببساطة خيانتها. سوريا لديها علاقات قوية مع ايران، ولكن في نفس الوقت لا تريد ايران أن تمسك بزمام الأمور في العراق وتفصله عن الأمة العربية. ونتيجة لذلك، عليها أن تمد يدها الى الشيعة. وأخيراً، فإن دمشق لا تريد أن تدهور مشكلتها الكردية من خلال تهمة اكراد العراق.<sup>147</sup>

قامت دمشق بتطبيع علاقاتها مع بغداد تدريجياً، ولو كان الثمن الاعتراف بشرعية الحكومة التي ولدت من الاحتلال الامريكي.<sup>148</sup> قامت بقوة السيطرة على الحدود والرقابة على عناصر المعارضة المقيمين في سوريا، لكنها لم تطردهم.<sup>149</sup> وبدأت حواراً مع طيفاً واسعاً من الاطراف العراقية. ولقد ساهم تعمق أزمة اللاجئين في ترسيخ هذا النهج الجديد. كما جاء على لسان مسؤول سوري رفيع:

<sup>147</sup> مقابلة رجل الأعمال السوري- مجموعة الازمات دمشق، 16 سبتمبر 2007.

<sup>148</sup> تسبب هذا الاعتراف ببعض الاضطرابات داخل المعارضة المسلحة العراقية. "ان المقاومة تهتم بموقف سوريا. زيارة [ وزير الخارجية ] وليد المعلم الى بغداد اعتبرت مصدراً للقلق للمقاومة. على سوريا الابتعاد عن المشروع العربي لتقسيم المقاومة". مقابلة مجموعة الازمات مع صحفي عراقي ذو صلة واسعة بالمتطرفين، يوليو 2007. "اصدرت الجماعات المسلحة تصريحات حادة نتيجة لزيارة الطالباني الى دمشق، حيث أعرب عن شكره لسوريا للمساعدة التي قدمتها في محاربة الارهاب. أن ما يقلق البعض أن يرضى له النظام من قول ذلك، هذا إضافة الى تعزيز الضوابط الحدودية والإعلان عن تدابير أشد للاجئين. وهذا كله خلق مناخاً من التوتر، ولكنني أشك أنه سيستمر. ان محاربة سوريا للارهاب، ليس بالامر الجديد، كما انها لا تزال متمسكة بانسحاب الولايات المتحدة. ان دمشق تميز بين الارهاب المبطن بتنظيم القاعدة في العراق والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال. ان هذا حاصل منذ فترة طويلة. كما ان تصريحات الجماعات المسلحة تعتبر وسيلة للبرهنة على أنهم أسبأ أنفسهم وليس لدى السوريين". مقابلة شخصية لمجموعة الازمات مع شخصية عراقية متقدمة ذو علاقة قوية بالمسؤولين السوريين، دمشق فبراير عام 2007. اوضح مسؤول سوري: " يعتبر الموقف المتوازن لسوريا تجاه العراق منطقي. ونحن متمسكون بوحدة العراق والشعب العراقي. ونتمنى رؤية حكومة تتمكن من تأمين الاستقرار للبلاد". مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول رفيع في وزارة الداخلية، دمشق، 24 ابريل 2008.

<sup>149</sup> قام مسؤول بتفصيل بعض هذه الجهود: "اننا الآن نقوم بدوريات على الحدود على مدار 24 ساعة/7 ايام في الاسبوع. قمنا ببناء 557 وحدة مراقبة دائمة مرتبطة بمواقع متحركة. واقمنا سواتر ترابية بارتراف ثلاثة أمتار، كطريقة لتحديد الحدود. نحن نتبادل المعلومات بالتعاون الوثيق مع الجانب العراقي من خلال ضباط اتصال. كما ان اي عربي يرغب في السفر الى العراق شرعياً يجب ان يحصل على موافقة سفارته. وعلى كل حال، لقد كان التقدم ملحوظ. وما زال هناك القليل من التهريب وانما على نطاق ضيق. وهذا يعود الى مشكلة التعامل مع القبائل المعتادة على العبور بين الحدود. وفي الاجتماع الأمني الأخير الذي عقد قبل اسبوعين، وقد تلقينا النباء من العراق " المصدر السابق. ان العراقيين الذين اعتادوا على الشكوى من انفلات المراقبة على الحدود السورية، اكدوا على حدوث تغيير هائل بالنسبة لمراقبة الحدود. مقابلات مجموعة الازمات، تشرين الاول 2007.

الشائعات بدأت تملئ الشوارع، والتي تعتبر علامة مثيرة للقلق الشعبي.<sup>162</sup> ففي نظر بعض السوريين فان العدد الكبير من "الثمانية ملايين عراقي"<sup>163</sup> يعيشون في بلادهم يعتبرون مذنبون في جرائم خطيرة. هذه الميول ورد السلطات الذي تلاها تبين ان قدرات سوريا كدولة مضيفة باتت مجهدة.

## ب. منعطف سبتمبر 2007

طوال عام 2007، زاد تخوف المؤسسة السياسية من مخاطر عدم الاستقرار المرتبطة بالوجود المتزايد للعراقيين. ولطالما اعتبرت الأجهزة الأمنية اللاجئين كجواسيس محتملين للولايات المتحدة،<sup>164</sup> او ميليشيات للمجاهدين او بكل بساطة مثيري مشاكل.<sup>165</sup> بالإضافة لى ذلك فان المسؤولين تخوفوا من ان يجلب العراقيين عدوى الصراع الديني او العرقي. وحسب قول صحفي سوري:

شهدت سوريا منذ سقوط صدام سلسلة من الحوادث النادرة تتعلق بالتوترات العرقية والطائفية والتي كانت كامنه سابقاً. وتتضمن هذه انتفاضة كردية ابتدأت بمشادة خلال لعبة لكرة القدم بين مشجعين عرب و أكراد، عراك بين المسيحيين والمسلمين في الحسكة، الدروز والبدو في الجنوب، وكذلك العلويين والاسماعيليين في شمال العاصمة دمشق.<sup>166</sup>

أشكال لم تكن معروفة سابقا من النشاط الاجرامي، مثل عمليات الاختطاف أو التزوير. اتخذت سورية إجراءات لحماية شعبيها وضيوفاها العراقيين (بمعنى اللاجئين). لقد بدانا ببحث دقيق عن مناطق سكن وتجمع العراقيين والحاجات المحددة لعدة مواقع، بما فيها حاجاتهم الامنية". مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول رفيع في وزارة الداخلية، دمشق، 24 ابريل 2008.

<sup>161</sup> "اصبحت قضية اللاجئين تمثل مشكلة ضخمة، ليس فقط اقتصادية، بل هي سياسية وأمنية. انا، مثلاً، اعيش في مساكن برزا فان العلاقات بين السوريين والعراقيين جيدة. لأن الامور تحت رقابة مشددة. لكن النعرات والكرهية تزداد شيئاً فشيئاً". مقابلة مجموعة الازمات، سوري مقيم في مساكن برزا، دمشق، 3 اكتوبر 2007.

<sup>162</sup> "شخص من مدينة الزور أخبرني أن الحشود الغاضبة أوقفت شاحنة على الطريق المؤدية الى الحدود العراقية-طريق الصادرات المؤدي إلى الطريق الرئيسي للعراق. وقال إن الشاحنة كانت مليئة بالخضروات. والناس اخبروا السائق ان تلك الخضروات ستذهب الى السوريين وليس للعراقيين وقاموا بنهب البضاعة". مقابلات مجموعة الازمات صحفي سوري، دمشق، 15 نوفمبر 2007.

<sup>163</sup> سائق تكسي يصر على ان هذا هو الرقم الحقيقي، مقابلة مجموعة الازمات، دمشق، 8 اكتوبر 2007.

<sup>164</sup> "اعتقل رجال الأمن السوري عراقي كان يلتقط صوراً لمسؤولين عراقيين سابقين بهاتفه الخليوي خلال صلاة الجمعة في الشارع. و الشائعات بأنه تم دفع مبلغ دولار 100 للصورة الفوتوغرافية الواحدة". حديث مجموعة الازمات دمشق، 20 اكتوبر 2007. "هناك مناقشات حية بين المسؤولين السوريين حول التأثير السلبي للاجئين". البعض يلومهم على ارتفاع معدل التضخم، والدعارة والإييز، والادعاء بنى الولايات المتحدة قد تستخدم العراقيين كجواسيس. وكل هذا يؤدي إلى الضغط على النظام لاتخاذ الإجراءات اللازمة. ونتيجة لذلك، إن سوريا تدرس زيادة سياسات التمييز من اجل فرز المجرمون و الجواسيس و عرض اللجوء لمن يستحقه". مقابلة مجموعة الازمات، شخصية عراقية ذات علاقة بالمسؤولين السوريين، دمشق، شباط 2007.

<sup>165</sup> مقابلة مجموعة الازمات-مسؤولين سوريين، دمشق، سبتمبر-اكتوبر 2007.

<sup>166</sup> مقابلة مجموعة الازمات لصحفي سوري، دمشق، ايلول/سبتمبر 2007. تعليق سياسي عراقي مقيم في سوريا "مخاوف سوريا من أي نشاط سياسي

ميزانية الدولة<sup>155</sup>، والضغط التضخمية التي الفت بتكلفتها الباهضة على كل من الاسر المتوسطة والمتدنية الدخل. صحفي سوري اضاف "بسيطة للغاية: إن وجود اللاجئين بمثابة هبة لاصحاب العقارات التجارية أو الصناعية، والذين اما رفعوا أسعارهم أو زادوا من زبائنهم. وفي المقابل، ازداد الفقر بين المستهلكين".<sup>156</sup> ان التضخم له وجوه مختلفة: فان بعض العائلات السورية التي لم تعد قادرة على سداد الإيجار مثل نظيراتها العراقية تم طردها لذلك فان مشكلة الإسكان ممكن بدورها ان تهدد مستقبل الزواج حيث يعتبر امتلاك السكن شرط للزواج.<sup>157</sup>

ويزيد من تعقيد الأمور، فإن الحكومة اعلنت مجموعة اصلاحات طال انتظارها من زمن بعيد تهدف الى تقليص المعونات وقد تزامنت مع ذروة القلق من ازمة اللاجئين. وقد اعتبر العديد من السوريين الوجود العراقي هو السبب في الكثير من العلل الاجتماعية العراقية بينما هو في الواقع ساعد على كشف الحقيقة.<sup>158</sup> ووصف صحفي سوري الجو الذي ساد في الوقت الذي بدأ النظام يطلب تأشيرة الدخول: نشهد تزايد ظهور طبقتان اجتماعية في بلادنا وهما:

الأثرياء جدا والذين يقودون السيارات الباهظة الثمن والباقيين الذين بالكاد يحصلون عليها. إن تدفق العراقيين زاد من تعميق هذا الصدع. ان التوترات تتصاعد بطريقة غير مسبوقة. الناس منزعون من الإصلاحات الاقتصادية والاسعار التي تزداد ارتفاعاً. الجميع يخشى، بوضع التطمينات جانباً، فان الإصلاحات الجذرية التي هي على قاب قوسين أو أدنى بما في ذلك قطع الإعانات التي تعتبر ضرورة حيوية للاقل حظاً. السوريون العاديون عادة ما يعززون جميع مشاكلهم للعراقيين: تكاليف السكن، وارتفاع الأسعار وزيادة التنافس على العمل، حتى القضاء والمعونات. اخشى من انفجار الشارع. في الحقيقة، لحد الآن تبقى احداث العنف المتزايدة كالشجار او القتل هامشية.<sup>159</sup>

بالرغم من الصدامات التي تضم العراقيين كانت نادرة وتمت السيطرة عليها بسرعة،<sup>160</sup> ولكن التوترات اصبحت سببا للقلق.<sup>161</sup>

<sup>155</sup> افاد ناشط في مجال حقوق الإنسان ان "الحكومة السورية تدعم عددا من السلع مثل النفط ومنتجاته، الخبز، والكهرباء، والمياه والتعليم. وتدفع الحكومة بمبلغ يزيد عن 60 000 ليرة سورية [أكثر من 1200 دولار] في السنة بالنسبة للطلاب العراقيين يرسلون ابنائهم إلى المدارس السورية ولايدفعون شيئاً. ومن جهة أخرى فعلى الحكومة السورية بناء مدارس جديدة وتوظيف المعلمين للتعامل مع المزيد من التدفق". مجموعة الازمات، محامي عن حقوق الإنسان السورية، دمشق، 26 سبتمبر 2007. بالإضافة الى ذلك فان اللاجئين يستهلكون السلع المدعومة في سوريا. وان المسؤولين يشكون من تهريب هذه السلع الى العراق، حيث الاسعار اعلى بكثير. مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول سوري، دمشق، 25 سبتمبر 2007.

<sup>156</sup> مقابلة مجموعة الازمات، صحفي سوري، 15 سبتمبر 2007.

<sup>157</sup> "قبل ثلاث سنوات كان بإمكانني شراء منزل، والآن لا أستطيع. وليس بوسعي ان اتزوج اذا لا اشترى بيتاً". مقابلة مجموعة الازمات لموظف سوري من الطبقة المتوسطة، دمشق، 3 اكتوبر 2007.

<sup>158</sup> "تم الرجوع الى قضية اللاجئين العراقيين بلومهم لكل ما هو خاطئ في البلد". مقابلات مجموعة الازمات مسؤول سوري، دمشق، 10 سبتمبر 2007.

<sup>159</sup> مجموعة الازمات صحفي سوري، دمشق، 1 اكتوبر 2007.

<sup>160</sup> ذكر صحفي سوري ان عدة صدامات لعصابات متصلة واغتيالات لدوافع سياسية ضد البعثيين. مقابلة مجموعة الازمات لصحافيين سوريين، ودمشق سبتمبر أكتوبر عام 2007. "لقد شهدنا تزايداً في الاجرام بل وكذلك ظهور

العراقية فامت بانتقادنا من خلال اتهامنا باننا ناوي لاجئين معادين لها.<sup>171</sup>

ان قرار تأشيرات الدخول لم يأتي من غير مشاجرات. فقد عارضته قيادة حزب البعث بشدة لانه يتعارض مع الاهتمامات الابدولوجية.<sup>172</sup>

ان زيارة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في سبتمبر 2007 كانت حاسمة. فلقد اثار المسؤولين السوريين معه قضية تأشيرات الدخول، متوقعين انه سوف يرفضها ويدعو الى ايجاد طرق اخرى لتخفيف ثقل اللاجئين. الرئيس العراقي جلال الطالباني استخدم هذا المنهج خلال زيارته في يناير 2007، واعد بمساعدة سوريا من خلال مجموعة من الاجراءات والتي لم تنفذ لحد الان.<sup>173</sup> في وقت سابق قررت سوريا عدم تطبيق قرار التأشيرات والسير بدلا من ذلك في اجراءات لجعل الظروف المعيشية للعراقيين أكثر صعوبة.<sup>174</sup> ومع ذلك فان موقف المالكي خلال زيارته الى سوريا في سبتمبر 2007 فاجئ السوريين وازال كل الشكوك. حسب قول مسؤول سوري:

ان عرض فكرة التأشيرات على المالكي كانت طريقة لتذكيره بمسؤولياته كرئيس وزراء وبعود الطالباني في يناير . وجاء رده " انتم مرحب بكم في فرض تأشيرات الدخول" وقد اخذتنا الدهشة. وخلف الكواليس وصل الامر بأحد أعضاء الوفد العراقي المرافق بوصف اللاجئين بـ "الجناء". وكننتيجة للمنهج المتبع من قبل المالكي، فقدنا كل امل في ان تتحمل الحكومة العراقية مسؤوليتها في حمل هذا العبء.<sup>175</sup>

<sup>171</sup> مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول سوري، دمشق، 25 سبتمبر 2007، "ان رئيس الوزراء نوري المالكي يعتبر ان كل اللاجئين كعمارضين له، وهذا صحيح لانهم يضعون اللوم عليه ولو جزء من غربتهم". مقابلة مجموعة الازمات، سياسي عراقي مقيم في سوريا، دمشق، 31 اكتوبر 2007.  
<sup>172</sup> ادعى مسؤول رفيع : "لم يكن هذا قرار سهل لقد تناقشنا به كثيرا داخل قيادة حزب البعث وكان هناك الكثير من المقاومة لكن الأمور ببساطة لا يمكن ان تستمر على ما هي عليه". حديث مجموعة الازمات دمشق، 13 سبتمبر 2007. بعض أعضاء القيادة اقترحوا بأن على سوريا اعتماد مبدأ المعاملة بالمثل، اي طلب تأشيرات دخول لمواطنين الدول العربية التي تطلب الحصول على تأشيرات من السوريين. المزاي ستكون ذات شقين: أولهما، أن العراق لن يكون الوحيد؛ ثانيا، إن سورية تستطيع فرض الشرط على مواطني منطقة الخليج، الذين تم العثور على بعضهم خلال مرورهم عبر دمشق في طريقهم الى العراق. قال مسؤول امم متحدث: "ان سوريا تقتخر بانها الدولة العربية الوحيدة التي مازالت متمسكة بسياسة الحدود العربية. حتى بعد تغير سبتمبر، واصلت الحكومة نقاشاتها حول هذا الموضوع". مقابلة مجموعة الازمات، دمشق، 25 اكتوبر 2007.  
<sup>173</sup> مثلاً، لقد عرضت الحكومة العراقية مرارا بيع النفط بأسعار تفضيلية. مقابلة مجموعة الازمات، اقتصادي سوري ومستشار حكومي، دمشق، 27 سبتمبر 2007.

<sup>174</sup> بصورة خاصة، سوريا تمنح اللاجئين العراقيين اقامة لمدة شهر قابلة للتجديد لشهرين. عند انتهائها يتوجب عليهم المغادرة ويمكنهم العودة مرة اخرى للحصول على ثلاثة اشهر اخرى، قبل ذلك كان العراقيون يحصلون على اقامة لمدة ثلاثة اشهر يمكن تجديدها على الحدود.

<sup>175</sup> مسؤول سوري، دمشق، 11 سبتمبر 2007. "الناس لم تجد من الصعب قبول ذلك، بوجود 1.5 مليون عراقي بالفعل في سوريا، تركت الحدود مفتوحة على مصراعيها. قررنا ان القمة ستكون عندما لن تتمكن سوريا من توفير الخدمات للعراقيين بنفس مستوى الخدمات التي تقدمها للسوريين.

تسبب إعدام صدام حسين في ديسمبر 2006 بصيغة طائفية كريمة باضطرابات في سورية.<sup>167</sup> مشاهدة تجمع أعداد كبيرة من العراقيين للاحتفال باحداث معينة اقلقت بعض المسؤولين الامنيين.<sup>168</sup> وحسب صحفي سوري، في شهر أغسطس 2007 ادركت المؤسسة الأمنية للموقف بحيث أنها قامت بارسال قائمة بأسئلة أستفهاميه لجميع المؤسسات المختصة بشأن أزمة اللاجئين، وبدأت بالضغط من أجل متطلبات التأشيرة.<sup>169</sup> الاعتقاد بالكلفة الاقتصادية للاجئين لعب دورا مهما أيضا اذا لم يكن محوريا.<sup>170</sup>

وبصورة عامة اوضح مسؤول سوري:

القرار كان قد اتخذ لمنح تأشيرات الدخول تدريجيا ولعدة اسباب. وخالصة القول لقد اكتفينا وهناك عددا متزايدا من الاصوات داخل الدولة تحت على ايقاف هذا التدفق. والى جانب الاقتصاد فان عوامل عديدة لعبت دور. وزارة الداخلية دقت ناقوس الخطر لان مسؤولين الحدود لم يعد بإمكانهم التعامل مع الموقف ووزارات اخرى تشارك نفس الرأي. الاحباط لعب دورا ايضا: رغم اننا أبقينا الأبواب مفتوحة امام العراقيين ولكن بقية العالم لم يعترف بالجهود. والاسوء من هذا تعرضنا الى اللوم من الداخل ومن الخارج. واتهمنا بعدم اتخاذ اللازم، وان نيتنا ليست سليمة وهكذا. حتى الحكومة

أو اجتماعي يقوم به العراقيون سيكون على غرار قالب المذهبية والعرقية او حتى الجغرافية. وهذا أمر غير مقبول بالنسبة للنظام. إن انتشار الطائفية من العراق إلى سوريا يمثل تهديدا خطيرا". مقابلة مجموعة الازمات، دمشق، 1 نوفمبر 2007. واذاف صحفي سوري: "في السابق الطائفية كانت مخبأة. اما الان فيمكن ملاحظتها بين السوريين بصورة جلية حتى بين العلمانيين والليبراليين. يبدو الجميع وكأنه يرجع الى طائفته. الناس التي لم تهتم في السابق الى اي طائفة تنتمي تقوم الان بالبحث عن هويتها الطائفية". مقابلة مجموعة الازمات، صحفي سوري، دمشق، اكتوبر 2007.

<sup>167</sup> مقابلة مجموعة الازمات، صحفي سوري، دمشق، اكتوبر 2007.  
<sup>168</sup> "كان يجب ان تشاهد العراقيون في جرمانا [ضاحية من ضواحي دمشق وموقع رئيسي للاجئين] بعد فوز العراق بكرة القدم (كأس آسيا في يوليو 2007). ليس هناك بأي حال من الأحوال أن يتمكن جهاز أمن بلدنا من السيطرة على هذا الحشد اذا ما خرج عن نطاق السيطرة". مقابلة صحفيين سوريين لمجموعة الازمات، دمشق سبتمبر 2007. وتساءل كيف تمكن هو وزملائه التعامل مع هكذا تدفق كبير وسريع للاجئين، المسؤول الأمني المسؤول عن المتقدمين لطلب الإقامة انهار في كرسيه من الارهاق. حديث مجموعة الازمات دمشق، 16 ديسمبر 2006.

<sup>169</sup> مقابلة مجموعة الازمات، صحفي سوري، دمشق، اكتوبر 2007.  
<sup>170</sup> كما جاء على لسان مسؤول سوري "ان القرار اتخذ لاسباب اقتصادية بحتة. تدفق السكان كان خارج نطاق السيطرة. وعلى سبيل المثال كنا نحارب من اجل خفض معدل الولادة لاننا لم نستطع الاستمرار بزيادة معدل نمونا السكاني. وفجأة اضيف الينا هذا التدفق الهائل، ليس فقط الاطفال والذي من الممكن ان يعطينا وقت للتعامل مع الموقف وانما البالغين ايضا، حتى الاطفال يشكلون مشكلة، كانت لدينا خطط لبناء مدارس جديدة لاستيعاب معدل النمو لاطفالنا وبين ليلة وضحاها يتوجب علينا استيعاب عشرات الالاف". مقابلة مجموعة الازمات، دمشق، 10 سبتمبر 2007. "ان نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، عبدالله درداري، بادر بايضاح الآثار الاقتصادية للاجئين، وتمت مناقشة المسألة في مجلس الوزراء. كل وزير قام بتقديم ورقة حول كيفية تأثير العراقيين على صلاحياته، على سبيل المثال وزير الاسكان والبناء كتبت عن التضخم في العقارات بينما تحدث وزير التربية والتعليم حول المواضيع المطروحة بخصوص المدارس والتدريب". مقابلة مجموعة الازمات، محامي سوري لحقوق الانسان والذي قام بادارة عمل ميداني مكثف حول مسألة اللاجئين، دمشق، 26 سبتمبر 2007

تأشيرة دخول لمدة ثلاثة اشهر بقيمة 50 دولار<sup>180</sup> وبعيداً عن هؤالء , العراقيين ذوي الارتباطات الخاصة بإمكانهم الحصول على تأشيرات دخول أيضاً.<sup>181</sup>

ان سياسة سوريا مرت بعدة مراحل مبدئياً الحصول على التأشيرة من سفارتها في بغداد. وفي وقت لاحق، يقال إن بناء على إلحاح من العراقيين ذوي المستوى الرفيع - حولت الحكومة منحها في المراكز الحدودية<sup>182</sup> , وبمرور الوقت بدا ان معظم العراقيين يمكن أن يندرجون ضمن فئة واحدة او اخرى, وبمجرد شراء شهادة طبية مزورة من العراق. علق مسؤول في الامم المتحدة:

ترجمت ألمباشرة بتطبيق سمة الدخول الى إغلاق تام للحدود. الحصول على التأشيرة اصبحت مقتصرة على السفارة في بغداد, مما جعلها مستحيلة لمعظم العراقيين. وبعدها بمدة قصيرة اصبحت متوفرة بالحدود وتحت تصرف سلطات الحدود. رسمياً, عرفت ثلاثة عشر فئة من العراقيين المؤهلين, ولكن في الواقع أي شخص قادر على اثبات حاجته الى المساعدة الطبية سيتمنح التأشيرة مباشرة عند الحدود.<sup>183</sup>

على كل حال, وكما هو مذكور لاحقاً فان سوريا قامت بتشديد سياستها مرة ثانية.

<sup>180</sup>الدرجات تشمل: (1) رجال اعمال, اعضاء غرف تجارة, الصناعة والزراعة, وزوجاتهم واولادهم, (2) اعضاء المعاهد المتخصصة بالتعليم والبحث العلمي, مع زوجاتهم و اولادهم, (3) طلاب مسجلين في الجامعات السورية, معاهد تعليمية او مدارس, واولياء امورهم, (4) سواق التاكسي والشاحنات المتنقلين بين البلدين, (5) المواطنين السابقين الذين لديهم اقامات في البلدان التي يعيشون فيها, (6) العراقيات المتزوجات من غير عراقيين يستحقون التأشيرة السورية, (7) عراقيين متزوجين من غير العراقيات يستحقون التأشيرة السورية واولادهم, (8) عراقيين متزوجين من سوريات واولادهم وكذلك اولاد زواج سابق, (9) العراقيات المتزوجات من عراقيين مقيمين في سوريا واولادهم, (10) اشخاص عابرين عبر سوريا حاصلين على تأشيرة بلد ثالث, (11) اشخاص بحاجة الى علاج في سوريا ويمكنهم تقديم وصفة العلاج مصدقة من قبل وزارة الصحة والخارجية العراقية وسفارة سوريا في بغداد, (12) خبراء وفنيين في مهم رسمية, و (13) مجاميع فنية, فرق رياضية, واتحادات التجارة.

<sup>181</sup>حسب قول سياسي عراقي مقيم في سوريا, "ان السوريين متقهمون جداً, كان علي ان اتدخل في بضعة حالات, كل ما كان علي عمله هو ان ارفع سماعة التلفون", مقابلة مجموعة الازمات, دمشق, 31 اكتوبر 2007. شخصية سورية مرموقة ذات علاقات عراقية افتخر بانها سهل امر الالاف من تصاريح الاقامات للاجئين العراقيين. مقابلة مجموعة الازمات, دمشق, 17 ايار 2008.

<sup>182</sup>سياسي عراقي اخر مقيم في سوريا علق: ان المالكي بدا مسروراً لرؤية ناس من الموصل او تكريت يذهبون الى بغداد للحصول على التأشيرة لانها طريقة في السيطرة على الامور, لذا فقد قمت بالتحرك على الحكومة السورية من اجل ان تسمح بالحصول على التأشيرات على الحدود. مقابلة مجموعة الازمات, دمشق, 26 اكتوبر 2007.

<sup>183</sup>مقابلة مجموعة الازمات, دمشق, 15 ايار 2008. قمنا بالضغط للحصول على جواب لسبب اصدار سوريا قرار التأشيرات اذا ان من السهل جدا الحصول عليها فاجبنا : نحن نمنح اقامة لالذين يحتاجون الى العلاج في سوريا والعلاج مجاني والذين لديهم اطفال في المدارس السورية والتعليم مجاني ايضاً ونستضيف الذين تكون حياتهم مهددة بالخطر اذا ما عادوا الى العراق. بمعنى اخر, ان التأشيرة لم تكن طريقة لاغلاق الحدود وانما محاولة للتنظيم ولتتبع التدفق. مقابلة مجموعة الازمات-مسؤول رفيع في وزارة الداخلية, دمشق, 24 ابريل 2008.

وفي 3 سبتمبر 2007, أعلنت سوريا أنه اعتباراً من الأسبوع اللاحق , أي من العراقيين الراغبين في دخول هذا البلد سيجتاح الى تأشيرة دخول. اي نشوء نزاع مختصر بين الحكومتين . ادعى مكتب المالكي, وربما من اجل إظهار النية في رعاية اللاجئين, انه قام بارسال مبعوثاً إلى دمشق قام باقناع دمشق لوقف القرار. سوريا أنكرت ذلك بشكل قاطع.<sup>176</sup>

سرعان ما أصبح القرار السوري المترجل ظاهراً للعيان. لا يبدو إن الحكومة كانت متوقعة أي احتمال للتداعيات. السفارات وسلطات الحدود لم تعط اية تعليمات بخصوص كيفية التعامل مع طلبات التأشيرات أو الظروف استثنائية مثل الطوارئ الطبية. العراقيون من سواق سيارات الأجرة والنقل وسائقي الشاحنات الذين يلعب دوراً حيوياً في العلاقات التجارية الثنائية, تحملوا الخسارة لبضعة أيام, حيث كان يخشى أنهم اذا ما غادروا سوريا لايمكنهم العودة . ولم تتحسب الحكومة لما سيواجهه الكثير من العراقيين من صعوبات في السعي للوصول إلى السفارة السورية في بغداد. ولم توضح اذا ما كانت قد تدارست مخاطر بقاء العراقيين في سوريا بصورة غير شرعية بدلاً من العودة الى بلادهم.<sup>177</sup> في 13 سبتمبر, قامت الحكومة بايقاف التعليمات بمناسبة شهر رمضان,<sup>178</sup> في الحقيقة كانت بحاجة الى الوقت لتنظيم التطبيق.<sup>179</sup>

بعد بضعة اسابيع, كشفت الحكومة عن تفاصيل سياستها الجديدة بشكل منكم يقارب الخجل, وكانها تحاول الحفاظ على امكانية تغييرها. في وثيقة غير مؤرخة وغير موقعة وبدون عنوان ولا تعريف رسمي, وضحت التعليمات التي طبقت في 17 اكتوبر 2007. تدرج الوثيقة درجات الناس الذين بإمكانهم الحصول على

وخلال زيارة المالكي طرحنا الموضوع مرة أخرى. ورحب باستحداث نظام التأشيرات المطلوبة بل طلب منا أن نتخذ هذا الإجراء, معتبراً ان ضرورة الحفاظ على العراقيين في العراق, وليس خارج العراق ". وقمنا بتطبيق التأشيرة ولكنه كان قرار صعب على سوريا. نحن نؤمن ويقوة ان كل عربي بإمكانه ان يأتي بارادته الى سوريا". مقابلة مجموعة الازمات, مسؤول

سوري رفيع , دمشق, 11 سبتمبر 2007  
<sup>176</sup>"سوريا تنفي إسقاط التأشيرة للعراقيين " فرانس برس, 7 سبتمبر 2007. مسؤول رسمي سوري نفى ان يكون العراق قد أرسل مبعوث. مقابلة مجموعة الازمات مسؤول سوري - دمشق, 11 سبتمبر 2007.

<sup>177</sup>مسؤول سوري اعترف: لا ملاذ "لم نلقي اية نظرة , ولم نتخذ اية قرارات اولاً, كان علينا ان نوقف التدفق. لايمكننا الاستمرار هكذا. وبعد ذلك سنرى كيفية ادارة شؤون الموجودين هنا. وثمة أمر واحد مؤكد, سوف لن نطردهم ". حديث مجموعة الازمات دمشق, 11 سبتمبر 2007.

<sup>178</sup>" ستقوم سوريا بايقاف التأشيرات للعراقيين اثناء شهر رمضان", وكالة الانباء الفرنسية, 13 سبتمبر 2007.

<sup>179</sup>استناداً لدبلوماسي غربي, "ان قرار تاخير متطلبات التأشيرة ناتج عن مزيج من العوامل, وكان معظمها يتعلق بعدم استعداد سوريا. ان الحكومة لم تصدر أية تعليمات سواء على الحدود أو السفارات في الخارج. لم تكن مستعدة للتعامل مع زيادة مفاجئة في طلبات التأشيرة. ولم يكن السوريين يتوقعون أن الكثيرين من العراقيين لديهم ارتباطات جيدة تمكنهم من التلاعب على النظام ". حديث مجموعة الازمات, دمشق, 30 سبتمبر 2007. مسؤول سوري اوضحه كالتالي: "ان السبب الرئيسي للتأجيل لا علاقة له بشهر رمضان. عندما تتخذ الحكومة قراراً قاسياً كهذا فان الأسر ستجد نفسها منقسمة. ان التأجيل جاء من اجل لم شملهم مرة اخرى". مقابلة مجموعة الازمات, دمشق, 19 سبتمبر 2007.



### ج. الموقف الحالي

نستمر في تذكير الولايات المتحدة بان لولا هذه الحرب لما كان هناك مشكلة للاجئين. ان الولايات المتحدة لاتواجه مسؤولياتها. بالرغم من انهم أنفقوا 600 بليون دولار للمصاريف العسكرية، فان مساهماتهم للنواحي الانسانية من هذه الازمة تبقى مثيرة للسخرية. يدعون انهم يقومون بتمويل المفوضية، ولكن المفوضية لا تتحمل المسؤولية وحدها. ان اصدقاء الولايات المتحدة العراقيين وعدوا بالكثير وأوفوا بالقليل. لقد استلمنا مساعدات رمزية من دول مثل النرويج والدنمارك او السويد. اما المساعدة من كبار المانحين المحتملين فهي ليست وشيكة. حتى إن 10 مليون دولار الذي وعدت به دولة الإمارات العربية المتحدة لم يتم تسليمها. وهذا كله مرتبط في المحاولات لعزل وزيادة الضغوط على سوريا، وبالتالي عدم وضوح الخط الفاصل بين السياسة والقضايا الإنسانية. كما أن بعض الدول الأوروبية تقول "لماذا ندفع ثمن اخطاء ارتكبت من الأمريكيين؟"<sup>189</sup>

وهناك جانب آخر، و المتمثل في تردد سوريا بشأن المساعدات الأجنبية- فهي حريصة على الاعتراف الدولي والمشاركة من جهة، ولكنها تتخوف من النتائج والآثار المترتبة عليها. من ناحية يشكو المسؤولون من قلة المساعدة، ومن ناحية اخرى، ويقولون إنهم لن يعرفوا كيفية التعامل مع وفرة وتدفق المعونات و يقلقهم التبعات المحلية المترتبة على ذلك. وعلى الرغم من أنهم يؤكدون ان شغلهم الشاغل سيكون احتمال الفساد فان البيروقراطية السورية الشاملة والافتقار الى التنظيم تبدو هي المشكلة الرئيسية.<sup>190</sup>

باعترافهم، حتى منظمات الامم المتحدة التي بتشكيلها اصبحت المستلم الرئيسي لكل المعونات<sup>191</sup> - لم تقم بمد العون اللازم لسوريا.<sup>192</sup> في آذار 2007، المفوضية وفرت الطعام لاقبل من 150.000 لاجئ عراقي في سوريا. الرعاية الصحية الى

ان الهدف من وراء هذه القرارات كان لاستقرار الموقف. تدفق اللاجئين الى الداخل انخفض بشكل ملحوظ، اما التدفق الى الخارج - والذي ازداد مباشرة بعد تطبيق تعليمات التأشيرة<sup>184</sup> - فقد تلاشى ايضا. وفقا للمفوضية فان 1.500 عراقي يدخلون من العراق الى سوريا يوميا، وهذا يساوي الرقم الذي يغادر<sup>185</sup> الكثيرون من الذين يغادرون هم الذين لا تفضل سوريا استضافتهم - الذين يفتقرون الى الموارد او الاقامة الرسمية<sup>186</sup> ورغم ذلك تبقى هناك تحديات مهمة، وان قابلية سوريا غير ملائمة لمواجهتها.

المسؤولون في سوريا يستمرون بالادعاء - بدون اي دليل - انهم ينفقون اكثر من 1.5 بليون دولار سنويا لرعاية اللاجئين<sup>187</sup> وكذلك عدم ملائمة المساعدة الدولية. متقف سوري وصف الاحساس بالغضب السائد:

ان اللاجئين العراقيين يكلفون الدولة السورية ليس اقل من بليون دولار سنويا. لحد الان المساعدة الرسمية الوحيدة المقدمة الى سوريا هي من الوكالة السويسرية للتطوير والتعاون وبمقدار مليون دولار. وبالرغم من الولايات المتحدة خصصت 153 مليون دولار لكل من سوريا والاردن ولبنان للمساعدة في مسألة اللاجئين ولكن دمشق لم تستلم اي شئ منه. اما مفوضية اللاجئين فقد وفرت عشرة ملايين دولار للصحة والتعليم من 123 مليون دولار من ميزانيتها للعام 2007. ان العبي كان ولا زال على الحكومة السورية ودافعي الضرائب. بالرغم انه ومنذ 2003 قامت الولايات المتحدة باعطاء الاردن 700 مليون دولار لمساعدته في موازنة الخلل الاقتصادي الناجم من النزاع في العراق". ولم يتم اعطاء اي شئ مماثل الى سوريا. الحكومات الغربية الاخرى والتي تتحمل مسؤولية الفوضى في العراق، مثل استراليا، ايطاليا، اسبانيا، هولندا، اليابان، والمملكة المتحدة، فلم يكونوا راغبين بمساعدة سوريا بما يكفي في مسألة اللاجئين العراقيين.<sup>188</sup>

ان المؤسسات الحكومية السورية لم تنتفع من اية مساعدات اجنبية. وهذا يعكس بصورة كبيرة الغضب الغربي تجاه سياسات سوريا الاقليمية وخاصة ازمة العلاقات الامريكية السورية. ان المسؤولين السوريون لا يخفون غضبهم:

<sup>189</sup>مقابلة مجموعة الازمات. مسؤول سوري اقدم، دمشق، 14 نوفمبر 2007. الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي خصصت مجموع 10 ملايين يورو لمساعدة اللاجئين في سوريا في 2007. " المشاركة المالية من اعضاء الاتحاد الاوروبي للاجئين العراقيين في سوريا بعد يناير 2007". مذكرة داخلية للاتحاد الاوروبي، تم استلامها من قبل مجموعة الازمات. نوفمبر 2007. و: "بعد خمسة سنوات، الازمة المخفية"، تقرير للجنة الانقاذ الدولي (IRC) مهمة عن اللاجئين العراقيين، آذار 2008، ص8، على الموقع، [www.theirc.org/resources/2008/Iraq\\_report.pdf](http://www.theirc.org/resources/2008/Iraq_report.pdf)

<sup>190</sup>"سكون مسانلين وشفافيين، بالتاكيد لن يكون لدينا مشكلة مع المانحين في تدقيق ابن يتم استخدام المنح. ان الطريق بطيء من ناحيتنا لان الموضوع جديد بالنسبة بنا، ولاننا نريد ان يعود العراقيين الى العراق ولان وبكل بساطة فان المشاريع تاخذ وقت"، مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول سوري رفيع، دمشق، 14 نوفمبر 2007.

<sup>191</sup>ان سوريا لاتريد تحمل مسؤولية استلام المنح مباشرة من المانحين. لهذا تم اختيار المفوضية كقناة لهذا الغرض". مقابلة مجموعة الازمات مسؤول سوري رفيع، دمشق، 28 نوفمبر 2007.

<sup>192</sup>بالرغم من ان بعض العراقيين يعودون الى العراق او ايجاد ملجئ في مكان اخر، لكن الفقر الذي يعيش به الباقين يعتبر تحدي اكبر لمنظمات الامم المتحدة. " ان الاغلبية من العراقيين جاؤوا الى سوريا بمدخراتهم والان بدأت بالتلاشي. ولذلك فانهم يقومون بارسال اولادهم الى العمل وبذلك ستخلق قضية عمل الاطفال، واصبحوا مشردين، وتشجيع بناتهم واخواتهم على بيع انفسهم (الدعارة) او الارتباط باشكال اخرى من الجرائم"، مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول امم متحدة، دمشق، 26 سبتمبر، 2007.

<sup>184</sup>في نوفمبر 2007، حسب احصاء المفوضية للعراقيين المقيمين في سوريا UNHCR/IPSOS، 46.1% انهم او ناس يعرفونهم قرروا العودة لانهم لن يستطيعوا تحمل كلفة البقاء في سوريا، 25.6% ادعوا انهم اجبروا على المغادرة لانتهاء نفاذ اقاماتهم، 14.1% فقط بينوا ان اوضاع الامني تحسن الى درجة تمكنهم من العودة، " التحديث السوري"، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، آذار 2008.

<sup>185</sup>المصدر السابق

<sup>186</sup>في مسح من نوفمبر 2007، 71.1% من الذين غادروا يعتبرون من تلك الدرجات. المصدر السابق

<sup>187</sup>انظر الحياة، 22 اكتوبر 2007

<sup>188</sup>" سامي مبيد، لاجئ عراقي ... الطريق الى دمشق"، الحياة، 30 سبتمبر 2007.

نحن نواجه موقف فريد من نوعه. ان العراقيين في سوريا ينحدرون من الطبقة المتوسطة، وبامكانهم الاندماج مع السكان المحليين ويعتبرون لاجئين للمرة الاولى. ليس هناك حاجة لخيم وحاولات للماء. انها حالة غير مألوفة من وجهة النظر الانسانية، وهي حالة حديثة كذلك لسوريا. ان السوريين لا يعرفون عالم المنظمات الغير حكومية ولا يتقنون به. ان الهلال الاحمر يخشى من تحمل المسؤولية في حالة الخطأ وهو في كل الاحوال غير قادر على التعامل مع نشاط هائل كهذا. الى وقت قريب كان لديه 15 موظفا بدوام كامل ويفتقر الى منهج التعامل مع المنظمات الغير حكومية ولذلك لم يقبل الهلال الاحمر الاعتراف بهذه المنظمات الا اذا كانت ممولة بالكامل، في حين ان عمل هذه المنظمات يتطلب الاعتراف اولا ومن بعدها الحصول على التمويل باختصار، كل هذا ادى الى عدم الثقة، سوء الفهم والغضب.<sup>200</sup>

#### د. معاملة اللاجئين

وفي معظم الحالات قامت الولايات المتحدة وآخرين بالتركيز على ان سوريا تستضيف أعضاء حزب البعث العراقي ومن المؤكد أن هذا هو الحال، رغم أنه ليس سوى جزء من الصورة.<sup>201</sup> فالعديد من الجماعات الاخرى وجدت المأوى، بمن فيهم بعض الاقليات الأكثر تعرضا للتهديد مثل المسيحيين والصابئة المندائيين.<sup>202</sup> هنالك القليل من التقارير التي تشير الى تمييز في المعاملة: ان المعاملة القاسية هي نفسها تجاه المواطنين مثلها مثل العراقيين.<sup>203</sup> وهذا يعني ان السياسيين العراقيين المقيمين في سوريا لا بد أن ينتبهوا لما يقولونه، وبشكل خاص يجدون انفسهم ملزمين الى مدح الرئيس بشار الاسد.

المحلية اكثر من العمل بمشاريع متوسطة الحجم والتي لن تحدث اي فرق يذكر ولن تطور قابلياتنا للاستجابة". مقابلة مجموعة الازمات، دمشق، 28 نوفمبر 2007.

<sup>200</sup> مقابلة مجموعة الازمات، دبلوماسي غربي، دمشق، 30 سبتمبر 2007. في اواسط آذار 2008، تم منح التقيؤض الكامل لـ (Premier Urgence, Danish Refugee Council, International Medical Corps Mercy) ، بينما بقي ما يزيد على عشرين منظمة اخرى بانتظار الموافقة. اما Corps, International Rescue Committee منى خلال علاقاتهم الخاصة. مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول امم متحدة، دمشق، 15 آذار 2008.

<sup>201</sup> "كبعثيين فنحن نشرع بامان اكثر بالعيش في بلد يقوده حزب البعث. لقد هربت من العراق مع عائلتي بعد ان هددت بسبب انتماني الى حزب البعث، مثلي مثل العديد من الناس الاخرين. فان الحل الوحيد والمعقول هو المجئ الى سوريا" مقابلة مجموعة الازمات، بعثي عراقي، دمشق، 25 سبتمبر 2007.<sup>202</sup> المسيحيون والصابئة المندائيين يشكلون نسبة 15% و 4.1% حسب تسجيل المفوضية للعراقيين الموجودين في دمشق وهي نسبة أعلى بكثير من نسبتهم من سكان العراق. "التحديث السوري" المفوضية يونيو عام 2008.

<sup>203</sup> ليس هناك حوادث لعراقيين ضد عراقيين - ليس شيئا يذكر - حالهم حال الحوادث بين السكان المحليين، مقابلة مجموعة الازمات، ناشط سوري لحقوق الانسان، دمشق، 26 سبتمبر 2007. هناك بلاغات عن حوادث ذات دوافع سياسية (مثلا، "المعاونين" السابقين مع الامريكانيين)، ويبدو أنه تم ارجاع بعض العراقيين بطريقة عشوائية لكن هذه تبدو استثنائية.

200.000 والمستلزمات المدرسية الى 15.000.<sup>193</sup> حسب احصائياتها لعام 2008 سبترتب عليها مضاعفة حجم المساعدة لتلبية الاحتياجات الحالية.<sup>194</sup>

ان الهلال الاحمر السوري يواجه نفس الموقف: بالرغم من النمو الملحوظ، لكنه مازال يفتقر الكثير. وحسب قول عامل اغاثة اجنبي، " ان ميزانية الهلال الاحمر ازدادت من 250.000 دولار في العام 2006 الى 10 ملايين اليوم، ومازال ينمو لان المفوضية مستمرة بالتمويل من خلاله. ولكنه يفتقر الى القابلية للتعامل مع التحدي الكبير".<sup>195</sup>

بالاضافة الى ذلك فان اي منظمة غير حكومية راغبة بالعمل في سوريا يجب عليها اولا ان تكون شريكة مع الهلال الاحمر السوري، والذي قام بوضع شروط تعجيزية.<sup>196</sup> ولذلك فان دور المنظمات الغير حكومية المحدود ليس من المحتمل ان يتوسع بمرور الوقت. قبل الازمة، لم يكن لسوريا اية خبرة بالتعامل مع المنظمات الغير حكومية، الانسانية او اية منظمات اخرى، ومن الصعب استيعاب مفهومها.<sup>197</sup> ان المسؤولين لا يتقنون بالمنظمات التي يعتقدونها تزوي مخططات معادية للنظام<sup>198</sup> او انها تلهم المنظمات الغير حكومية المحلية للاستقلال بنشاطاتهم.<sup>199</sup> وقد لخص دبلوماسي غربي الموقف:

<sup>193</sup> "التحديث السوري"، المصدر نفسه. والذي يقول ان هذه الارقام تزداد. في نيسان، 300.000 عراقي استفاد من المساعدة الصحية و 180.000 من المعونات الغذائية، ان هدف المفوضية هي خدمة 300.000 مستفيد في نهاية 2008. مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول امم متحدة، دمشق، 15 ايار 2008.<sup>194</sup> المصدر السابق

<sup>195</sup> مقابلة مجموعة الازمات، عامل اغاثة غربي، 20 نوفمبر 2007.<sup>196</sup> اعتباراً من آذار 2008، شملت التعليمات متطلبات ان تشارك المنظمات الغير حكومية في حساب مصرفي مع الهلال الاحمر (موافقة الطرفين ضرورية للاتفاق) وان الهلال الاحمر يتمتع بالاشراف على طريقة التعيين للمنظمة الغير حكومية وان تدفع 2% من ميزانية المنظمة الى الهلال الاحمر مقابل المصاريف المتحملة للشراكة. مازالت المفاوضات حول هذه القضايا مستمرة. مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول امم متحدة، دبلوماسي غربي، دمشق، 15 آذار 2008.

<sup>197</sup> ان الارتباك كان واضحا على السوريين عند وصفهم لجمعية الهلال الاحمر السورية والتي تمول من قبل لحكومة وتقع تحت الاشراف الكامل "الوزارة الهلال الاحمر"، كمنظمة غير حكومية. مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول سوري، دمشق، نوفمبر 2007.

<sup>198</sup> مسؤول رفيع علق: نحن نعتقد ان هناك دور للمنظمات الغير حكومية. ولكن يجب ان نعتمد كلياً على المنظمات الغير حكومية المحلية. وفي الحقيقة ان الكثير تم عمله من قبل المنظمة الغير حكومية الرئيسية السورية، الهلال الاحمر. اذا ارادت المنظمات الغير حكومية الاجنبية المساعدة فاهلاً وسهلاً بهم. لقد وضعنا نظام ترخيص. ولكننا سنرحب بالمنظمات الغير حكومية الحقيقية فقط، وليس السياسية او المشكوك بها، وليست تلك التي تأتي الى هنا للتدخل والتحقيق. البعض يميل الى اساءة استخدام مهمتهم، كما حدث في دارفور. ان فكرة انشاء منظمات غير حكومية عراقية قد تم عرضها ايضا، ولكن لن نوافق على تلك التي تعتمد على اساس طائفي". مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول سوري رفيع، دمشق، نوفمبر 2007.

<sup>199</sup> مقابلة مجموعة الازمات، صحفي سوري، دمشق، سبتمبر - اكتوبر 2007. هناك الكثير من المناقشات القانونية، مثل القلق تجاه مدى افادة بعض مشاريع المتوسطة الحجم للمنظمات الغير حكومية. وحسب قول مسؤول: "المنظمات الغير حكومية الدولية العاملة في سوريا تحتاج الى شريك محلي، المنظمات الغير حكومية المحلية غير مؤهلة. ان المنظمات الغير حكومية الدولية بامكانها ان تقيد من خلال نقل الخبرات والمساعدة على بناء القابليات

مهمة لمستقبل اعادة بناء العراق. أن على سوريا الأخذ بنظر الاعتبار، والاهم من ذلك على الحكومة العراقية والولايات المتحدة تحمل المسؤولية بتوفير المساعدة الكافية لسوريا الى حين توفير الشروط المناسبة لاعادة التوطين في العراق.

العراقيون ممنوعون رسميا من العمل في سورية<sup>204</sup> وبهذا يصبحون ضحايا سهلة للاستغلال. والنساء هن الاكثر عرضة للاستغلال واحيانا لاتملك بديل اخر سوى التوجه الى الدعارة، في دمشق، توجد بيوت دعارة تضم نساء عراقيات، بمن فيهم فتيات صغيرات، اللواتي يعملن من أجل لقمة العيش بدون اي عقاب، ويبدو أن الامر يتكاثر.<sup>205</sup> بعض المسؤولين الأمنيين وأفراد الشرطة يزاولون الابتزاز مقابل منح تصاريح الإقامة بالرغم ان الأدلة تبقى نادرة.<sup>206</sup> والمثير للقلق ان الحكومة تشددت في نهاية ابريل وبداية مايو 2008 في معاملة اللاجئين من اجل الحصول على تأشيرة الدخول ورفض تجديد الاقامات للموجودين اصلا في البلد.<sup>207</sup> مسؤول اقدم في حزب البعث قال ان هذا القرار تم اتخاذه من اعلى المستويات ولن يتم التراجع عنه.<sup>208</sup>

ان هذه الصعوبات تعكس جهود النظام البيئية والمترددة لادارة والسيطرة على الازمة. وفي حين يبدو التقليل من خطر الاساءة مفهوماً على سوريا ان تقوم بتصميم النظام الذي يوفر الحماية والاقامة الشرعية للاشخاص الاكثر تهديداً، وبدلاً من ذلك فانها تقوم ألياً بادخال درجات لاصلة لها بالتهديدات الامنية الواقعية.<sup>209</sup>

وهناك نظرة ابعد تتعلق بمستقبل العراق. من عدة نواحي، أصبحت سوريا توفر الملاذ الآمن للموارد البشرية العراقية، ان استيعاب هذا العدد من أسر الطبقة الوسطى في وقت تشهد بغداد فيه احداث العنف المريع، والحدود الأخرى كانت مقفلة. ان اللاجئين البالغين عاطلين، ومعدلات ألتحاق الأطفال في المدارس منخفضة للغاية نتيجة اكتضاض المؤسسات التعليمية في الاماكن التي يتجمع بها العراقيين، وأستنزاف مدخرات الآباء واحساسهم بعدم الاستقرار.<sup>210</sup> والاسوء هو طردهم في وقت لم يتم تخطيط اي شئ على الجانب الاخر من الحدود لتسهيل اندماجهم مرة اخرى وهذا بدوره سيؤدي الى استنزاف موارد

<sup>204</sup> ان تصاريح الإقامة والعمل تمنح غالباً على اساس مهني، ولكن الارقام لانتجاوز عن 5000. معظم العراقيين يعملون بصورة غير شرعية " وهو شئ ممكن تحمله". مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول رفيع في وزارة الداخلية، دمشق، 24 نيسان 2008.

<sup>205</sup> مقابلة مجموعة الازمات، دمشق، أيار 2008.

<sup>206</sup> مقابلة مجموعة الازمات، باحث غربي بحقوق الانسان، دمشق، 6 آذار 2008.

<sup>207</sup> "لقد تمت اعادة الكثير من الناس. هناك رغبة حقيقية لتحديد رقم القادمين والتكيد على تطبيق الثلاثة عشر فقرة. يتم الان الضغط على اللاجئين من اجل المغادرة. بالرغم من اننا لم نلاحظ اي جهد منظم او اجباري لطردهم. حتى اباء الاطفال الذين يدرسون في المدارس السورية لم تمدد اقاماتهم الى ابعد من شهر تموز. لذا سيوجب عليهم المغادرة وليس هناك اي ضمانات بامكانية رجوعهم. لدينا ضمانات من كل من وزاتي الخارجية والداخلية ان هذا لن يحدث، "ولكن من يعلم". مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول امم متحدة، دمشق، 15 أيار 2008. في أيار 2008، شهدت مجموعة الازمات رفض عدد من العراقيين الذين تم قبولهم سابقاً بدون اي استجواب.

<sup>208</sup> مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول رفيع في حزب البعث، دمشق، 10 أيار 2008.

<sup>209</sup> أكد مسؤول سوري ان اي عراقي يتعرض للتهديد بامكانه الحصول على

تأشيرة من السفارة السورية في بغداد. وعندما سأل كيف ستتعامل السفارة مع المسألة اذا ما اندلع العنف مرة اخرى، اجاب، "لكل مشكلة لها حل في وقتها". على ما يبدو لا يوجد هناك اية خطط للطوارئ. مقابلة مجموعة الازمات-مسؤول رفيع في الداخلية السورية، دمشق، 18 أيار 2008

<sup>210</sup> مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول امم متحدة، دمشق، أيار 2008.

## V. لبنان: التأثير و الاستجابة

### أ. أقل عدداً ولكن تفاقم محتمل للمشكلة

من العمل – في حين يدعي الكثير ايجاد عملٍ على الاغلب عمل مؤقت وياجور زهيدة – وان التأشيرة غالباً ما تستمر لبضعة اسابيع.<sup>217</sup> بالإضافة الى ذلك فان قابلية لبنان الاستيعابية السياسية او الجسدية اقل من كل من سوريا او الاردن بالنظر الى حجم السكان وذلك لوجود توترات سابقة لوجود اللاجئين الفلسطينيين والتوازن الطائفي الدقيق .

توحي بعض الدلائل بان التوجه نحو لبنان قابل للزيادة. يؤكد اللاجئين أن الحصول على عمل أصعب في سورية والذي يعتبر عاملاً مهم بالنسبة لتلاشي مخدراهم.<sup>218</sup> احد المؤشرات هو عدم التناسب في ارتفاع عدد الشبان من العراقيين في لبنان ، وفي مقدمتها العمال ، الذين تركوا أسرهم في أوطانهم أو في سوريا وينفقون أقل قدر ممكن لسد الحاجات الضرورية والأساسية.<sup>219</sup> ان المسيحيين والشبيعة الذين لديهم ارتباطات عائلية و اتصالات دينية في لبنان أكثر احتمالاً أن ينتقلوا الى هناك. نظرا لعدد اللاجئين فان بعض العراقيين يعتقدون ان لهم فرصة افضل في الحصول على اعادة توطين في دولة ثالثة اذا ما قدموا طلبهم من لبنان – اعتقاد مدعم بحقيقة قيام المسؤولين الامريكانيين في بيروت بترويج إجراءات التقديم لاعادة التوطين بطريقة اسرع من هؤلاء الذين في سوريا.<sup>220</sup>

ان السياسة الصارمة لسوريا تجاه اللاجئين وقلة فرص العمل ستؤدي الى زيادة عدد اللاجئين المغادرين الى لبنان.<sup>221</sup> واخيراً، ان المهربين الذين يقومون بتهريب العراقيين الى مناطق اخرى من ضمنها اوروبا، يعتقد انهم انشط في لبنان منه في سوريا، وهذا يعتبر نوعاً ما عاملاً ثانوي ولكنه مهم في حسابات اللاجئين.<sup>222</sup>

لحد الان قان لبنان شهد القليل من حوادث العنف المرتبطة بالعراقيين. فان اللاجئين – خاصة الذين لم يحصلوا على اقامة شرعية – وبشكل عام يحاولون البقاء متخفين، والمسؤولين الحكوميين لا يعيرون الكثير من الانتباه الى هذه الامور.<sup>223</sup> ان السياسة الصارمة لتأثيرات الدخول ادت الى الدخول الغير شرعي للكثير من العراقيين وبقائهم في الخفاء.<sup>224</sup> ان تركيبة السكان العراقيين – غير متجانسة بين ذكور شباب غير متزوجين،

لقد جذب لبنان الاهتمام بدرجة اقل من الدول المضيفة الاخرى بسبب الحجم المحدود لمشكلة اللاجئين العراقيين. قرابة 50.000 لاجئ دخلوا الى اراضيه وليس كالاردن او سوريا فقد تركزوا في مناطق (الضاحية الجنوبية من بيروت) منفصلة نوعاً ما عن باقي البلد.<sup>211</sup> ان لبنان لا يشبه الدول المضيفة الاخرى، فان الدولة اللبنانية لاتقدم خدمات اجتماعية تذكر للمواطنين ولا للاجئين. بالإضافة الى ذلك فان القادة السياسيين وصانعي القرار كان لديهم مشاغل اكثر اهمية ابتداءً من الازمة السياسية التي اجتاحت البلاد الى حزيران 2008 عقب المواجهة مع فتح الاسلام، الحركة الاسلامية الاصولية.<sup>212</sup>

ومع ذلك سيكون من الخطأ تجاهل المشاكل الحقيقية. من وجهة نظر انسانية بحتة، وبدون نقاش فان العراقيين في لبنان يواجهون صعوبات اكبر اكثر من اي مكان اخر.<sup>213</sup> ان عدد كبير منهم قد تسكع في البلاد حتى من قبل 2003.<sup>214</sup> وان الكثير منهم مستمر بالدخول بصورة غير شرعية (مهربين للبشر يقومون بجلبهم عبر الجبال وعبر الحدود السورية اللبنانية مقابل اكثر من 6000 دولار)<sup>215</sup> او من خلال البقاء بعد انتهاء صلاحية تأشيرات دخولهم.<sup>216</sup> الترحيل الى العراق يزداد ايضاً ، ويمنع العراقيين

<sup>211</sup> يعتقد ان 59.7% من هؤلاء يعتقد انهم من الشيعة، و 13.2 من السنة، 20.4% من الكلدانيين، 3.7% من الاشوريين، 1.4% من السريان الارثوذكس. انظر مجلس اللاجئين الدنماركي، المصدر نفسه، ص48.<sup>212</sup> انظر تقرير الشرق الاوسط لمجموعة الازمات رقم 69، حزب الله والازمة اللبنانية، 10 اكتوبر 2007، وملخص الشرق الاوسط لمجموعة الازمات رقم 20، لبنان على شفى حفرة ، 21 ديسمبر 2006. حسب قول عضو البرلمان، " لم نعر اية اهتمام للعراقيين المقيمين هنا. انهم لا يسيبون المشاكل. لديهم مواطنتهم على عكس الفلسطينيين. ليس لديهم اية اجنذة سياسية، وليس هناك اية علاقة بينهم وبين الارهاب، ولذلك فان القليل من اللبنانيين يعون الى حقيقة وجود 60.000 عراقي في البلد، وان الناس ستلاحظ ذلك اذا ما بدأت المشاكل، في الوقت الحالي لاتعتبر ان هناك اية قضية. مقابلة مجموعة الازمات، فريد الخازن، بيروت، 10 اكتوبر 2007.<sup>213</sup> للتفاصيل عن الظروف الانسانية للعراقيين في لبنان انظر مجلس اللاجئين الدنماركي، المصدر نفسه.

<sup>214</sup> قرابة 30% من العراقيين في لبنان وصلوا قبل 2003، المصدر السابق ص63.<sup>215</sup> مقابلة مجموعة الازمات، اللاجئين العراقيين، بيروت، اكتوبر 2007. يعتقد ان اكثر من نصف العراقيين في لبنان تم تهريبهم بهذه الطريقة. انظر المصدر السابق. افيد عن زيادة في الدخول الغير شرعي مؤخرًا، وربما يكون ناتج عن المساعدة الالمانية للبنان في مراقبة حدودها مع سوريا، مقابلة مجموعة الازمات، عامل اغاثة، بيروت، اكتوبر- نوفمبر 2007.<sup>216</sup> منذ التسعينات فصاعداً، اتبع لبنان سياسة صارمة بخصوص تأشيرات الدخول والاقامة ولكنه لم يكن متسامحاً مع العراقيين الذين يدخلون خلافاً لنظامها الداخلي. إلا أن العراقيين يمكنهم الحصول على التأشيرة المؤقتة عند الحدود، وهي بائداع مبلغ ألفي دولار و الحجز في الفندق اما في بغداد فيجب ايداع مبلغ 10 آلاف في مصرف عراقي من أجل الحصول على تأشيرة دخول. وحسب احصائيات الامن العام اللبناني فان اكثر من 60.000 عراقي تم منحهم تأشيرة دخول بهذه الطريقة. للمزيد من التفاصيل انظر "افسد هنا او مت هناك: خيرات كنيبة للاجئين العراقيين في لبنان"، هيومن رايتس واتش، نوفمبر 2007، ص 16

<sup>217</sup>المصدر السابق

<sup>218</sup> مقابلة مجموعة الازمات، لاجئين عراقيين، بيروت، اكتوبر 2007.

<sup>219</sup> ان الشباب الغير متزوجين يشكلون 68% من الذكور العراقيين اللاجئين الى لبنان. انظر مجلس اللاجئين الدنماركي، المصدر نفسه.

<sup>220</sup> مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول المفوضية، بيروت، اكتوبر 2007

<sup>221</sup> انظر ايضا مجلس اللاجئين الدنماركي، المصدر نفسه، ص 23، عمال انسانيين ومسؤولين لبنانيين يدعون ان عدد العراقيين الذين دخلوا الى لبنان قد زاد بعد اعلان سوريا لسياستها المتشددة. مقابلة مجموعة الازمات، بيروت، اكتوبر-نوفمبر 2007.

<sup>222</sup> مقابلة مجموعة الازمات، عمال اغاثة، بيروت، اكتوبر – نوفمبر 2007.

<sup>223</sup> مقابلة مجموعة الازمات، لاجئين عراقيين، مسؤولين لبنانيين، بيروت، اكتوبر 2007.

<sup>224</sup> بين مراقب عراقي ان المؤسسات السياسية والطائفية في البلد تخدم كبديل للمراقبة المركزية القوية، وهنا يشير بصورة خاصة الى مراقبة حزب الله للشيعة العراقيين في مناطق الضاحية. "الحزب الله تأثير خاص عليهم. الحركة لديها لجان منظمة جدا لمراقبة الضواحي. ان العراقيين الساكنين هناك ليس لديهم حياة خاصة فان الحركة على علم بكل تحركاتهم ومكان سكنهم، واذ كان لديهم صديقات." مقابلة مجموعة الازمات، فلاح عبد الجبار، المعهد العراقي للدراسات الاستراتيجية، بيروت، 10 اكتوبر، 2007.

ومنظمات شيعية اخرى، من ضمنها تلك التي يديرها اية الله سيد محمد حسين فضل الله والمجلس الشيعي الاعلى.

في حين يعتبرتسمح لبنان مرحبا به، هناك خطر من تسييس العراقيين والمساعدات في بلد متعدد الاقطاب. ولا يجب ان يعتبر العمل الغير حكومي كبديل للمساعدة الحكومية. لقد عانى اللاجئين العراقيين في لبنان من الالهال الدولي والحكومي، بالفشل في الحصول على أدنى حد من الحماية والمساعدة الممكنة والتعرض للخطر الدائم في الترحيل او الاعتقال.

اي انها كلها صفات مؤهلة للعنف والمشاغبة – تشعل مخاوف أخرى.<sup>225</sup>

## ب. المساعدة الحكومية والاجتماعية

ان الدولة اللبنانية قد تجاهلت ورطة اللاجئين الى حد كبير. ماعدا دائرة الامن العامة، فلا يوجد وزارة او دائرة او وكالة حاليا مسؤولة عن هذه القضية. ان الوعي والاهتمام بدا واضحا فقط عندما تبين وجود مساعدة اجنبية، ولو هذا الاهتمام تلاشى سريعا عندما علم المسؤولون ان استلام هذه المعونات يعني تحمل مسؤولية مصير اللاجئين.<sup>226</sup> بعكس سوريا والاردن، فان لبنان لم يقم بفتح مؤسساته الصحية والتعليمية للاجئين – نتيجة للحالة البدائية للخدمات الاجتماعية والازمة السياسية المستمرة.<sup>227</sup>

من جانب اخر فان لبنان كان اكثر تفتحا من الاخرين للمبادرات الخاصة والغير حكومية سواء كانت محلية او اجنبية. حسب قول مسؤول:

ليس هناك اهتمام بوجود بنية موازية لهذه المؤسسات التي تلعب دور سياسي كما في الاردن وسوريا. انها صورة مماثلة لما قالته الحكومة للمنظمات الغير حكومية التي تريد تقديم العون بالمساعدة واعادة البناء في الجنوب بعد حرب 2006: "فقط قم بالنقاط قرينتك!" ليس هناك من يقوم بالتنسيق، انها سياسة عدم التدخل.<sup>228</sup>

كما أن لبنان يعتبر المكان الذي سمح للعراقيين بإنشاء جمعيات خيرية لمساعدة إخوانهم. المؤسسات الدينية العراقية والمجموعات السياسية والمنظمات غير الحكومية تقوم بتقديم الإغاثة وتخطط لتوسيع نطاق أنشطتها. استخدم العراقيون الكنائس الكلدانية والاثورية لتنظيم شبكات دعم لأخوانهم في الدين، الفرع اللبناني لمكتب اية الله العظمى علي السيستاني بادارة الحاج حميد الهفاف يقوم بخدمات خيرية مماثلة للشيعية العراقيين، وممثل المجلس الاسلامي الاعلى العراقي في كل من لبنان وسوريا محمد سعيد الغراوي يقوم بتوزيع الغذاء.<sup>229</sup> وموظف بلدية سابق قام بتأسيس منظمة الاغاثة العراقية لتقديم المساعدة في كل من بعلبك وصور. كما قام السفير العراقي جواد الحائري، بصفته الشخصية، بطلب رخصة لجمعية خيرية اخرى.<sup>230</sup>

ان معظم هذه المنظمات تفتقر الى الامكانيات والكفاءة لكونها جديدة في هذا المجال. وكنتيجه لهذا فان اللاجئين يعتمدون ايضا على منظمات لبنانية اخرى اكثر كفاءة – الكنائس المسيحية، المنظمات الخيرية التابعة لحزب الله مثل الامداد

<sup>225</sup>مقابلة مجموعة الازمات، مسؤولين منظمات غير حكومية، بيروت، اكتوبر 2007.

<sup>226</sup>مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول لبناني، بيروت، اكتوبر 2007.

<sup>227</sup>المصدر السابق

<sup>228</sup>المصدر السابق

<sup>229</sup>مقابلة مجموعة الازمات، عامل اغاثة، بيروت، 5 نوفمبر 2007.

<sup>230</sup>مقابلة مجموعة الازمات، جواد الحائري، السفير العراقي في لبنان، بيروت، 10 اكتوبر 2007، ومسؤول لبناني- بيروت- في 9 اكتوبر 2007.

## VI. الاثار المترتبة على العراق

### أ. أزمة اللاجئين والصراع العراقي

من الناحية السياسية أيضاً، فإن العواقب وخيمة. اولا يمكن اعتبار الطبقة الوسطى (الاجلبية المهجرة) هي التي تمثل الحصن المنيع للعراق ضد السياسة الطائفية. علاوة على ذلك، فإن العدد الغير متكافئ للاجئين العرب السنة<sup>236</sup> سيدخل بوحدة من الاهداف المحددة لانتخابات المحافظات المخطط لها من اجل دفع الناخبين الى المشاركة السياسية والتعويض عن مقاطعة انتخابات يناير 2005.<sup>237</sup> بالرغم من ان لحد الان لم يحدد ما اذا كانوا العراقيين في الخارج سيقومون بالتصويت ام لا، فإن المشاركة خلال الممارستين الانتخابية في عام 2005 كان قليل جداً.<sup>238</sup> ومن الممكن ان تتناقص حيث ان اللاجئين بصورة غير قانونية او غير المعرفين يتخوفون من جذب انتباه السلطات المحلية الى وجودهم.<sup>239</sup>

ومن جانب اخر فإن عددا من العراقيين عبروا عن املهم أنه نظرا لبعد المسافة نسبيا عن الصراع وعدم حدوث نزاعات داخل مجتمع اللاجئين، فإن هذا المجتمع ممكن أن يتطور ليصبح أكثر تسامحا وانفتاح ذهني سياسي. ومع مرور الوقت، قالوا، يمكن أن يصبح فعالا مقابل تنامي الطائفية والفساد والعنف الذي يبثلي دولتهم الآن.<sup>240</sup> بقدر ما أنه جدير بالتشجيع، فإن احتمال ظهور التجمعات السياسية الناشئة في الخارج ضئيل جداً. كما ذكر أعلاه، فإن الحكومات المضيفة (مع احتمال استثناء لبنان) متحذرة من السماح للنشاط السياسي العراقي المستقل. فان تاريخ

تسبب العنف في اندلاع أزمة اللاجئين في العراق، والتي صارت تموله وتدعمه بشكل غير مباشر. ان الجماعات المسلحة التي دفعت العراقيين على الهرب من العراق الى الخارج سارعت للاستيلاء على ممتلكاتهم التي تركوها وأعطائها الى مسانديهم أو أتباعهم المتدينين، أو بيعها للحصول على الاموال.<sup>231</sup> من المرجح ان تكون هذه المصادر الكبيرة وقود لفتنة في المستقبل اذا ما عاد اصحابها للمطالبة بها.<sup>232</sup> عند هروب اللاجئين فعليا ما يتم سرقتهم من قبل الميليشيات المسلحة والعصابات الاجرامية او يتم فرض ضرائب وأستحقاقات عليهم في نقاط السيطرة غير الرسمية التي تديرها جماعات مسلحة.<sup>233</sup> ان الهجرة الجماعية ساهمت في فرض التشابه الطائفي للاحياء المختلطة طائفيا مما ساعد المجموعات المسلحة على فرض سيطرتها وتجديد مقاتلين جدد، جمع الضرائب والاموال لتمويل نشاطاتهم العنيفة. بصورة عامة يمكن اعتبار ان الجماعات المسلحة والميليشيات استغلت أزمة اللاجئين للارتواء والابتزاز.

ان الهجرة الجماعية هددت استقرار العراق بطريقة اخرى. ان الكثير من الذين هاجروا هم من المحترفين والاداريين من الطبقة الوسطى. لذلك فان النقص في ذوي الخبرة والمدراء من المؤكد سوف يؤثر على عملية اعادة البناء.<sup>234</sup> والعكس صحيح: اي ان من بين الذين بقوا يتمتعون بالرعاية والحماية السياسية. وفي الواقع وبعد ان سيطروا على المستويات الادراية الوسطية فانهم لن يتنازلوا عن مكاسبهم بسهولة. بمعنى اخر، ان أزمة اللاجئين اضافة الى ذلك قامت بتسييس البيروقراطية. وبصورة عامة، صاعدت هذه هذه الديناميكية من الحلقة الاقتصادية الشرسة: العنف يولد الهروب، الهروب يعرقل اعادة البناء، الذي بدوره يغذي العنف.<sup>235</sup>

<sup>236</sup> تفاصيل هذه الاعترافات عن عدد اللاجئين هي إما منقوصة أو غير موثوق بها. ومع ذلك فإن البيانات المتوفرة تساند هذه النقطة. ان ملفات التسجيل للمفوضية تبين 57.1% من اللاجئين العراقيين المسجلين وطالبي اللجوء السياسي هم من السنة (من بينهم اقل من 1% من الاكراد)، و19.5% من الشيعة وحوالي 20% من المسيحيين، واليزيديين والصابئة المندائيين. "التحديث السوري"، المفوضية، حزيران 2008. اما في الاردن فان العرب السنة يقدرون بـ 68% من السكان اللاجئين المسجلين وفي لبنان 13.2%. وبصورة شاملة، هذا يبين ان 62% من اللاجئين المسجلين في الدول المضيفة الثلاث هم من السنة العرب - أكثر من عددهم بالنسبة للعراقيين ككل. الكثير من هذه التقديرات لاتتصل بين السنة العرب والسنة الاكراد. مع ذلك فان نسبة عدد اللاجئين الاكراد تعتبر قليلة لان معظمهم من الذين كانوا من سكنة بغداد التحقوا باقاربهم في اقليم كردستان.

<sup>237</sup> انظر تقرير مجموعة الازمات، العراق بعد الحشد 2، كما ورد في مصدر سابق.

<sup>238</sup> ان نتيجة انتخابات يناير 2005 لاختبار الحكومة المؤقتة وانتخابات المجلس الوطني في ديسمبر 2005 كانت 58% و75% تباعا. انظر كينيث كاتزمان، "انتخابات العراق، الحكومة والدستور"، خدمات بحوث الكونغرس، تقرير الكونغرس، 11 سبتمبر 2005. 1.2 مليون من العراقيين المقيمين في الخارج، فقط 265.148 (22%) قاموا بالتصويت في يناير 2005 و 320.000 (27%) في ديسمبر 2005. الارقام مقدمة من قبل منظمة الهجرة العالمية واللجنة المستقلة للانتخابات العراقية. انظر [www.iom-iraq.net/ocv.html](http://www.iom-iraq.net/ocv.html)، والبي بي سي، 16 ديسمبر 2005. النسب من الممكن ان تكون اعلى بعض الشيء لانه من الممكن ان يكون هناك اقل من 1.2 مليون عراقي مقيم في الخارج.

<sup>239</sup> "اعتقد ان التصويت السني سينفصل، بنسبة 25% على الاقل لان اغلبية اللاجئين هم من السنة العرب"، مكالمة تلفونية لمجموعة الازمات، علي علاوي، وزير الدفاع والمالية العراقي السابق، 26 سبتمبر 2007.

<sup>240</sup> من الممكن ايجاد قيادة عراقية في المنفى يتم انتخابها من السكان اللاجئين. لقد خاب امل الناس من هؤلاء الذين يحكمون بغداد بسبب الفساد المتفشى. فانهم من الممكن ان يفكروا في ايجاد قيادة بديلة في المنفى، وهذا ما يذكر غالبا. ولكن لا احد يريد ان يعيد اخطاء الماضي مثل جر القوات الاجنبية لتغيير المعادلة السياسية في العراق. يجب ان تكون حذرين بما نعرفه حقا"، المصدر السابق

<sup>231</sup> وذكر ان الجماعات المسلحة لديها نشاطات شبه عقارية. انظر صحيفة "واشنطن بوست"، 21 سبتمبر 2007. "حركة العراقيين: التهجير الطائفي في بغداد" الفيلق الطبي الدولي الثاني/يناير 2007، ص 9.

<sup>232</sup> انظر جون فوسيت وفكتور تانر، "الاشخاص المهجرين داخلها في العراق"، معهد بروكنج، اكتوبر 2002، وديفيد رومانو، "بيت من هذا على اية حال؟"، "الاشخاص المهجرين داخلها وسياسة اعادة اللاجئين في عراق ما بعد صدام"، جريدة دراسات اللاجئين، الجزء 8، رقم 4 (2005). مصدر عسكري امريكي اعترف ان العودة باعداد كبيرة ممكن ان تهدد المكاسب الامنية الحالية. انظر نيويورك تايمز، 30 نوفمبر 2007.

<sup>233</sup> مقابلة مجموعة الازمات، لاجئين عراقيين، بيروت، عمان ودمشق، سبتمبر - نوفمبر 2007.

<sup>234</sup> بعض العراقيين يعتقدون ان هذا هو السبب في استهداف الميليشيات للمهنيين. "كان هناك حملة لانهاء العراقيين المهنيين. معظمهم بغض النظر عن خلفيتهم الطائفية، كلهم مهنيين قداماء واكاديميين. هناك الكثير من الايادي الوسخة في هذا. وهناك كراهية طبقية في كل هذا: لانهم مكرمين وتمتعوا بامتيازات خلال حكم صدام. ولكن الاهم من هذا كله انه تحول الى حرب تحاول بطريقة او باخرى اعاقه اي شيء يعمل في هذا البلد". مقابلة مجموعة الازمات، اكاديمي عراقي، عمان، 13 اكتوبر 2007.

<sup>235</sup> نسخة اقدم من هذه الحلقة الشرسة انظر تقرير الشرق الاوسط لمجموعة الازمات رقم 30، اعادة بناء العراق، 2 سبتمبر 2004، ص 18.

الاردن او سوريا او محاولة لزيادة سيطرة وزارة الداخلية العراقية على عملية اصدار التأشيرات.<sup>245</sup>

بعض العراقيين ينتقدون بالمثل سفاراتهم وقنصلياتهم في الدول المجاورة والتي يدعون انها مليئة بالعناصر والسياسات الممثلة للتحيز العرقي أو الطائفي والاهتمام الضئيل بمحنة اللاجئين. يذكر العديد بانه يجب عليهم دفع الرشاوي للحصول على الجوازات،<sup>246</sup> واخرين يتحاشون السفارات لانهم يعتقدون ان وزارة الداخلية تسيطر على الشؤون القنصلية او ان السفير الفلاني يمثل حزب معين.<sup>247</sup> بعض اللاجئين اكدوا ان طاقم السفارة يفضل مجموعة على اخرى على اساس العرق وتقوم بتزويد حكومات الدول المضيفة باسماء واماكن تواجد العراقيين المتهمين باعمال اجرامية او الاقامات الغير شرعية، والتي ادت الى ترحيل البعض منهم.<sup>248</sup> والاكثر من هذا يبدو ان البعثات الدبلوماسية العراقية في الخارج لم يبدو عليها اي محاولة لتطوير متجمعات مواطنيهم أو لتذكير الحكومات المضيفة بالتزاماتها الشرعية الدولية.<sup>249</sup>

ان الحكومة العراقية كانت مترددة ومتأخرة في تقديم المساعدات للاجئين. وفي نيسان 2007، اخيرا قامت بتخصيص 25 مليون دولار في مؤتمر المانحين في جنيف، من ضمنها 15 مليون دولار خصصت لسوريا، 8 ملايين دولار للاردن، و2 مليون دولار للبنان.<sup>250</sup> بالرغم من افتراض ان يكون هذا دفعة مقدمة لمساهمة اكبر، ولكن لم يتحقق اي شئ: فان سوريا استلمت التمويل بعد سنة مع الشكوك بوجود اي شئ لاحقا.<sup>251</sup> بينما قام الاردن برفض المبلغ لكونه مبلغ زهيد.<sup>252</sup> اهتمت الحكومة

العراق ما بعد 2003 ببيان انه يجب الحذر من احتمال انشاء مجموعات سياسية بديلة في المنفى. لان السياسيين الذين سبق تفهيم فشلوا في كسب الشرعية الشعبية وكنتيجة لهذا تعثروا في امكانية الحكم.

## ب. الحكومة العراقية: اللاكفاءة واللامبالاة

يكاد يكون اجماع على ان اللاجئين يهتمون بحكوماتهم باللامبالاة او الاسوء من ذلك هو اهمالهم عن قصد لمصيرهم. وكما يراه البعض فان بغداد تعتقد انهم بصورة عامة بعثيين سابقين او اداة من ادوات النظام السابق، من السنة او الشيعة الذين يعارضون النظام الجديد.<sup>241</sup> وبينما قد تكون هناك بعض الحقائق في هذا، فان الواقع أكثر تعقيدا. فقد اتخذت الحكومة خطوات مثيرة للجدل نحو عدم تشجيع المغادرة، خصوصا المهنيين، مثل المحاضرين الجامعيين والأطباء، مثل حظر تزويد الدبلومات والشهادات والوثائق المطلوبة للحصول على عمل في الخارج.<sup>242</sup>

ان الفشل الاداري والفساد اكثر من السياسة المدروسة، هو مايفسر كل من المساعدة الغير ملائمة للاجئين والعوائق البيروقراطية الغير مبررة لحاجة العراقيين للحصول على جواز السفر او الوثائق المطلوبة للسفر او الزواج او ايجاد عمل في الخارج.<sup>243</sup> في بعض الحالات، يفضل المسؤولين تجاهل مشكلة اللاجئين ليس رغبة بالاساءة تجاههم وانما لما تسببه من حرج لهم لما تبيده الارقام حول الاداء الحكومي. وتتجسد الظاهرة المشابهة في تضخيم بغداد لاعداد العائدين واللهفة لتشجيع الناس على العودة حتى في ظل ظروف غير آمنة.

ان الاكثر ازعاجا في نظر اللاجئين العراقيين هي الجهود التي يقوم بها المسؤولين والقادة الحكوميين لاقناع الدول المجاورة باصدار لتأشيرات صارمه للدخول والاقامة، وبالنتيجة سيؤدي الى كل من تقييد المنافذ وزعزعة حالة هؤلاء الذين هربوا لعدم شعورهم بالامان. ان القادة العراقيين شجعوا كل من الاردن وسوريا باتخاذ تدابير اكثر صرامة بخصوص تأشيرات الدخول من اجل اعطاء سلطات الهجرة التنبيه المسبق وتقليل احتمالية ارجاع المواطنين عند الحدود.<sup>244</sup> ان العديد من اللاجئين يشككون بان الاهداف اقل كرما: محاولة من قبل المسؤولين والقادة السياسيين أنفسهم لتقليل المشاحنات عند العبور الى

<sup>245</sup> مقابلات مجموعة الازمات، لاجئين عراقيين، عمان، سبتمبر - اكتوبر 2007، وسياسيين عراقيين وعمال اغاثة اجانب في عمان، اكتوبر 2007. اذا كان الهدف هو زيادة سيطرة وزارة الداخلية، فانه فشل. الاردن رفض اقتراح الوزارة بان تقوم بمسح المتقدمين. "ان وزارة الداخلية لن تلعب اي دور في عملية اصدار التأشيرات. نحن نعلم من هم وليس هناك فرصة ان نشركهم بالعملية. نحن نريد كل العراقيين ان يكونوا قادرين على الوصول الى العملية". مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول اردني، عمان، 18 اكتوبر 2007. ان العبارة "نحن نعلم من هم" يعني بها المجلس الاسلامي الاعلى في العراق، وهو حزب اسلامي شيعي والذي سيطر على وزارة الداخلية منذ انتخابات يناير 2005 وتحول الى اداة لسياسة الطائفية. انظر تقرير الشرق الاوسط لمجموعة الازمات رقم 70، السياسة الشيعية في العراق: دور المجلس الاعلى، 15 نوفمبر 2007.

<sup>246</sup> مقابلة مجموعة الازمات، اللاجئين العراقيين، دمشق، عمان، اكتوبر 2007.

<sup>247</sup> مقابلة مجموعة الازمات، اللاجئين العراقيين، بيروت، اكتوبر 2007.

<sup>248</sup> مقابلة مجموعة الازمات، اللاجئين العراقيين، دمشق، اكتوبر - نوفمبر 2007.

<sup>249</sup> خلال زيارة احد نائبي الرئيس العراقي في ديسمبر 2007، اكد طارق الهاشمي انه "مرتاح لوقف الاردن بعدم وصف العراقيين الموجودين فيه باللاجئين". وكالة بترا الاردنية للانباء، 11 ديسمبر 2007.

<sup>250</sup> انظر، "ملخص المؤتمر الدولي الموجه للحاجات الانسانية للاجئين والاشخاص المهجرين داخليا في العراق والدول لمجاورة"، جنيف، 17-18 نيسان 2007.

<sup>251</sup> وأخيراً، استلمنا الوعد العراقي 15 مليون دولار قبل بضعة اسابيع. وهذا كل ما استلمناه". مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول سوري اقدم، دمشق، 2 نيسان 2008.

<sup>252</sup> عرضت الحكومة العراقية 25 مليون دولار، سوريا استلمت 15 مليون دولار ولبنان استلمت 2 مليون دولار. اما الثمانية ملايين فقد رفضها الاردن لكونها لاتعادل الاحتياجات الحقيقية. هذا الايداع المبني من المفروض ان يؤدي الى دعم اكبر ودائم لدعم اللاجئين. هناك حاجة ماسة للحكومة

<sup>241</sup> مقابلة مجموعة الازمات، عمان، سبتمبر - اكتوبر 2007.

<sup>242</sup> في آذار 2007، افيد ان وزارة التعليم اوقفت اصدار الشهادات الطبية لعدم تشجيع طواقم المستشفيات على المغادرة. مكتب رئيس الوزراء ابعد نفسه عن سياسة كهذه، انظر كارين بروليارد، "العراق يعيد ايقاف اصدار الشهادات الطبية من اجل ايقاف الاطباء من الهجرة الى الخارج"، الواشنطن بوست، 5 مايو 2007. ومن الواضح ان الحكومة لاحقا قامت بعكس سياستها.

<sup>243</sup> ان المسؤولين الغربيين اسرعوا على الفور في انتقاد العوائق البيروقراطية. "ان الحكومة العراقية تتصرف وكان شينا لم يحصل في البلد، بالتركيز على قضايا اخرى مثل تسليم المجرمين"، مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول لبناني، بيروت، 23 اكتوبر 2007. وعبر مسؤول اردني عن نفس وجهة النظر.

<sup>244</sup> مقابلة مجموعة الازمات، عمان، 21 اكتوبر 2007.

عمان، 17 اكتوبر 2007، وجود الحائري، السفير العراقي في لبنان، بيروت، 10 اكتوبر 2007.

كفاءة الحكومة ادت الى وجوب تدخل الكتيبة لفك نزاعات الملكية بين العائدين.<sup>258</sup>

اعترف وزير الهجرة عبد الصمد عبد الرحمن في ديسمبر 2007، بان الحكومة عاجزة عن التعامل مع التدفق الكبير للعائدين.<sup>259</sup> في نهاية مايو 2008، قامت الحكومة بتخصيص 195 مليون دولار لاعادة التوطين، 70% من العائدين لم يتمكنوا من العودة الى بيوتهم الاصلية.<sup>260</sup> من المشكوك فيه ان هذه ستكون كافية لتشجيع العراقيين على العودة اذا فشلت الحكومة من استخدامها في ايجاد ملاجئ بديلة.

بتشجيع اللاجئين على العودة اكثر من العمل على تحسين ظروف المعيشة في الخارج. في نهاية 2007، قامت القناة الحكومية بتكرار الاعلان عن التحسن الامني وقيام السفارات في الدول المضيفة بتشجيع المواطنين العراقيين على العودة لانه "يمثل وضعا احسن لهم بما انهم يعانون في غربتهم".<sup>253</sup> في نوفمبر، ادعت سفارة العراق في دمشق بتحسين الوضع الامني وقامت بتوفير حافلات مجانية من اجل العودة.<sup>254</sup>

قامت وزارة الهجرة والمهجرين بتقديم مليون دينار عراقي اي ما يعادل 850 دولار لكل عائلة تعود الى الوطن، وبالرغم من الكثير كانوا مترددين لكون ان جوازاتهم ستختم "بمنع السفر لمدة خمسة سنوات".<sup>255</sup> وبالرغم من تشجيعها العودة ولكنها لم تفعل الا القليل بخصوص التحضير لنزاعات محتملة في الانتظار عندما يعود اللاجئين والمهجرين داخليا ويطالبون بملكاتهم، وكذلك فشلت في ايجاد ملاجئ بديلة للعائدين المحتاجين.<sup>256</sup> حسب احصائيات المفوضية، فقط الثلث من مجموع ثلاثين عائلة عائدة من سوريا في حافلات عراقية مرسله من قبل الحكومة رجعوا الى بيوتهم الاصلية.<sup>257</sup> قادة الكتيبة الامريكية اشتكوا من أن عدم

العراقية ان تكون على مستوى من المسؤولية". مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول امم متحدة، دمشق، 15 ايار 2008. اقترحت الحكومة الاردنية بتسليم الثمانية ملايين دولار الى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بدلا منها في بداية تموز 2008، وهذا لم يحصل بعد. البريد الالكتروني لمجموعة الازمات، مسؤول من وزارة الخارجية الاردنية، 9 مايو 2008.<sup>253</sup> مقابلة مجموعة الازمات، جواد الحائري، السفير العراقي في لبنان، 10 اكتوبر 2007، اضاف: "الان ليس لدى الناس ما تأكله وهم يرسلون الى السجن، اقول لهم ما جدوى بقائكم هنا؟"

<sup>254</sup> تم ايقاف خدمة الحافلات بعد ظهور مشاكل بين وزارتي النقل والدفاع. رويترز، 16 ديسمبر 2007. ان قلق المفوضية حول سلامة العراقيين العائدين من الممكن ان يكون قد لعب دور في قرار العودة. مقابلة مجموعة الازمات، عمال اغاثة اجانب، دمشق وعمان اكتوبر - نوفمبر 2007. بعض اللاجئين ادعوا ان الترحيل كان موجه ضد الشيعة على وجه الخصوص. مقابلة مجموعة الازمات، لاجئين عراقين، دمشق وعمان، اكتوبر 2007. ان الاعلان عن سفرات الحافلات كان غالبا ما يكون معلن عنه في منطقة السيدة زينب ذات الاغلبية الشيعية من اللاجئين. ومع ذلك يجب اخذ بنظر الاعتبار ان الغالبية الفقيرة من اللاجئين هم من الشيعة وعلى استعداد للاستفادة من الحافلات المجانية. انظر "حافلات الحكومة العراقية لاعادة اللاجئين من سوريا"، المفوضية، 28 نوفمبر 2007.

<sup>255</sup> مقابلة مجموعة الازمات، مسؤولين ولاجئين عراقيين، عمان، ديسمبر 2007. في شباط 2008، افادت وزارة الهجرة والمهجرين ان 3.982 من العائدين قدموا طلبات للمساعدة و944 اخرين تجري تلبية طلباتهم. ويجب الدفع اليهم. انظر "تقييم الحاجات الاولية من قبل منظمة الهجرة العالمية: ما بعد تهجير شباط 2006 في العراق" منظمة الهجرة العالمية، شباط 2008.<sup>256</sup> الخطة الامنية في شباط 2007 والمقترحة من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي نصت على ان الافراد الذين يشغلون عقارات غير عقاراتهم لديهم مهلة 15 يوما لمغادرتها. ولكن الخطة فشلت لان الاشخاص الشاغلين لهذه العقارات هم نفسهم مهجرين. انظر ايرين، 15 شباط 2007. في نوفمبر 2007، عين السياسي العراقي احمد الجبلي رئيس للجنة الخدمات الاساسية لبيدغاد. وكانت الوكالة تراقب بالتعاون مع طاقم السفارة الامريكية والجيش الامريكي من اجل اعادة الخدمات الاساسية لبيدغاد ومكلفة بتطوير الخطط لتقديم المساعدة للعائدين بما فيها حل النزاعات بخصوص الممتلكات، انظر "التقرير الفصلي والتقرير النصف سنوي لكونغرس الولايات المتحدة"، المفتش العام الخاص لاعادة بناء العراق، 30 يناير 2008، ص 8 و النيويورك تايمز، 30 نوفمبر 2007.<sup>257</sup> رويترز، 16 ديسمبر 2007.

<sup>258</sup> المصدر السابق

<sup>259</sup> اسوشياتيد برس، 4 ديسمبر 2007.

<sup>260</sup> رويترز 3 حزيران 2008، والذي يقتبس كلام السفير جيمس فولبي، المنسق الاقدم للاجئين العراقيين، قوله، "انه من الواضح ان الحكومة لم تكن مستعدة لتقديم السكن والخدمات الاساسية للعائدين".



## VII. الرد الدولي

### أ. رد الفعل المتقهقر والمتأخر

في سوريا ولم يتم اعطاء اي شئ للاردن.<sup>266</sup> دول الخليج كانت اقل كرماً، ماعدا دولة الامارات العربية المتحدة والكويت اللتان تبرعتا بـ 10 ملايين و 500.000 دولار على التوالي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين لعمليات اللاجئين العراقيين.<sup>267</sup>

بالعكس وبالإضافة الى التمويل العام لـ 30 % من جهود الامم المتحدة لمساعدة اللاجئين، في 2007 قامت الولايات المتحدة باعطاء منظمات الامم المتحدة ما يقارب 123 مليون دولار لعمليات العراق للمساعدات الانسانية للاجئين والاشخاص المهجرين داخليا.<sup>268</sup> وكذلك قامت باعطاء 18.5 مليون دولار للمنظمات الغير حكومية لمساعدة للاجئين في كل من سوريا ولبنان والاردن.<sup>269</sup> وقام الكونغرس بتخصيص 200 مليون دولار اخرى لكل من اللاجئين العراقيين والفلسطينيين.<sup>270</sup> في نيسان 2008، ادعت الولايات المتحدة انها قامت بصرف 500 مليون دولار على اللاجئين العراقيين منذ 2006، بما فيها الـ 208 مليون دولار في الثلاثة اشهر الاولى من 2008.<sup>271</sup>

بالرغم من ذلك فان المساعدة الامريكية تبقى لاشئ بالنسبة لحجم الازمة واذا ما قورنت بالنفقات الامريكية في العراق لحد الان (630 بليون دولار).<sup>272</sup> ان معظم منظمات الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى يناضلون من اجل تمويل نشاطاتها حسب المستوى المطلوب. المفوضية تعتبر استثناء، لان ميزانيتها تغطي قرابة 90% من حاجاتها،<sup>273</sup> ولكن في هذه الحالة فان اللاجئين يدعون عدم استلام اي دعم، مع العلم ان ميزانية المفوضية

أعلن المجتمع الدولي مؤخرًا عن جدية المشكلة. في حين قامت منظمات انسانية وبعض المانحين بالعمل الجدي لمنع انفجار الازمة، يبقى الرد غير مناسب، ويجعل العديد من اللاجئين يشعرون انهم مهملين. ان الاغلبية تدعي عدم استلامها لاية مساعدة مطلقاً،<sup>261</sup> ويتهم الكثيرون الولايات المتحدة والدول الاوروبية باهمال القضية عن قصد من اجل غض النظر عن الفشل الامريكي وادارة الرئيس بوش في الشأن العراقي.<sup>262</sup> ويبين اخرون ان غياب مخيمات اللاجئين مكن المجتمع الدولي ووسائل الاعلام من النظر الى الناحية الاخرى.<sup>263</sup> ان اسلوب القبضة المشدودة للحكومات العربية ومن ضمنها دول الخليج الغنية، تعود الى عوامل عدة: الاعتقاد الى ان المسؤولية هي امريكية، والرغبة بعدم السماح للسنّة العرب بترك العراق وترك المجال للاغلبية الشعبية للسيطرة على البلد، والعلاقات المتوترة مع سوريا.<sup>264</sup>

تعتقد معظم الدول المانحة انه على الولايات المتحدة ان تتحمل حصة الاسد من العبء المالي. في 2007 قامت المجموعة الاوروبية بتخصيص 50 مليون يورو لـ "الدعم البنيوي والانساني" من اجل مساعدة ورطة اللاجئين العراقيين في كل من سوريا والاردن، وخصصت منها 10 ملايين يورو للاكثر تهديدا اما الـ 40 الباقية فقد خصصت لمساعدة الدولتين في مواجهة الحاجة الملحة للخدمات العامة.<sup>265</sup> بينما في نوفمبر 2007 قام الاتحاد الاوروبي بتخصيص 10 ملايين يورو لمساعدة اللاجئين العراقيين

<sup>266</sup> "المساهمة المالية لاجراء الاتحاد الاوروبي للاجئين العراقيين في سوريا بعد يناير 2007". مذكرة داخلية للاتحاد الاوروبي تبين الفشل في المساعدة المادية للاجئين العراقيين في سوريا، مستلمة من قبل مجموعة الازمات في نوفمبر 2007. في شباط 2008 قامت المفوضية الاوروبية بتمديد برنامجها الحالي في القطاع الصحي السوري من خلال منح 9 ملايين يورو اضافية لبناء مراكز للرعاية الصحية ومستشفيات في مناطق معرضة لتدفق اللاجئين. انظر "تمويل الاتحاد الاوروبي للقطاع الصحي السوري المسؤول عن اللاجئين العراقيين". بعثة الاتحاد الاوروبي الى سوريا. 18 شباط 2008، على الموقع [europa.eu/en/whatsnew\\_new/detail.asp?id=338www.delsyr.ec](http://europa.eu/en/whatsnew_new/detail.asp?id=338www.delsyr.ec).

<sup>267</sup> مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول المفوضية، 21 اكتوبر 2007، والمعلومات المزودة من قبل الفوضية. من خلال البريد الالكتروني في الاردن، 27 ديسمبر 2007. للتفاصيل عن مساهمات دولة الامارات العربية المتحدة انظر "العراق" المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تشكر مساهمات دولة الامارات العربية المتحدة"، ملخص البيان الصحفي لمتحدثة المفوضية، جينيفر باكنوا. المصدر نفسه.

<sup>268</sup> "الملخص حول قضايا اللاجئين العراقيين"، المؤتمر الصحفي لوزارة الخارجية الامريكية، السفير جيمس فولي والسيدة لوري ستشيلابا، 29 نوفمبر 2007.

<sup>269</sup> المصدر السابق.  
<sup>270</sup> "ملخص حول تطورات اللاجئين العراقيين وبرامج القبول لتأثيره الهجرة الخاصة"، وزارة الخارجية الامريكية، 4 شباط 2008، [www.state.gov/p/nea/rls/rm/100030.htm](http://www.state.gov/p/nea/rls/rm/100030.htm)

<sup>271</sup> "المساعدات الانسانية الامريكية للاجئين والاشخاص المهجرين داخليا"، الحكومة الامريكية، 15 نيسان 2008.

<sup>272</sup> ان الارقام تشير الى التكاليف العملية المقدرّة من ضمنها الرعاية الصحية ومصاريف الاعاقة للمحاربين القدامى. انظر جوزيف أ، شتيكليتز، " الحرب باي ثمن؟ مجموع التكاليف الاقتصادية للحرب من وراء الميزانية الفدرالية"، الشهادة امام اللجنة الاقتصادية المشتركة للكونغرس، 28 شباط 2008.

<sup>273</sup> احصائيات التمويل المزودة من قبل المفوضية - الاردن عبر البريد الالكتروني 27 آب 2007.

<sup>261</sup> وفقاً للاحصائيات فان معظم اللاجئين (والاشخاص المهجرين داخليا) ادعوا عدم استلام اية مساعدة دولية (68% في سوريا، 89% في لبنان) انظر مسح ابسوس للاجئين العراقيين ومجلس اللاجئين الدنماركي، كلاهما المصدر نفسه.

<sup>262</sup> مقابلة مجموعة الازمات، لاجئ عراقي، عمان ودمشق، اكتوبر - نوفمبر 2007. "من الواضح ان الدعم الدولي للاجئين العراقيين ضعيف وغير فعال. ان معظم الدول تحاول عدم احراج الولايات المتحدة من خلال التركيز على سياستها الفاشلة وتحميلها المسؤولية لهذه المأساة". مقابلة مجموعة الازمات، صالح المطلق، نائب عراقي ورئيس جبهة الحوار الوطني، عمان 11 اكتوبر 2007.

<sup>263</sup> مقابلة مجموعة الازمات، لاجئ عراقي، عمان ودمشق، اكتوبر - نوفمبر 2007.

<sup>264</sup> مقابلات مجموعة الازمات، عمال اغاثة اجانب، صحفيين محلبيين، ومراقبين عراقيين، عمان، بيروت، ودمشق، اكتوبر - نوفمبر 2007. من الممكن وكرد على الانتقاد، في يناير 2008، قامت الجامعة العربية بالبدا في حملة جمع تبرعات وتوعية عامة، "العرب يدا بيد مع العراقيين"، بهدف مساعدة اللاجئين العراقيين في الدول العربية. في سبتمبر 2007 قامت الجامعة العربية بفتح حساب خاص لهذه القضية. انظر نص الجامعة العربية، 19 سبتمبر 2007، على الموقع [www.arableagueonline.org](http://www.arableagueonline.org)

[www.arableagueonline.org/ias/arabic/details\\_ar.jsp?art\\_id=5170&level\\_id=944/](http://www.arableagueonline.org/ias/arabic/details_ar.jsp?art_id=5170&level_id=944/)

<sup>265</sup> "قامت المفوضية الاوروبية بتخصيص 50 مليون يورو للتخفيف من ازمة اللاجئين العراقيين في كل من سوريا والاردن"، المفوضية الاوروبية، بروكسل، 13 ديسمبر 2007. وتم تخصيص 7.8 مليون يورو لمساعدة اكثر من مليوني شخص مهجر داخليا في العراق. "دفع المساعدات الانسانية لضحايا الازمة العراقية"، المفوضية الاوروبية، ECHO، 14 ديسمبر 2007، على الموقع [http://ec.europa.eu/echo/field/iraq/index\\_en.htm](http://ec.europa.eu/echo/field/iraq/index_en.htm).

بالنظر الى حجم المشكلة، فان الدول المانحة بقيادة الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي واعضائه يجب ان يفكروا في زيادة مساهماتهم. والتي ينبغي ان توجه لكل من مفوضية اللاجئين والحكومات المضيفة. وأحدى الآليات المفيدة في ذلك توجه المساعدة من خلال صندوق مجموعة التطوير للامم المتحدة وتخصص الى المفوضية.<sup>281</sup> على المجتمع الدولي الضغط على الحكومة العراقية من اجل ان تقوم بتخصيص كمية اكبر من عائدات النفط الغير مصروفة وتخصيص البعض منها الى المفوضية، والى كل من الهلال الاحمر العراقي والسوري والاردني، والدول المضيفة.

والطريق الاخرى هي في تخلص العراق من نظام التوزيع العام والمتبع حالياً في توزيع المواد الغذائية والغير غذائية، وتبديله بالتوزيع النقدي. وهذا مايسمى بالتسبيل والذي تتم مناقشته منذ 2003، والقائم على توزيع السيولة النقدية مما سيفيد العراقيين في الخارج. المعارضين لهذا القرار يعتقدون ان تسليم النقود سيؤدي الى زيادة التضخم، التقليل من القوة الشرائية، وسيكون كابوساً لوجستياً بالنظر للنظام المصرفي البدائي وعدم انتشار الامن.<sup>282</sup> ان الدول المضيفة تتخوف من احتمال عدم عودة اللاجئين اذا ما تخصص لهم دخل منتظم ودائم، وكذلك يجب الاخذ بنظر الاعتبار الامتعاض لدى السكان المحليين.<sup>283</sup>

لايمكن تجاهل هذه المخاوف ببساطة. ان نظام التوزيع العام يبدو غير ملائم الى حد خطير لانه يستثني اللاجئين. ان التسليم النقدي للاجئين الاكثر تعرضاً من العراقيين في كل من سوريا والاردن قائم حالياً بتمويل وتنظيم من قبل المفوضية، وان هذا بدون شك سوف ينتشر بزيادة عدد المعوزين من اللاجئين العراقيين.<sup>284</sup> في ظل نظام التوزيع النقدي، فان كل من المفوضية

بخصوص ازمة اللاجئين العراقيين (تقريباً 127 مليون دولار في 2007)<sup>274</sup> لا تكفي الاحتياجات الحقيقية. في مايو 2007 بدأت منظمة الامم المتحدة للطفولة (UNICEF) بدأت حملة لجمع 42 مليون دولار لمساعدة الاطفال العراقيين في داخل وخارج العراق، وفي 2008 خصصت ميزانية بحوالي 37 مليون دولار لهذا الغرض، ولكن مع هذا فانها في حزيران 2008 مازالت تواجه نقص بحوالي 70.3%.<sup>275</sup>

ان اجهاد المنح يفسر تفهقر التمويل، حيث ألتهمت مبالغ هائلة للصندوق المشترك للامم المتحدة/ والبنك الدولي للعراق (1.4 مليار دولار من التعهدات، نجد أن الغالبية منها قد صرفت).<sup>276</sup> بالإضافة الى ذلك، فان الكثير من المانحين الغربية يترددون لارسال المساعدات مباشرة الى الدول المضيفة، بالأخص سوريا. بينما غالباً ماتكون الولايات المتحدة محكومة بعوامل سياسية،<sup>277</sup> يعتقد المسؤولين الاوروبيين أن المؤسسات السورية "تفتقر الى القابلية الاستيعابية"، بمعنى اخر، انها غير كفوءة وفسادة.<sup>278</sup> وبهذا فانهم يفضلون ان يمولون المنظمات الغير حكومية الدولية، وهذا خيار يقاومه المسؤولون السوريون، ويفسونه على انه تدخل اجنبي.<sup>279</sup>

ان اهتمام المجتمع الدولي زاد في بداية 2007 ووصل الى القمة في نيسان من نفس السنة في وقت مؤتمر المانحين في جنيف. ومنذ ذلك الحين فان المساعدة في تزايد، بالرغم من ان الكميات المصروفة تبقى غير كافية وهدفها غير اكيد. الاهتمام ممكن ان يهبط مثلما ارتفع، هناك خطر سحب الدول المانحة للمساعدات بناء على التقارير الدورية لعودة اللاجئين كدليل على تلاشي المشكلة.<sup>280</sup>

<sup>274</sup>المصدر السابق

<sup>275</sup>" الاحتياجات المباشرة للاطفال العراقيين في العراق والدول المجاورة"، يونيسف، مايو 2007، " التحديث الانساني للعراق"، يونيسف، 11 حزيران 2008، على الموقع [www.unicef.org/infobycountry/files/Iraq\\_HAU\\_June\\_2008.pdf](http://www.unicef.org/infobycountry/files/Iraq_HAU_June_2008.pdf) انظر كذلك " الازمة الانسانية في العراق: حقائق واحصائيات"، مكتب الامم المتحدة للتسيق والشؤون الانسانية (OCHA)، مكتب العراق، عمان، محدث 13 نوفمبر 2007، على الموقع التالي [www.uniraq.org/documents/Humanitarian%20Crisis%20in%20Iraq%20Facts%20and%20Figures%20131107.pdf](http://www.uniraq.org/documents/Humanitarian%20Crisis%20in%20Iraq%20Facts%20and%20Figures%20131107.pdf) انظر [www.irffi.org](http://www.irffi.org).

<sup>277</sup>وفقاً لقانون محاسبة سوريا والحفاظ على سيادة لبنان والموقع بقانون في ديسمبر 2003، أن مساعدة الولايات المتحدة لسوريا بإمكانها الاستمرار اذا ما توقفت دمشق عن دعم الفلسطينيين والمجموعات الاخرى المدرجة في قائمة واشنطن للإرهاب، التوقف عن ارسال او السماح للمتطوعين الى العراق، التوقف عن التدخل في شؤون لبنان الداخلية، التوقف عن تطوير اسلحة الدمار الشامل والسماح للامم المتحدة والمراقبين الاخرين للتأكد من تفكيك اية من هذه الاسلحة. انظر تقرير الشرق الاوسط لمجموعة الازمات رقم 42، سوريا تحت بشار (2) "تحديات السياسة الداخلية"، 11 شباط 2004، ص 19.

<sup>278</sup>مقابلة مجموعة الازمات، الدبلوماسيين الاوروبيين، دمشق، اكتوبر 2007، تم اختيار وزارتي الصحة والتعليم خصوصاً.  
<sup>279</sup>المكالمة التليفونية لمجموعة الازمات، عامل اغاثة اجنبي، 20 نوفمبر 2007، ومقابلة مجموعة الازمات، سميرة طراد، مسؤولة في منظمة الرواد الغير حكومية اللبنانية، بيروت، 5 نوفمبر 2007. ان الحجج لا تقهر تردد الولايات المتحدة والاوربيين في مساعدة لبنان مع العلم ان الحكومة اللبنانية لا تعترض على الشراكة بين المنظمات الغير حكومية والمساعدات الاجنبية.  
<sup>280</sup>لانتقاد رد المجتمع الدولي لازمة اللاجئين العراقيين، انظر "بعد خمسة سنوات، الازمة المخفية"، لجنة الانقاذ الدولية، المصدر نفسه.

<sup>281</sup>مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول الامم المتحدة، عمان، 16 اكتوبر 2007. حالياً فان العملية تركز مبدئياً على جهود اعادة البناء والتي كان تطبيقها بطيء او غائب نتيجة للمشاكل الامنية. هذا جاء على حساب مشاريع انسانية مباشرة ذات علاقة بالاجئين. انظر ايضا مجلس اللاجئين النرويجي المصدر نفسه، ص 14. الى هذا الحد فان المفوضية تستلم 13.420.000 دولار من 1.1 بليون دولار مخصصة لصندوق مجموعة تطوير الامم المتحدة للعراق. "نشرة اخبار صندوق العراق"، اكتوبر 2007.

<sup>282</sup>انظر "تأمل مستقبل نظام التوزيع العام العراقي"، البنك الدولي، وحدة التطوير الاقتصادي والاجتماعي، دائرة الشرق الاوسط، واشنطن دي سي، حزيران 2005 على الموقع <http://siteresources.worldbank.org/IRFFI/Resources/ExecutiveSummary-PDSReportJune2805.doc> على كل حال فان لكثير من العراقيين يقومون ببيع تمويهم، كله او جزء منه، وتحويل جزء منه الى اقاربهم في الخارج من خلال البنوك او عن طريق شبكات غير رسمية، مقابلة مجموعة الازمات، اللاجئين العراقيين، دمشق، اكتوبر 2007. بالإضافة الى ذلك فان العديد من المنظمات المساعدات تقوم بتزويد النقود لاكثر المهديين من الاشخاص المهجرين داخليا. بينما ان المعلومات تعتبر غير حاسمة، فان مثل هذه التحويلات لم تبدو انها اضافت اية ضغوط تضخمية. ( مستوى التضخم في العراق كان 32%، ولكنه بدأ بالنزول منذ بداية 2007. انظر "العراق: 2007 استشارة المادة الرابعة". صندوق النقد الدولي، آب 2007، ص 9)

<sup>283</sup>مقابلة مجموعة الازمات، اقتصادي سوري، دمشق، 29 اكتوبر 2007، وعامل اغاثة اجنبي، عمان، 7 اكتوبر 2007.  
<sup>284</sup>في نهاية آب 2007، تم تزويد اكثر من 3000 عائلة عراقية في الاردن بالمساعدة المالية. في منتصف ديسمبر 2007، بدأت المفوضية باصدار بطاقات السحب الاوتوماتيكي لـ 7000 عائلة عراقية لاجئة، الذين بإمكانهم سحب 100 الى 200 دولار بالشهر، "ملخص ملاحظات المفوضية

في ضوء تصنيف المفوضية للعراق (ماعدا اقليم كردستان) كمنطقة غير آمنة.<sup>288</sup> وينبغي على بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية أعداد تحديثها الشهري للوضع الامني، وبضمنه شهادات العائدين، وتوفيرها بالعربية.

### ج. التوطين في بلد ثالث

للعديد من اللاجئين، فان الامل الباقي هو التوطين في بلد ثالث، وخاصة الى البلدان الاوروبية. في 2007 أحوالت المفوضية أكثر بقليل من 20.000 متقدم للتوطين على أساس مقياس ذات 11 نقطة مصمم لتحديد الاكثر تعرضاً.<sup>289</sup> و في حين تصاعد برنامج التوطين (حتى 18 ابريل 2008، 10.667 متقدمين اضافيين تم تعيينهم لبلدان ثالثة)،<sup>290</sup> فإنه يبقى اقل من الطلب الحقيقي. ونشير تقديرات المفوضية الى 80.000 الى 100.000 يعتبرون "لاجئين عراقيين اكثر تعرضاً في الشرق الاوسط بحاجة الى اعادة توطين 2008"، 25.000 منهم تتوقع تقديم طلباتهم للتوطين في 2008.<sup>291</sup> ان اغلب طلبات التوطين - 24.000 تقريباً - تم تقديمها الى الولايات المتحدة والتي وافقت على قبول 1.608 لاجئ عراقي في السنة المالية 2007 (1 اكتوبر 1006 - 30 سبتمبر 2007) و 4.742 في السنة المالية 2008 الى نهاية مايو، مع اكثر من 7000 لاجئ اضافي بانتظار الرد.<sup>292</sup> بالرغم من ان الولايات المتحدة حددت هدف قبول 12000 قادم للسنة المالية 2008، ولكن من الصعب تحقيق هذا الهدف.<sup>293</sup> ان هذا وبلا مبرر يؤخر في أنجاز الطلبات .

ان معظم الدول الاوروبية كانت اقل لهفة.<sup>294</sup> ولتوضيح الموقف: فان في ظل الموقف الحالي، فان توطين الباقيين من اللاجئين العراقيين المعرفين من قبل المفوضية لكونهم مناسبين للحالة، سيحتاج من 17 الى 22 سنة، ان اعادة توطين كل اللاجئين سيحتاج ربما وقت اكثر. وردا على ذلك فان المفوضية قامت

<sup>288</sup> انظر "هروب الملايين: ازمة اللاجئين العراقيين"، منظمة العفو الدولية، 24 سبتمبر 2007، في الاردن. ان المفوضية تعتبر مسؤولة عن عدم السماح بترحيل اللاجئين المعتقلين عن طريق النجاح في مفاوضات اطلاق سراحهم. مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول انساني، عمان، 21 اكتوبر 2007.

<sup>289</sup> "المفوضية تواجه هدف الاحالة لاعادة توطين اللاجئين العراقيين"، المفوضية، 12 ديسمبر 2007.  
<sup>290</sup> من 10.667، 8.729 تم تقديمهم الى الولايات المتحدة، 676 الى استراليا، 669 الى كندا، وعدد اقل الى (بترتيب تنازلي) المملكة المتحدة، السويد، هولندا، النرويج، الدنمارك، فنلندا، ونيوزلندا. مكالمة تلفونية لمجموعة الازمات، مسؤول امم متحدة، عمان، 4 مايو 2008.  
<sup>291</sup> المصدر السابق

<sup>292</sup> رويترز، 3 حزيران 2008  
<sup>293</sup> خلاصة عن تطورات برنامج القبول لتأشيرة الهجرة الخاصة للاجئين العراقيين، المصدر نفسه.

<sup>294</sup> في ديسمبر 2007، حصل 2.199 عراقي فقط على اعادة توطين في دول ثالثة غير الولايات المتحدة من ضمنها 747 الى كندا، 745 الى السويد، 456 الى استراليا و 122 الى هولندا. "المفوضية تلقي الهدف المحال لاعادة توطين اللاجئين العراقيين"، المصدر نفسه. بالاضافة الى ذلك، فان العراقيين يشكلون فقط ربع -23000 فقط - من المجموع في الدول الاوروبية (93.300) من الذين اعتبروا لاجئين او استلموا حماية لكونهم لاجئين في 2007. هذا منفصل عن وبالإضافة الى اعادة التوطين عن طريق المفوضية. "الميل العالمية لسنة 2007"، المصدر نفسه، ص16.

وبرنامج الغذاء العالمي بامكانهما تنظيم هذه العملية، بتزويد العراقيين ببطاقات السحب الاوتوماتيكي، وفي حال عدم إمكان ذلك فالقيام بتأسيس مكاتب للصرف النقدي في العراق وخارجه.

### ب. الحماية الدولية للاجئين

نتيجة للقيود المالية، الافتقار الى الامكانيات وتوتر العلاقات مع الدول المضيفة، واجهت المفوضية الصعوبات في القيام بتفويضها في الحماية. ان تسجيل اللاجئين يجري ببطء نتيجة شكوك العراقيين او لافتقار المعرفة بخصوص المنافع من وراء عملية التسجيل، قلة مكاتب اللاجئين وعدم قدرة اللاجئين على الوصول الى مكاتب المفوضية.<sup>285</sup> بينما بعض هذه المشاكل لا يمكن تفاديها، فإن عدم الثقة بالموظفين المحليين والاجراءات يمكن تخفيفها باعتماد اكبر على الموظفين الدوليين في ادارة المقابلات، و تحقيقات اكثر مرونة و فعالية في الشكاوي ومن الممكن ان يقوم المغتربين بهذه الاجراءات.

ان الادعاءات الامريكية والعراقية بتحسن الوضع الامني الغير اكيد، فعلى الوكالات الاجنبية عدم التهور في عودة اللاجئين. بصورة عامة فان وكالات الامم المتحدة تصرفت بحذر مع هذه التقديرات، و التأكيد على عدم تشجيع عودة اللاجئين طالما بقي الوضع في العراق غير آمناً.<sup>286</sup> ان تزويد العائدين برزم المساعدات من قبل الامم المتحدة ووفقا لقرار مجلس الامن 1770 (10 آب 2007)، اثار الاضطراب بين اللاجئين، لانهم غير متأكدين في كون هذا العرض يرقى الى تشجيعهم على العودة.<sup>287</sup> ان من الضروري وجود سياسة واضحة برفض الترحيل الاجباري الى دولة مازالت في حالة حرب. أن مثل هذه الترحيلات غير ملائمة

والاردن"، المفوضية، البيان الصحفي للمتحدثة باسم الفوضية جنيفر باكورا، المصدر نفسه.

<sup>285</sup> مقابلة مجموعة الازمات، العراقيين وعمال الاغاثة، عمان، دمشق وبيروت، اكتوبر نوفمبر 2007. بعض اللاجئين الذين تمت دعوتهم للمرة الثانية من اجل مقابلة اكثر تفصيلا للمعلومات من اجل التقديم للهجرة الى دولة ثالثة، اشكوا من تواجد الطاقم المحلي، والذين يشكون بفسادهم او علاقاتهم مع الامن الخاص للدول المضيفة. المصدر نفسه. بهذا الشأن، قال مسؤول عن المساعدات الاجنبية، "يقوم العراقيين بتطبيق تجاربهم في العراق بما يواجهونه هنا"، مقابلة مجموعة الازمات، دمشق، 4 نوفمبر 2007. غالبا ما يرفض العراقيين ذكر تفاصيل تتعلق بسبب هروبهم او تركهم لعملهم مع القوات الامريكية او حوادث الاغتصاب التي تعرضوا لها على يد الميليشيات المسلحة خوفا من ردود فعل المقابلين.  
<sup>286</sup> "حاليا ان الامم المتحدة لاتقوم بدعم اي عودة"، البيان الصحفي للمتحدث باسم المفوضية وليام سبلندر. " آخر تحديث عن عودة العراقيين"، جنيف، 7 ديسمبر 2007.

<sup>287</sup> مقابلة مجموعة الازمات، لاجئ عراقي، دمشق، نوفمبر 2007 وعبر البريد الالكتروني ديسمبر 2007. ان قرار مجلس الامن 1770 ينص: "على كل الاطراف ان يتخذوا كل الخطوات اللازمة لتأكيد سلامة المواطنين ويجب توفير الظروف الضامنة لعودة امينة، طوعية، دائمة، ومحترمة للاجئين والأشخاص المهجرين داخليا". وكما قال الممثل الخاص للامم المتحدة ستيفان ديمستورا، "هناك الآن مؤشرات مشجعة لعودة محددة مستمرة الان... وكما هناك مؤشرات ان كل من اللاجئين والأشخاص المهجرين داخليا بدؤا بالعودة الى بيوتهم. نحن ندعم الحكومة العراقية في التأكيد على ان العودة الايجابية المبدئية يجب ان تطبق وتدعم بصورة مناسبة". "تقوم الامم المتحدة بدعم الحكومة العراقية بعودة الأشخاص المهجرين داخليا واللاجئين"، بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق، بغداد، 18 نوفمبر 2007.

## VIII. الاستنتاج

قدمت ازمة اللاجئين اختبار من الواضح ان كل المشمولين به قد فشلوا. ان الدول المجاورة الثلاث المضيفة ادت اداء جيدا. هناك الكثير من التساؤل حول معاملتهم للعراقيين، والتصعب في الاجراءات التي قاموا بها بمرور الوقت. ومع ذلك قامت كل من سوريا والاردن بفتح حدوديهما لتوفير ملاذ آمن على حساب نسيجهما الاجتماعي والاقتصادي الهش. لا يمكن القول بالنشئ نفسه عن الحكومة العراقية او هؤلاء في المجتمع الدولي المسؤولين بصورة اساسية عن معاناة اللاجئين. ان الحكومة العراقية، الدول المجاورة المضيفة، الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي لديهم مسؤولية مشتركة في عمل المزيد لصالح اللاجئين.

اما اليوم ومع بروز بشائر جيدة من العراق، هناك محاولات لتخفيض حبيد المشكلة والدعوة الى العودة باعداد كبيرة. وبالرغم من ان تدفق اللاجئين بدأ يقل نتيجة لانخفاض مستوى العنف، فان القليل من المهجرين يشعرون بالامان الكافي لغرض العودة، وخاصة هؤلاء المهجرين داخليا اكثر مما هم لاجئين (يخشون عدم تمكنهم من العودة الى ملاذهم الامن اذا ما اندلع العنف مرة اخرى)، وهؤلاء اللاجئين الذين عادوا الى اماكن غير امكانهم الاصلية لانهم وجدوا بيوتهم اما مهدمة او انها تقع في احياء ذات اغلبية مغايرة او انها محتلة من قبل اشخاص مهجرين داخليا.

هناك خطر حقيقي في أثبات هذا التقدم على انه عابراً. ان زيادة وجود القوات الامريكية ساعد في عودة الامان النسبي، ولكن هذه الارقام يتوقع ان تتناقص، والاهم من ذلك، ان التغيير في العراق يرجع الى عوامل اخرى، بالدرجة الاولى قرار بعض حملة السلاح الاحتجاج عن الانظار مادامت القوات الامريكية موجودة في البلد - الصديين وميليشيا جيش المهدي- او، في حالة العشرات السنية التي تحالفت تكتيكياً مع القوات الامريكية من اجل محاربة العدو المشترك والمتمثل في القاعدة في العراق. أن الصراعات السياسية المتخفية يتطلب حلها والتي بأمكانها أن تشعل حرب اهلية دامية. بمعنى اخر، على العالم ان يكون متهيئاً لموجة ثانية محتملة من اللاجئين.

أن من المشكوك فيه إمكانية الدول المجاورة استيعاب هذه الموجة. في تلك المرحلة، سيتوجب على الدول الغربية ان تواجه امتحانها

<sup>300</sup>يلوم المسؤولون الامريكان التأخير الحاصل للعد القليل من اللاجئين المعينين من قبل المفوضية وكذلك نتيجة لرفض سوريا اعطاء مسؤولين من دائرة الامن الوطني تأشيرات لمقابلة المرشحين لاعادة التوطين. المصدر السابق. وفقاً لمسؤول الامم المتحدة، بينما لم تقم سوريا بتجديد التأشيرات لموظفي دنرة الامن الوطني بعد انتهاء فترة نفاذها في آب 2007، فان المسؤولين الامريكان في الحقيقة استخدموها مرة واحدة فقط، وفي مايو 2007، بعد فشلهم في العودة الى دمشق لحين انتهاء التأشيرات بعد ثلاثة اشهر. فقد قال مسؤول الامم المتحدة "لقد بقوا لبضعة ايام وقاموا بمقابلاتهم. ومن ثم غادروا ولم يعودوا خلال نفاذ تأشيراتهم". مقابلة مجموعة الازمات، مسؤول الامم المتحدة، دمشق، 3 اكتوبر 2007. مقابلات دائرة الامن الوطني تمت في لبنان والاردن بدون مشاكل تأشيرات، وبالرغم من هذا فانهم هناك ايضا تأخروا قليلاً. هناك اربعة او ستة مسؤولين فقط من دائرة الامن الوطني في عمان ولاواحد منهم على اساس دائم. "تقرير ملخص حول قضايا اللاجئين العراقيين"، وزارة الخارجية الامريكية، المصدر نفسه.

بتبطئ عملية الاختيار بدلا من تسريعها تجنباً تراكم ادوار الانتظار ومن اجل عدم رفع آمال اللاجئين بشأن التوطين.<sup>295</sup> وكذلك لم يتمكن العراقيين من الحصول على لجوء مباشر وذلك لان كل من الولايات المتحدة والدول الاوروبية قاموا برفضهم واعادتهم الى العراق مخالفين في ذلك اهداف المفوضية<sup>296</sup> او انهم فشلوا في تقدير الاجراءات المتبعة في النظر في طلباتهم كما هو منصوص عليه في ميثاق 1951.<sup>297</sup>

ومن أكثر القضايا ازعاجاً تخص العراقيين الذين عملوا مع دول التحالف. باستثناء الدنمارك والتي قامت بسحب كل طاقمها العراقي، فان كل من الولايات المتحدة و بريطانيا قد فرضت عقبات بيروقراطية متعددة لإعادة توطين العراقيين المتعلقين بالمجهود الحربي، وتفرض الولايات المتحدة شروط صعبة للغاية تفوق الشروط المفروضة على المتقدمين لطلب اللجوء من اي مكان اخر.<sup>298</sup> بالرغم من ان الولايات المتحدة تدعي بنهاية السنة المالية 2008 (30 سبتمبر 2008)، على الاقل 12.000 عراقي سيتم قبولهم،<sup>299</sup> فان هنالك سبب لمساءلة هذا التقييم.<sup>300</sup>

<sup>295</sup>"بعد خمسة سنوات"، المصدر نفسه، ص9

<sup>296</sup>ان المفوضية ما زالت تعتبر العراق ماعدا اقليم كردستان غير آمن وغير مناسب للعودة. "التقرير الاستشاري للعودة والموقف الدولي لحماية حاجات العراقيين خارج العراق"، المفوضية، جنيف، 18 ديسمبر 2006. بغض النظر عن الاستشارة، فقد اقرت مؤخرا محكمة بريطانية: بصورة عامة لا يمكن للمواطنين في العراق ولاحتى المواطنين في المحافظات او المدن المتأثرة بالصراع المسلح اثبات تعرضهم لـ "تهديد شخصي وخطير" "لحياتهم او شخصهم". مقتبس من الاوبزرفر، 13 ابريل 2008.

<sup>297</sup>بالرغم من انها تدعو الدول المجاورة لمساعدة اللاجئين العراقيين، لكن الولايات المتحدة لم تقم بفتح مكتب لاستلام طلبات اللجوء الا في 2008 وان فشلها لعمل هذا قبل ذلك كان نتيجة لتعقيدات امنية. انظر الواشنطن بوست، 4 حزيران 2008. مثل الولايات المتحدة الامريكية، قامت الدول الاوروبية برفض الجوازات العراقية ذات الطبعة "س". وبهذا منعت العراقيين من الوصول الى اجراءات اللجوء في الدول الاوروبية. ان الحصول على تأشيرة دخول من السفارات الاوروبية في العراق يعتبر مستحيل. وفقاً للمفوضية، فان اليونان النقطة الأكثر استخداماً من العراقيين للدخول الى اوروبا، قد فشلت في وضع اجراءات فعالة لتقييم طلبات اللجوء. انظر "وكالة الامم المتحدة تنذر بأن بلغاريا تنتشد على طلبات اللجوء للعراقيين"، مركز اخبار الامم المتحدة، 21 ابريل 2008، ماركوس سبريل، "الحصن الاوروبي والمتطفلين العراقيين: طالبي اللجوء العراقيين والاتحاد الاوروبي، 2003-2007"، القضايا الجديدة في بحوث اللاجئين، ورقة بحث رقم 44، اكتوبر 2007.

<sup>298</sup>البيان الصحفي لوزارة الامن الداخلي، 29 مايو 2007. عراقي استلم تهديدات بالقتل بعد عمله مع القوات البريطانية في البصرة قضى اشهر في دمشق بدون استلام اي دعم، قام بملئ استمارات في السفارة البريطانية في دمشق ليخبروه بعد ذلك انه قام بملء الاستمارات الخاطئة وان نتيجة طلبه لن تظهر قبل نهاية 2008. مقابلة مجموعة الازمات، دمشق، والبريد الالكتروني، اكتوبر - ديسمبر 2007. في 2007 قامت المملكة المتحدة بمنح اللجوء لـ 30 عراقي فقط. وقد اعلنت انها ستقبل 600 عراقي خلال السنتين المقبلتين. الغارديان، 11 اكتوبر 2007. من الملاحظ هو ما افيد حول مصير ميليشيا الحزب الديمقراطي الكردستاني، البشمركا، والتي تقيم حالياً في الولايات المتحدة. ولو ان الحزب الديمقراطي الكردستاني يعتبر واحد من اقرب الحلفاء للولايات المتحدة في العراق، ولكن خدمات الهجرة والمواطنة الامريكية رفضت طلبات بعض من مقاتليه السابقين للحصول على الإقامة الدائمة على اساس انهم كانوا اعضاء في "منظمة ارهابية غير معينة" والتي حاولت بالقوة اراحة حكم صدام حسين. الواشنطن بوست، 23 آذار 2008.

<sup>299</sup>"المساعدات الانسانية الامريكية"، الحكومة الامريكية، المصدر نفسه.

لاعيين اقليميين حساسين مثل سوريا, يرزحون تحت عبء يتعدى كثيرا عن مواردهم المحدودة.

الثاني المثير للجدل والاكثر الحاحا: لمساعدة الدول المجاورة لرعاية هؤلاء اللاجئين واستيعاب اعداد اكثر من اجل اعادة توطينهم او لرؤية دول من ضمنها حلفاء مهمين مثل الاردن او

عمان, بغداد, بيروت, دمشق وبروكسل 10 تموز 2008

الملحق أ

خارطة توضح تدفق اللاجئين العراقيين في المنطقة

